

عبدالرقيب يوسف

## الدولة الدستورية

الجزء الثاني - القسم الحضاري

دار ئاراس للطباعة والنشر



السلسلة الثقافية

\*

صاحب الإمتياز: شوكت شيخ يزدين

رئيس التحرير: بدران أحمد حبيب

\*\*\*

العنوان: دار ئاراس للطباعة والنشر - حي رايه رين - اربيل - كردستان العراق

ت: ٢٢٣٢٠٢١ ص.ب: رقم ١

عبدالرقيب يوسف

## الدولة الدوستكية في كُردستان الوسطى

الجزء الثاني - القسم الحضاري

اسم الكتاب: الدولة الدستورية في كُردستان الوسطى - الجزء الثاني  
تأليف: عبدالرقيب يوسف  
من منشورات نراس رقم: ٨٠  
التصميم والإخراج الفني: شاخوان كركوكي وعبدالرزاق عبدالله  
الغلاف: شكار عفان النقشبندي  
خطوط الغلاف: الخطاط محمد زاده  
تنضيد: عبدالرزاق عبدالله  
تصحيح: عبدالرزاق عبدالله  
الإشراف على الطبع: عبدالرحمن محمود  
الطبعة الثانية: اربيل ٢٠٠١  
رقم الإيداع في مكتبة المديرية العامة للثقافة والفنون في اربيل: ٣١٥ لسنة ٢٠٠١

## مقدمة الطبعة الثانية

طبع الجزء الأول من هذا الكتاب سنة ١٩٧٢، ثم طبع ثانية من قبل السيد (هوشنگ كرد داغي) في بيروت سنة ١٩٩٦. أما هذا الجزء فبعد موافقة رقابة المطبوعات العراقية على نشره، طُبع من قبل مديرية الثقافة الكُردية العامة ببغداد عام ١٩٧٥ بـ (٣٠٠٠) نسخة. لكن الحكومة وضعت يدها على الكتاب في المطبعة ومنعته من الإنتشار وأحالته الى لجنة لدراسته من جديد، فكان تقريرها في صالح الكتاب لكنها لم تقتنع بتقريرها وأحالته ثانية الى لجنة أخرى مؤلفة من ثلاثة مؤلفين كان تقرير إثنين منهم وأحدهم المؤلف الكُردى المرحوم مصطفى نریمان في صالحه أيضاً، وأما الثالث فلا، لكن الحكومة لم تقتنع بتقريرها أيضاً. وقررت إحالته الى لجنة ثالثة مؤلفة من أساتذة من جامعة بغداد، غير أن الأجهزة الأمنية طلبت من الوزارة عدم السماح بنشره مطلقاً وكانت حجتها أنه سيكون للكتاب تأثير كبير بين الأوساط الكُردية وغيرها لأنه (إحياء لكيان سياسي كُردى مندثر). فصدر كتاب رسمي في خريف عام ١٩٧٦ بتوقيع مدير رقابة المطبوعات داود الفرحان، الذي أصبح فيما بعد مدير الأمن العام، يقضي بإرسال الكمية المطبوعة منه الى (معمل صناعة الورق في البصرة) ليستفيد منها في مجال عمله، فقام المعمل بعجنها وتحويلها الى ورق أبيض.

هكذا خاف نظام البعث من تأثير كتاب يثبت أنه كان للشعب الكُردى دولة حقيقية في العهد الإسلامي تجمعت فيها كافة مقومات الدولة، متحلية بالنظم السياسية والإدارية المعروفة في عصرها، أي في القرنين العاشر والحادي عشر للميلاد. وامتازت الدولة من بين كافة دول وإمارات عهدها بالوقوف الى جانب السلم والصداقة مع الدول والإمارات الأخرى، وإبتعادها عن الفتن والمنازعات والمعارك التي كانت تعصف ببلدان الشرق الأوسط، التي كان يحكمها حكام ظالمون جلبوا الكوارث على شعوبهم بما زرعه فيهم من قتل وسلب ونهب وتدمير وخلق الفقر والجوع والخوف الذي تنطق به صفحات التاريخ. كانت السياسة الداخلية لهذه الدولة الكُردية منصبة على توفير الأمن والإستقرار والرخاء والسعادة لشعبها، وإرساء العدل والمساواة بين طوائفها الدينية حتى كان مدير الأوقاف فيها، وهي مؤسسة دينية إسلامية (إبن شليطا) رجلاً مسيحياً شغل المنصب طوال فترة حكم إثنين من أمراء الدولة، ما يشهد على حكمها الديمقراطي، الأمر الذي أدى برمته الى أن تتقدم البلاد إقتصادياً وعمرانياً وإجتماعياً ومن ناحية عدد السكان كذلك. وكل ذلك بشهادة تاريخية من أبي العلاء المعري الذي مرَّ ببلادها عن طريق زاخو (الحسنية) - آمد قادماً من بغداد فوصفها بأنها: "يتساوى فيها حامل المال وحامل الرمال، فالمسافر فيها آمن على ماله وروحه لا يتعرض له أحد أينما بات ونام". وذكر بأن المسافة من بغداد الى حدودها وكذلك من حدودها الغربية الى حلب مليئة بالمخاوف والربح ومخاطر اللصوص وقطاع الطرق، وبشهادة كذلك من الطبيب الشهير (إبن بطلان) الذي أشار الى ما حصل في بلادها من التقدم العمراني والإقتصادي وتوسع أعمال البناء وكثرة

الرخاء وتظاهر السكان بالغنى. حتى إن ذلك أثر على رفع مستوى المعيشة وتقدم الأوضاع الصحية (حيث قلّ عدد الوفيات وأصبح الأطباء وحفاروا القبور بلا عمل). لقد كتب ابن بطلان هذا وهو مقيم بضاحية العاصمة البيزنطية (قسطنطينية)، بعيداً عن البلاد الدوستكية وبعيداً عن التزلف والرياء ونصراً للحقيقة التاريخية ليس إلا. أما شهادات المؤرخ (الفارقي) فكثيرة وسيجدها القاريء وغيرها من الشهادات بين ثنايا كتابنا هذا. لقد كانت هذه الدولة الكُردية في عصرها كدولة (سويسرا) في القرن العشرين. إن الدول المحتلة لكُردستان تبث أنواع الدعايات للتقليل من شأن الشعب الكُرد وحركاته التحررية في الداخل وفي الخارج، ومن ذلك أن الإدعاء بأنه لم تكن للكُرد يوماً دولة في التاريخ وهم غير جديرين لذلك بالحكم وإقامة دولة قومية لهم. ولما كانت الدولة الدوستكية قد أثبتت جدارة الكُرد للحكم ومشاركتهم في الحضارة، قام نظام الحكم في العراق بمنع نشر هذا الكتاب الذي يفند تلك الإدعاءات، ويحيي ذكرى كيان كُردى مندثر منسي كانت له إسهامات حضارية مهمة. لم تضم الدولة الدوستكية كافة أقاليم كُردستان مثلما لا توجد الآن دولة عربية تحوي كافة أقطار بلاد العرب. إن الدولة الدوستكية وإن لم تكن من الدول الكبرى كالدولة العباسية والفاطمية والبويهية والسلجوقية، إلا أنها كانت كبيرة بقيمتها وسياساتها السلمية والعادلة وحكمها الديمقراطي. لقد خاف النظام العراقي من تأثير هذا الكتاب المؤلّف بأسلوب علمي، فأعدمه بتلك الطريقة المشينة. بينما كان النظام يكافيء كُرداً آخرين من مؤلفي القصص والكتب الأخرى بالجوائز النقدية والعينية، ذلك أن نتاجاتهم كانت تعتبر قليلة أو قليلة التأثير على المجتمع الكُردى. وكان الأخرى بأولئك الكتاب الكُرد رفض تسلك تلك الجوائز كما فعل (مانديلا) العظيم في أقصى جنوب المعمورة، حينما عرضوا عليه تسلم جائزة (أتاتورك) من الحكومة التركية قاتلاً: "إنها، أي الحكومة التركية تضطهد الكُرد".

إن ما آل إليه مصير الكتاب، والذي كلفني أتعاباً كثيرة دون أن يؤثر ذلك على عزيمتي ذبولاً أو خمولاً، بل زادها رفعةً وصلابة كصلابة أبراج ديار بكر. فشددت الرحال في صيف عام ١٩٧٧ الى:

بلاد بها حل الشباب قمامي وأول أرض مس جلدي ترابها  
مربع يُزري بالعبير رغامها وتهزأ بالظبي النّفور كعابها

ذلك لمشاهدة وتصوير الآثار الحضارية للدولة الدوستكية التي لم تعفُ رسومها بنوائب الدهر. فكانت سفرة مبهجة غنّاء، كسفرة الشاعر (المنازي) كاتب (ديوان الإنشاء) في عهد الملك الدوستكي نصرالدولة - الى (وادي بزّاغا). فزرت مدينة آمد (ديار بكر) - سقاها مُضاعف الغيث العميم - التي يقال ان سورها المتين هو أول سور من نوعه في العالم بعد سور الصين. ووجدت سورها وأبراجها متحفاً زاخراً بالكتابات والرسوم الرومانية والعديد من الدول الإسلامية، وشاهدت عليها كتابات كوفية مورقة ورسوماً موثقة بأسماء الأمراء الدوستكيين. وكانت الأبراج متجدلة شاهقة عتيده وهي تنتظم حول دورة السور كالعقد العظيم، ومنها ما يزيد إرتفاعها على عشرين متراً، وهي تزهو في عتو ونّفور، ولكنها حتت على آلة تصويري حنو المرصعات على الفطيم معتقدة أن تلك الآلة الصغيرة

تبعثها بمعنى جديد وتعيد إليها عزها ومجدها التليد وتحيي ذكرى بُنائها وعظامهم رميم. أما العاصمة فارقين، فإن الجهلاء من سكانها هدموا أسوارها ونقضوا أبراجها وإستخدموا أحجارها المهندمة الناصعة في بناء دورهم الحقيمة. ولهذا لم يبق منها سوى رمق من نتوءات وشواهد من الماضي المجيد مما لم يستطيعوا قهره مثل (برج الطبالين) الضخم و(قلعة زه مبييل فروش) الباسقة التي تحكي قصة عفة طريفة ما زالت تُنشد بالنظم الكردي في معظم أنحاء كُردستان. كانت القلعة المذكورة جزءاً من (المنظرة) العالية التي شيدها نصرالدولة، الذي حكم أكثر من نصف قرن، لبيتزته فيها مع ندمائه غارقاً في أسباب الترف والنعيم كأنه خالد لاتناله اظفار المنون . أما البرج الخمسة أضلاعه، فقد ظل سالماً لم تتل منه أيدي الجناة وكأنا خافوا من صورة الأسد المنقوشين عليه وبينهما شمس ساطعة لا يغشاها سحاب كأنهما يحرسانه، أو كأنهما مع الشمس المرسومة طلسم يصونه آماداً على آماد. يحمل البرج بكتابتيه ذكرى ملكين كرديين، أحدهما ملك هاديء الطبع مسالم هو نظام الدين بن نصرالدولة، وآخر في منتهى الشجاعة والإقدام وهو الملك الكامل الأيوبي الذي قاوم في فارقين قوات المغول لسنتين، ثم لما أحضر أمام هولاء أسيراً أهان هولاء وحقره تحقيراً حين قال له الملك الكامل: "أنا خير منك، أنت لا عهد لك ولا ذمة ولادين". فأدخل هولاء سيفه في بطنه ميقراً، فذهب شهيداً الى جنات النعيم، وأجزل له التاريخ سطوراً من خلود. ثم زرت آثار الجسر الذي شيده نصرالدولة على نهر باطمان وحاولت إكتشاف موقع مدينة (النصرية) التي بناها على ضفة النهر المذكور، كما زرت قلعة (هتاخ) التي أعتيل فيها مهمد الدولة وسافرت الى قرية كورماس (كورماص) وقرية مروان أبي الأمراء في منطقة (شيروان)، فوجدت آثار الطاحونة (ناشي مه روانان) التي ذكر الفارقي أن مروان أبا الأمراء كان قائماً عليها. كما قمت بتصوير آثار مدينة نهرزن (غرزان). اني أضيف الآن هذه المعلومات الى الكتاب مما يزيد في أهميته توثيقاً مع إضافة معلومات من مصادر لم أطلع عليها سابقاً، فزادت مصادر الكتاب على (٣٠٠) مصدر وتعمقت بصورة أكبر في دراسة أنظمة الدولة والحالة الإقتصادية من زراعة وتجارة وغيرها وكذلك في آثارها العمرانية.

إستقر رأيي مؤخراً على أن لقب مؤسس الدولة هو (پاد / PAD) بالباء المفخمة وليس (باد) بالياء الموحدة غير المفخمة. ف(پاد) بعنى الكبير والحاكم أو الملك. وقد دخل في تركيب لفظ(پادشاه). لقد كتبنا بعض الكلمات (الأسماء) بالإملاء الكردي تسهيلاً للقراء الكرذ وحددتها بأسمائها الحالية أيضاً.

في سنة ١٩٩٨ ترجم الأخ السيد أبوبكر كارواني معلومات من هذا الجزء ونشرها باللغة الكردية في كتيب مشكوراً.

ختاماً في الساعة (٤٥, ١٢) من ظهر اليوم الثاني من أيلول الجاري تسلط عليّ بكاء لم أستطع رده وذلك عندما يئست من وجود مصادر أخرى متيسرة حالياً للإستفادة منها. عندها علمت بأن البحث قد إنتهى وشعرت كأنما الحياة بالنسبة لكائن عزيز قد توقفت وأن القلم قد جف وأن دوري قد إنتهى، فلم أستطع أن أضع بين يدي القاريء الكريم سوى جزء يسير من تاريخ هذه الدولة ومازال

القسم الأكبر منه مفقوداً أو لم يُدَوَّن أصلاً. فكان البكاء بكاءً يأس وعجز ولعل في المستقبل من يأتي بعدي فيعثر على مخطوطات ما زالت منسية كمؤلفات الأخوين يحيى بن جرير والفضل بن جرير من أطباء الدولة الدوستكية، حيث أُلّف الأول كتابين في التاريخ تناول في أحدهما تاريخ هذه الدولة بالتأكيد. أما الثاني فقد أُلّف في التاريخ كتاباً واحداً. وتعد الكتب الثلاثة حالياً في عداد المفقودات، حيث إتصلت بجملة من المكتبات الشهيرة في الشرق والغرب للحصول عليها فلم يكن لها فيها وجود.

أهدي ثواب كتابي هذا بجزءه الى المؤرخ العربي الجليل أستاذي سعيد الديوه جي الذي وجهني الى التاريخ:

وهو الذي أفادنا الآداباً والبحث والسؤال والجواباً

عبدالرقيب يوسف

١٩٩٩/٩/٦

## مقدمة الطبعة الأولى

يعتبر القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) عصر نهضة بالنسبة للشعب الكردي، حيث ناضل

هذا الشعب من أجل الحصول على حريته وتمكن من تأسيس حكومات كردية أسوة باستقلال شعوب أقاليم أخرى في المنطقة مع إعراف بالزعامة الروحية للخليفة العباسي وتلك الحكومات الكردية هي: الحكومة الهذليانية والشدادية والبرزبكانية والدوستكية، وكانت الأخيرة التي أسسها الأمير الكردي أبو شجاع پاد بن دوستك في (٣٧٢هـ=٩٨٢م) والتي عاشت الى (٤٧٨هـ=١٠٨٦م)، والتي اجتمعت فيها كافة مقومات الدولة. وكنت أنوي طبعه كله في مجلد كبير ولكن حالت دون ذلك ظروف قاسية فرأى الأول النور وظل هذا القسم الأخير يخاطبه شاكياً بلسان الأديب الكردي (البيتوشي):

وظالما كنا كغصني بان      لكن نما وزدت في النقصان

وقد لقي الأول إستحسان القراء وإعتبره بعضهم أول دراسة من نوعها في المكتبة الكردية بالطابع الذي تميز به، ألا هو طابع النقد والتحليل والإستنتاج، أي مناقشتنا لأراء المؤرخين والعشور على أخطاء ومواقع الضعف فيها وقيامنا بتحليلات وإستنتاجات كثيرة في المناسبات العديدة. وكذلك أبدينا رأينا بصدد مسائل متعددة وكان هدفي تنقية تاريخ هذه الدولة من الأخطاء والشوائب التي تسربت اليه وعلقت به وتثبيت الصحيح والتأكيد عليه. فجاء هذا تعبيداً للطريق وتسهيلاً بالنسبة للجزء الثاني، فلا حاجة بنا الى التنبيه على الخلافات الموجودة حول مسألة ما من جديد إلا ما لم نشر أو لم نهتد إليه. وبقي الجزء الثاني دراسة مرنة وشيقة مع كونها دراسة عميقة في قلب المجتمع الكردي في فترة بعيدة وفي قلب الدولة الدوستكية تحدد طبيعة سياستها الداخلية والخارجية وأبعاد علاقاتها مع الدول والإمارات المجاورة لها ولاسيما الدول الكبرى الثلاث؛ الدولة العباسية والفاطمية والبيزنطية. وما تلك العلاقات إلا تعبير عن علاقات الشعب الكردي بالشعوب المجاورة، علاقات تميزت بالسلم والصدقة.

يتناول هذا الجزء أنظمة الدولة الدوستكية، من النظام السياسي والإداري والمالي والعملة الدوستكية. ولم نغفل عن التطرق رغم المعلومات القليلة الى الحياة الإجتماعية والبشرية أما الحياة الإقتصادية فقد إهتمنا بها أيضاً سواء الزراعة أو الصناعات أو التجارة. وقد إزدهرت الحركة التجارية في عهد هذه الدولة وإمتازت حالة الشعب بالسعادة والرخاء قياساً للعهود السابقة. ويلمس القاريء من خلال هذا الكتاب اهتمام الدولة بالحالة الثقافية وتقديرها للعلماء وتشجيعهم للهجرة الى بلادها. فإزدهرت الثقافة ونشأ من كردستان الكثير من العلماء الأفاضل، كما قدم إليها من الخارج أساتذة لإقامة فيها وطلبة لتلقي العلوم في مراكزها الثقافية، فكانت الصلات الثقافية على أشدها

بين كُردستان وبلاد الشام ومصر. وأبرز ما حصل في مجال الفقه هو إنتشار المذهب الشافعي وإستقراره في البلاد على يد الشيخ أبي عبدالله الكازروني وتلامذته وانتشاره إنتشاراً من مدرسة فارقين. وفي مجال الطب حصل تقدم ملحوظ، حيث شيدت الدولة مستشفى في عاصمتها كان يحتوي على مدرسة للطب، وكان يعمل فيه عدد من الأطباء الماهرين الذين تشهد على فضلهم مؤلفاتهم القيمة في الطب وغيره. وقد ألف هولاء الأطباء في الطب والرياضة البدنية والفلك والتنجم والتاريخ والحيوان، فألف الطبيب عبيدالله بن بختيشوع كتاباً في الحيوان للأمير نصرالدولة، كما ألف له أيضاً الطبيب المشهور ابن بطلان كتابه (دعوة الأطباء). ومن آثار الحركة الثقافية أيضاً وجود مكتبات في البلاد تضم كثيراً من الكتب وكذلك تطور الكتابة الكوفية المزخرفة، فالأشرطة والأقاريز الكتابية الدوستكية توجد الآن على سور دياربكر، وهي تعتبر أرقى ما وصلت إليه الكتابة الكوفية ذات الزخارف النباتية في العالم الإسلامي، وقد فازت بإعجاب المستشرقين والباحثين المختصين.

تقدم في العهد الدوستكي أيضاً فن العمارة والزخرفة وغير ذلك من الأمور الهامة التي تبرهن على معالم النهضة التي شاهدها ذلك الجزء من كُردستان في ظل الحكم الدوستكي. ولا ريب أن القاريء سيلاحظ ما يحتوي عليه هذا الجزء من المواضيع الهامة والمعلومات الغزيرة التي كلفتنا سنوات من العمر وبحثاً متواصلاً في مراجعة المصادر الكثيرة في المكتبات المختلفة، وهذا هو شأن الدراسات التاريخية، إذ أنها ليست مواضيع فكرية محضة غير محتاجة الى هذه المراجعة. إن عمل المؤرخ ليس كعمل الشاعر المحظوظ الذي يكفيه وهو يؤلف قصيدته قلم وورقة كيفما كانا ثم جولة في الخيال الدافيء، أو جولة بين المآسي والآلام التي عاناها أو سمع بها، فحزينة الخيال أو الذاكرة هي المكتبة التي تغنيه عن شد الرحال وراء المصادر. وفضلاً عن هذا ان المؤرخ يكتب عن عصور لم يعيش فيها وأمم لم يعاصرها، وعن سالف زمن بينه وبين حاضره بون بعيد وفرق شاسع في الأنظمة والأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والثقافية، مع ملاحظة تباين أو إختلافات في طبائع وأخلاق الشعوب وكل ذلك مما إقتضته حتمية التطور. وإذا كان لا يصح للمؤرخ ان ينظر الى تلك العصور والشعوب والطبائع والأوضاع بمنظار عصره في كثير من المجالات، أو أن يقيسها على ما يشاهده ويألفه في عصره، أو ان يحكم عليها حسب ذوقه وهواه. فعليه أن يدرس العصر الذي يكتب عنه دراسة دقيقة من كافة الجوانب ويُلّم بما يتعلق به وكأنه عاش فيه وعاصر شعوبه حتى يكون سديداً في إستنتاجاته وصائباً في أحكامه. ولا يتأتى له ذلك إلا بمراجعة كثير من المصادر التاريخية وغير التاريخية أيضاً، وجمع المعلومات منها بصورة صحيحة، ثم انه يعكف على دراستها دراسة ناقدة وغربلتها وتحليلها مطبقاً منهجه وخطته ومحققاً هدفه ومبتغاه. وان تحليله يجب أن يأتي بإستنتاجات قيمة وأحكام صائبة اضافة الى تنظيم المعلومات في أبواب ومواضيع لم يكن لها ذلك الشكل المستقل في تلك المصادر. وهذه العملية شبيهة بصهر مادة لتحويلها الى مادة أخرى وبشكل آخر. لعلنا وقُفنا الى هذا في هذه الدراسة في ضوء المنهج التاريخي الحديث الذي ساهم في بنائه كل من

فوكو وسان سيمون، أوغست كنت، وفوستل دي كولانج، وبولين يونج وفي ضوء منهج المفكر العظيم ابن خلدون في نقد المصادر والكشف عن الأخطاء.

هذا ولما كانت المعلومات قليلة بالنسبة الى بعض المواضيع، إلتجأنا الى الإستدلال بنص واحد من مصدر واحد في مواضع متعددة لعدم العثور على نص مماثل من مصدر آخر أو على معلومات أكثر، مثل ذكر الدينار (الأرمانوسي) البيزنطي الوارد في تاريخ الفارقي. فقد إستدللت به في موضوع العلاقات الدوستكية البيزنطية، و النظام المالى، وفي التجارة وبنيت عليه إستنتاجات. وكذلك عبارة الفارقي بصدد ربح (التاجر ابن بهات)، فقد إستفدت منها في موضوع التجارة، والأوقاف، والقوات المسلحة، والعلاقات الدوستكية البيزنطية، والعدول.

وصادفت في تاريخ الفارقي (مصطلحات) كانت لي بمثابة جُفر لم أتفطن لدلولاتها وأهميتها مدة، وكثيراً ما وقعت تحت نظري الى أن إهتديت اليها، فوجدتها عظيمة في معانيها الحضارية منها؛ مصطلح (العدول) و(شيخ سوق الطعام) و(عارض الجيش) الواردة في تاريخ الفارقي بدون إشارة الى مدلولاتها. فإستنتجت من المصطلح الأول موضوع (العدول) ومن الثاني (الحسبة) أي النقابات ومن الثالث (وظيفة العارض) من الأنظمة العسكرية وكذلك مصطلح (رسم الإستعمال) الوارد في سيرة (المؤيد في الدين الشيرازي) ممثل الدولة الفاطمية في حركة البساسيري، وذلك في إستعراضه وإنتقاده موقف الأمير الدوستكي نصرالدولة. وتوصلت بعد أن تمكنت من معرفة مصطلح (رسم الإستعمال) الى أنه كانت تُصنع سنوياً بإسم نصرالدولة الثياب (الرسمية) في مصر في مدينتي (تنيس و دمياط) والتفاصيل في موضوع العلاقات مع الدولة الفاطمية. وبسبب قلة المعلومات جاءت دراستنا هذه على هذا النمط من البحث ومثلنا في هذا كمثل أجدادنا القدامى الذين كانوا ينحتون لهم من الصخور كهوفاً.

يمكن أن يلاحظ مدى التحقيق الذي قمنا به في هذه الدراسة في الحضارة من ذلك العدد الضخم من المصادر التي إعتدنا عليها والبالغة أكثر من (٣٠٠) مصدر، وقلما يوجد كتاب يعتمد على مثل هذا العدد الكثير، علماً اننا راجعنا أضعافاً مضاعفة ولكن بدون أن نستفيد منها شيئاً.

إن صادف القراء مواضيع ضحلة فليصفحوا الصفح الجميل، وذلك لأنني لم أمر عليها إختصاراً للوقت أو تهرباً من صعوبة البحث، بل لما لم أجد حولها معلومات أكثر. فعلى سبيل المثال ان موضوع العلاقات مع الشعب الأرمني رغم ضحالتة من حيث المادة، قد كلفني كثيراً من البحث والوقت. فقد أرسلت مرتين بإستفسارات الى مجلس الإستشراق في أرمينيا بصدد تحديد موقع الإمارات الأرمنية ولاسيما إمارة السناسنة وبصدد علاقاتها مع الدولة الدوستكية. ولكن لم أتلق منه جواباً علماً ان المعلومات بهذا الخصوص قليلة في المصادر الإسلامية. واني اعتقد ان المؤرخين الأرمن القدامى دونوا في مؤلفاتهم معلومات غير قليلة عن العلاقات والروابط المتشابكة بين الشعبين الكردي والأرمني في القرنين العاشر والحادي عشر، وأخص بالذكر تاريخ العالم للمؤرخ آسوليك وتاريخ أرزروني لتوماس الأرزروني وتاريخ فاردان المتضمن الفترة (٨٨٩-١٢٦٩م)، وكذلك تاريخ قرياقوس الكنجي (٣٠٥-

١٢٦٥م) ووقائع نامه لميكائيل السرياني المنتهي بسنة (١١٩٥م). وللمصادر الأرمنية القديمة (بل لكل الفترات) أهمية بالنسبة للتاريخ الكردي.

أما المصادر الكنسية فإنها تحتوي على قسم غير قليل من تاريخ البلاد الكردية، لأنها تعالج تاريخ الديانة المسيحية والمسيحيين في كردستان. وهذا بحد ذاته جزء من تاريخ هذا الوطن، الذي أقسمه من حيث الديانة المدونة المعترف بها إلى القسم الزرادشتي والقسم الإسلامي والقسم المسيحي. فلا فرق في نظري بين حياة عالم مسلم وعالم مسيحي عاشا في العصر الدوستكي ولا بين مدرسة إسلامية كمدرسة فاروقين ومدرسة مسيحية في كردستان كمدرسة (ديرقرتمين) في طورعبيدين ومدرسة (ديرزقنين) في دياربكر، وكذلك بين مكتبة جامع دياربكر ومكتبة دير قرتمين، وإنما الفرق بالأهمية فقط.

إن تاريخ هذه الدولة الكردية يجب أن يكون شاملاً بالنسبة للمسلمين والمسيحيين الذين عاشوا في ظل هذه الدولة. ولهذا وجدنتي بحاجة إلى المصادر الكنسية، لأن المصادر الإسلامية لم تهتم كثيراً بالجانب المسيحي، فراجعت عدداً من كنائس الطوائف المسيحية ببغداد لهذه الغاية. وبالإضافة إلى المكتبات العامة إستفدت من عدد من المصادر الكنسية ولاسيما مؤلفات البطريرك السرياني (أفرام برصوم) وبالأخص "تاريخ طورعبيدين". ففي المصادر الكنسية معلومات غير قليلة عن كردستان ومدنها وقلاعها وحتى عن الكرد المسلمين أيضاً، وذلك لأن العلماء المسيحيين دونوا تاريخ كنائسهم وأديرتهم وحياتهم الدينية والثقافية، ويمتازون بهذا عن العلماء الكرد المسلمين. غير أن كثيراً من المصادر الكنسية مازال مخطوطاً أو باللغة السريانية بحيث يصعب الإستفادة منها. وكذلك إستفدنا من مصادر فارسية وتركية أهميتها غنية عن البيان.

وللحصول على معلومات أكثر إتصلنا بعدد من المكتبات والمتاحف في الشرق الأوسط وفي الغرب فحصلنا على صور لنماذج من النقود الدوستكية زودنا بها المتحف البريطاني بلندن وعلى مخطوطات ثمينة.

أخيراً أرجو أن ينال هذا الكتاب رضى القراء وإستحسانهم.

عبدالرقيب يوسف

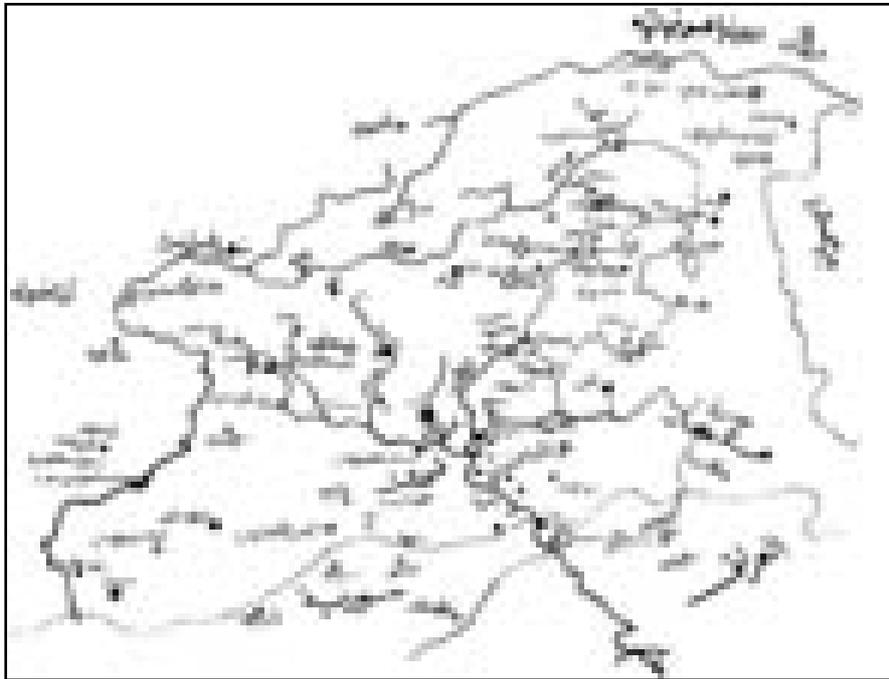
## الأمراء الدوستكيون ومدد حكمهم

- ١- ياد بن دوستك ٢٧٢-٣٨٠ هـ = ٩٨٢-٩٩٠ م
- ٢- أبو علي حسن بن مروان ٣٨٠-٣٨٧ هـ = ٩٩٠-٩٩٧ م
- ٣- محمد الدولة سعيد بن مروان ٣٨٧-٤١٠ هـ = ٩٩٧-١٠١١ م
- ٤- نصرالدولة أحمد بن مروان ٤٠١-٤٥٣ هـ = ١٠١١-١٠٦١ م
- ٥- نظام الدين نصر بن نصرالدولة ٤٥٣-٤٧٢ هـ = ١٠٦١-١٠٨٠ م
- ٦- ناصرالدولة منصور بن نظام الدين ٤٧٢-٤٧٨ هـ = ١٠٨٠-١٠٨٦ م وكانت الدولة قد أسست سنة (٣٧٢ هـ = ٩٨٢ م) وعاشت الى سنة (٤٧٨ هـ = ١٠٨٦ م). وأحيائها ناصرالدولة سنة ٤٨٥ هـ -١٠٩٣ م ودامت خمسة أشهر أو ستة أشهر فقط.

إمتدت حدود الدولة الدوستكية في أوج توسعها من نهر الفرات حتى جنوب الموصل وشمال تكريت، ومن شمال شرق بحيرة وان حتى أورفا (الرها) أي الى الحدود التركية - السورية الحالية أو بالقرب منها. وذكرنا التفاصيل في الجزء الأول موضوع حدود الدولة. ومما تجب الإشارة إليه هنا هو إنني إعتبرت هناك (موش) داخل حدودها وزاخو (الحسنية) خارجها، وظهر لي فيما بعد أن منطقة زاخو كانت ضمن بلادها مع إحتمال إمتداد حدودها حتى منطقة (نيروه) في شرق العمادية. ولما كانت نصيبين من مدنها في فترات، فإن معظم الأراضي الواقعة في قضاء القامشلي السوري أو قسم غير قليل منه كان تابعاً لنصيبين. كما إن قضاء ديرك (المالكية) السوري كانت معظم أراضيه تابعة لمدينة الجزيرة الدوستيكية. أي إن قسماً من محافظة الجزيرة السورية كان داخلاً ضمن البلاد الدوستيكية كخط متصل دون فاصلة. أما منطقة (هكاري) فمن المحتمل أن قسماً منها كانت ضمن بلادها، وخاصة القسم الجنوبي والغربي، بينما كان قسمها الآخر تابعاً للدولة الهذبانية الكردية في آذربيجان. أما (موش) فمن المحتمل جداً أنها كانت ضمن إمارة السناسنة الأرمنية. ولما كانت الحدود الدولية آنذاك غير دقيقة كدقتها الآن، فلا يمكن لنا تأشير الحدود الدوستكية ضمن خط محدد على خارطة الدولة الدوستكية هنا. وقد وضعنا على الخارطة أسماء مدن خارجة عن سيطرتها توضيحاً لعموم المنطقة.

أما تعبير (كردستان الوسطى) الذي إستخدمته في عنوان الكتاب، فإنه بالنسبة لجغرافية كردستان الحالية، التي إتسعت فيما وراء البلاد الدوستكية شمالاً وغرباً الى مسافات شاسعة جداً حتى منابع الفرات والى القرب من سيواس وولاية الإسكندرونه، فكردستان الوسطى ماعدا ذلك الجزء من بهدينان تُسمى الآن من قبل الكرد مع المناطق المشار إليها بـ(كردستان الشمالية) التي هي تحت السيطرة التركية.

خريطة الدولة الدستورية  
مقياس الرسم: ١ : ١٥٠٠٠٠٠



## الفصل الأول

### العلاقات الخارجية للدولة الدوستكية

#### أسس وطبيعة سياستها الخارجية

قبل أن نخوض في تفاصيل علاقات الدولة الدوستكية مع العديد من الدول والإمارات المعاصرة لها كل على حدة وبشكل مسهب بقدر ما توصل اليه البحث والتدقيق، نبدأ بتحليل سياستها الخارجية كي يلمس القاريء أسس وطبيعة سياسة هذه الدولة الكُردية في المجال الخارجي. وهي أسس تمثل تجسيداً حياً لطبيعة علاقات الشعب الكُرد في فترة مهمة من القرون الوسطى بالشعوب المجاورة له. ان السياسة الخارجية للدولة الدوستكية في عهد مؤسسها الملك (پاد بن دوستك) كانت تتمثل فيمايلي:

- ١- تمتين علاقات الصداقة مع الإمبراطورية البيزنطية.
- ٢- تقوية العلاقات مع الشعب الأرمني.
- ٣- تقوية العلاقات مع الشعب العربي في شمال سورية.
- ٤- تمتين العلاقات مع الشعب الكُرد في كُردستان الشرقية وأقصد بذلك (الدولة الهذبانية).
- ٥- توسيع مساحة الدولة في كُردستان الجنوبية والموصل والعراق، اي في البلاد التي كانت تحت سيطرة الدولة البويهية (الدلمية) إلا في فترة صلح (نصيبين). وكان الملك پاد يعمل لتحقيق هذا الجانب من سياسته الخارجية الى أن ضحى بنفسه في سبيل ذلك بزحفه على الموصل. وبإنهاء عهده إنتهى الدور الأول من الأدوار التاريخية للدولة، ألا وهو (دور الإنتراع). وفي عهد (أبي علي حسن بن مروان) حدث تحول في سياستها بصورة عامة حيث أصبحت تتمثل في:
  - ١- الإكتفاء بمساحة الدولة والحفاظ عليها.
  - ٢- الإبتعاد عن المشاكل الخارجية والإصطدام المسلح مع أي من جاراتها. أي إنتهاج سياسة سلمية مع كافة دول وإمارات المنطقة وبضمنها الدولة البويهية.
  - ٣- الإنصراف التام الى الشؤون الداخلية، توفير أسباب حياة الرفاه والأمن والإستقرار لأبناء الشعب. وقد سار الملوك الذين أتوا من بعد ابي علي حسن على السياسة التي رسمها للدولة، والتي بفضلها تمتعت دولتهم بإستقرار لم تحظ بمثله أية دولة أخرى في ذلك العصر. وتمتع شعبها بحياة هادئة لم ينعم بمثلها شعب آخر من شعوب المنطقة، والبرهان على ذلك قلة مشاكلها الخارجية والداخلية أيضاً. أي ان المشاكل التي حدثت لها كانت قليلة جداً، إذا ما قورنت بمشاكل غيرها من دول وإمارات المنطقة. فمثلاً لم نجد للدولة الدوستكية مشكلة تؤدي الى صدام مسلح مع جاراتها منذ إنتهاء القتال

مع القوات البيزنطية سنة (٣٨٢هـ = ٩٩٢م) الى سنة (٤١٧هـ = ١٠٢٦م)، حيث حدثت مصادمة مع النميريين في الرها في أول سنة ٤١٨ هـ . أي لم يحدث للدولة إصطدام مسلح واحد خلال سبع وثلاثين سنة كاملة سوى قتال مع أمير عقيلي سنة (٤٠٤هـ). ثم أقبلت (فترة المشاكل) من المصادمة مع النميريين وبدران العقيلي الى سنة (٤٢٧هـ = ١٠٣٦م) أي الى نهاية الإشتباكات مع القوات البيزنطية اثناء النزاع على أورفا (الرها). ففي هذه الفترة توترت علاقات الدولة الدوستكية مع جاراتها: مع الدولة البيزنطية والأرمن والنميريين والعقيليين وحدثت مصادمات مسلحة معها كانت معظمها دفاعية، ومن هذا التاريخ الى سنة (٤٧٦هـ = ١٠٨٤م) أو السنة التي تلتها أي بداية الزحف السلجوقي لإحتلال الدولة- لم تحدث أية معارك خلال (٤٩) سنة بينها وبين جاراتها سوى مصادمة مسلحة واحدة مع قوات الأمير العقيلي (قريش بن بدران) الزاحفة على الأراضي الدوستكية في مقاطعة بوتان سنة (٤٤٧هـ = ١٠٥٥م)، إثر مقتل واليها الأمير أبي الحرب سليمان بن نصرالدولة.

وهكذا نرى إن المشاكل الخارجية التي حدثت للدولة الكردية، والتي رافقها القتال كانت قليلة جداً بفضل سياستها الخارجية السلمية الناجحة، علماً أنه حدثت مشكلتان أخريان بيد أنهما لم تكونا من هذا الباب. وهما عبارتان عن إغارة (الغز) السلاجقة المهزومين أمام طغرل وأخيه إبراهيم ينال، وحادثة سلاخراسان. فالأولى ليست بشكل مشكلة بين دولة ودولة، واما الثانية فإعتداء من قبل دولة قوية بحيث لايمكن الطعن بالسياسة الدوستكية بسببها.

أما المشاكل الداخلية التي أريقت فيها الدماء، فهي عبارة عن مشكلتين هما؛ مؤامرة شيروه بن مم وقرمرد بوتان سنة (٤٤٧هـ = ١٠٥٥م). أو ربما هي ثلاث مشاكل، إذا ما أضفنا إليها إغتيال عبدالبر للأمير أبي علي سنة (٣٨٧هـ = ٩٩٧م). أما خلاف الأمير سعيد مع أخيه نظام الدين فقد ذكر بعض المؤرخين انه أدى الى قتل بعض الناس خارج مدينة فارقين ولكن لم يؤد الى قتال فعلي بين الأخوين. وكان الخلاف الوحيد داخل الأسرة الدوستكية كثيرة الرجال، وهذه ميزة شاذة تقريباً بالنسبة للأسر الحاكمة في ذلك العصر. فوحدة رجال الأسرة الدوستكية وسياسة دولتهم السلمية والعادلة أدتا الى بقاء الدولة مدة (١٠٦) أعوام لم تعش مثلها دول أكبر وأقوى منها. وقد مرت تفاصيل ذلك في الجزء الأول.

هكذا قللت سياسة الدولة الحكيمة من المشاكل الخارجية والداخلية ومنحتها إستقراراً لم تشهده دولة أخرى. ولكن قلة المشاكل الخارجية والداخلية لهذه الدولة أصبحت سبباً لقلّة المعلومات التاريخية المدونة حولها إذا ما إستثنينا ما دونه الفارقي، وذلك لأن المؤرخين كانوا يصبون إهتمامهم على تسجيل أنباء القتال والمعارك وعلى حوادث السلب والنهب، ويتركون (نسبياً) البلد الهاديء في هدوئه. فكان نصيبه من التاريخ الأقل. أما الجوانب الإقتصادية والعمرائية... وأهمية الهدوء فلم يعيروا لها الإهتمام اللائق.

هذا وإذا أجلنا الطرف تارة أخرى في السياسة الدوستكية الخارجية، نرى إنها تمتاز بالإستقرار

والإستقامة، حيث إن الدولة حددت طبيعة علاقاتها مع الدول والإمارات المعاصرة وحددت سياساتها من النزاعات الدولية وخاصة من الدولتين العباسية والفاطمية، المتنازعتين على الخلافة الإسلامية. كما حددتها من النزاع البويهي- السلجوقي والنزاع السلجوقي- البيزنطي.

ولا نغالي إذا ما عبّرنا عن سياستها بـ(سياسة الحياد)، إذا ما أردنا تقريبها من المفاهيم أو التعابير الحديثة لزيادة الإيضاح. فبالرغم من أن الدولة الدوستكية كانت مرتبطة من الناحية المذهبية والرسمية بالخلافة العباسية، إلا أنها من الناحية العملية كانت محايدة بين المعسكرين العباسي والفاطمي وإزاء نزاعهما، الذي تأثر به الأمراء وأصحاب الأطراف في بلاد الشام والجزيرة والعراق وإشتركوا فيه عملياً، لاسيما في فترة إشتداده وتأزمه من سنة (٤٤٨هـ - ٤٥١هـ). فمنهم من إنضم الى هذا الجانب مرة، والى ذلك الجانب مرة أخرى، بينما إلتزمت الدولة الدوستكية جانب الحياد، بالرغم من ضغط المعسكر الفاطمي عليها وتهديد القوات الموالية للفاطميين والمتجمعة في منطقة الجزيرة، إستعداداً للزحف على بغداد، للأمير نصرالدولة. إلا أن هذا الأخير لم يشترك في الزحف على بغداد سنة (٤٥٠هـ = ١٠٥٨م) ولا دافع عنها، كما لم يقطع الخطبة للسلطان السلجوقي بالرغم من الإلحاح الفاطمي وتحذيره من البقاء محايداً. كما لم يعاد هذا الأمير الجانب الفاطمي أيضاً، بل دخل وهو دبلوماسي بارع في مخابرات طويلة مع ممثل هذا الجانب (المؤيد في الدين هبة الله الشيرازي) ومع الخليفة الفاطمي نفسه، وأرسل مندوبه (الشيخ أبا الحسن بن بشر) الى مصر، وكل ذلك إنتظاراً لجلاء الموقف، كما يصارحه الشيرازي في رسائله إليه. ويفضل هذه السياسة او الموقف إستطاع نصرالدولة أن يحافظ على سلامة بلاده من الكوارث التي حلت جراء ذلك النزاع بالقسم الأكبر من بلاد الجزيرة والعراق، كما سيأتي بالتفصيل في موضوع العلاقات الدوستكية - الفاطمية.

لما كانت السياسة الدوستكية مستقرة وثابتة، فإنها لم تنسم بالتذبذب وراء الأطماع والمكاسب الآنية كسياسة الكثير من الأمراء في المنطقة، والتي إتسمت بالتذبذب وعدم الإستقامة. فقد كان (قريش بن بدران) أمير دولة بني عقيل قد أقام الخطبة في بلاده للسلطان السلجوقي طغرل وقدم له ولاءه سنة (٤٤٨هـ) أو السنة التي سبقتها، ولكنه إنضم الى الجانب الفاطمي في السنة المذكورة بعد معركة سنجان مباشرة، إلا أنه عاد وتراجع مرة أخرى مع (إبن مزيد) أمير الإمارة الأسدية في الحلة في السنة التي تلتها، ولكن قريشاً عاد فإنضم الى الجانب الفاطمي في سنة (٤٥٠هـ) وساعد أبا الحارث البساسيري على إحتلال بغداد وإقامة الدعوة الفاطمية فيها. غير أنه قدّم ولاءه في السنة التالية لطغرل إثر وصوله الى العراق وقضائه على البساسيري<sup>(١)</sup>.

كل هذا التذبذب حدث في تلك الفترة القصيرة ولم يجن (قريش) من سياسته غير الثابتة هذه غير النكبات لبلاده وشعبه، حتى إن عاصمته الموصل قد إحتلت مرتين في تلك المدة من قبل السلاجقة.

(١) راجع إبن الأثير، الكامل ج ٨ ص ٧٧، ٧٨، ٨٠ - ٨٣. وخاشع المعاضيدي، دولة بني عقيل في الموصل، ص ١٠١ - ١٠٥. ذكر المؤيد في سيرته: ان قريشاً لم يفارق البساسيري وإنما أرسل ابنه الى طغرل سنة ٤٤٩هـ نتيجة مفاوضات فأعطاه طغرل بعضاً من بلاد أبيه.

إن سياسة الحياد لاتعني إن الدولة الدوستكية عاشت في عزلة سياسية وإقتصادية عن بلدان النزاع، بل بعكس ما يمكن أن يُتصور. فالحياد أبعد عنها العزلة وساهم في تنشيط علاقاتها مع دول وإمارات المنطقة وجعلها متينة مستقرة، إلا في أثناء مشاكلها الخارجية التي أشرنا إليها والتي كانت قليلة وقصيرة الأمد بالنسبة لعمر الدولة البالغ أكثر من قرن من الزمن.

وقد عرفت هذه الدولة الكرديّة بسياستها السلمية وكان نصرالدولة مثلاً للملك السلمي والرجل المحب للسلام. فقد كان يبغض القلاقل والمشاكل وإراقة الدماء ويتجنب الحرب بالوسائل السلمية، ويعمل على حل المشاكل والحيلولة دون نشوب القتال بينه وبين طلاب الحرب عن طريق التفاوض والتفاهم وأحياناً عن طريق إقناع عدوه بالمال، مع قدرته على المجابهة وصد العدوان. (وكان إذا قصده عدو يقول: كم يلزمني من النفقة على قتال هذا، فإن قالوا خمسون ألفاً بعث بهذا المقدار وما يقع عليه الإتفاق وقال: إدفعوا هذا الى العدو وأكفه بذلك وآمن على عسكريه من المخاطرة)<sup>(٢)</sup>.

وبهذه الطريقة السلمية التي ذكرها وخلدها التاريخ نجح نصرالدولة أحياناً في إبعاد شبح القتال عن بلاده أو الحد منه وحل خلافاته مع أعدائه، وقد مر التفصيل في موضوع (سياسة نصرالدولة السلمية في الجزء الأول). أما الأمير نظام الدين الذي حكم تسع عشرة سنة بدون أن تتوتر علاقاته مع إحدى الدول أو الإمارات المجاورة، فقد أراد أن يسير على سياسة والده المذكورة في صرف العدو عن طريق المال دون إراقة الدماء. فعندما حاصر (سلار خراسان) مدينة فارقين، وكان قد أرسل مع قوات عسكرية من قبل السلطان السلجوقي سنة (٤٥٨هـ = ١٠٦٦م) للتحرش بالدولة الدوستكية، تفاوض معه نظام الدين على إعطائه (٣٠٠) ألف دينار مقابل رجوعه عن بلاده، غير أن وزيره الأنباري أشار عليه بإلقاء القبض على سلار وقتله بحيلة مر ذكرها، وبين له خطأ هذه السياسة فقال له: "يجيء غداً آخر مثله ويفتح عليك باباً لاتقدر أن تسده أبداً"<sup>(٣)</sup>، فقبض عليه نظام الدين وقتله مع من دخلوا معه المدينة، ثم شتت جيشه. فأصبحت حادثة سلار الأولى والأخيرة ولم يتكرر مثلها.

إن سياسة الحياد والسلمية التي إنتهجتها الدولة الكرديّة أثرت تأثيراً إيجابياً على تقدم البلاد في المجال الإقتصادي والثقافي، لأن مثل هذا التقدم مرهون كما لا يخفى بالسلام وإستقرار الأوضاع وتأمين طرق المواصلات، إذ أن تلك السياسة قد جنبت كُردستان الوسطى من مثل تلك الغزوات والغارات التي كانت تُشن عليها من هنا وهناك في العهود السابقة وتترك فيها الخراب والدمار.

وإذا أردنا أو نوضح السياسة الدوستكية الكرديّة بصورة أجلى، فلنقارن بين وضع البلاد في العهد الدوستكي ووضعها في العهد الحمداني، الذي إنتهى قبله بأقل من خمس سنوات. ولنضرب بسياسة الحمدانيين الداخلية جانباً، لأن الحديث عن مساوئها وفسادها مسألة طويلة أوفت بها المصادر القديمة،

(٢) ابن الجوزي، المنتظم ج ٨ ص ٣٢٢. ابن الأثير. البداية والنهاية. ج ١٢ ص ٨٧. الخزرجي. العسجد المسبوك ورقة ٢٨ مخطوط.

(٣) الفارقي ص ١٨٣.

وبالأخص (صورة الأرض) لابن حوقل. كانت قد دخلت كُردستان الوسطى وقسم من كُردستان الجنوبية (كُردستان العراق) تحت حكم الحمدانيين مدة حوالي خمسين سنة أو أكثر، وقد تعرض الحمدانيون الى إنتقادات شديدة من قبل بعض المؤرخين، كالدكتور حسين مؤنس أستاذ التاريخ الإسلامي في جامعة القاهرة الذي قال: "لا ينبغي ان نتصور آل حمدان مثلاً أنشأوا دولتهم إنتصافاً للعرب من غير العرب... بل هم من حيث الإدارة أسوأ الدول التي عرفها الإسلام على الإطلاق. فقد كان ظلمهم وعسفهم ونهبهم أموال الناس مضرب المثل" (٤). أما آدم منتز فقد وصفهم باللصوص الرسميين (٥). لهذا لا يُستغرب أن يضيف حسين بن حمدان الى جرائمه إحراق بلدة (تل فافان) الكُردية سنة (٣٠٣ هـ = ٩١٥ م) وهو يهزم أمام القوات العباسية (٦).

لقد بالغ الحمدانيون في إغتصاب الأملاك من السكان وفرض الضرائب الثقيلة عليهم وأخذ الأتاوات منهم وأدى ظلمهم هذا الى تأخر بعض المدن وتقلص عمرانها كمدينة رأس العين التي قال بصددها معاصره ابن حوقل: "وكان في داخل السور لهم (أي لسكانها) المزارع والطواحين والبساتين وماكان يقوتهم لولا ما مُنوا به من الجور الغالب والبلاء الفادح ممن لا رحم الله منهم شعرة" (٧). وقال أيضاً بصدد مدينة الرقة والرافقة: "إنه ساء وضعهما وتأخر بسبب ضرائب سيف الدولة المختلفة ومصادرة أهلها مرة بعد أخرى".

أما المصائب التي لاقتها مدينة نصيبين ومنطقتها على أيدي الحمدانيين فقد كانت قاسية جداً بحيث أدى ظلمهم الشديد الى تشريد كثير من السكان، وأخص بالذكر بني حبيب الذين هاجروا الى البلاد البيزنطية وإعتنقوا الديانة المسيحية في نحو عشرة آلاف فارس ولحق بهم اخرون. ثم إنهم كانوا يشنون الغارات سنوياً على كُردستان الوسطى حتى وصلوا أحياناً الى نصيبين، وكانوا يتلفون المزارع ويقطعون الأشجار المثمرة ويخربون القرى (٨).

أما الغارات البيزنطية فكانت تتوالى على كُردستان الوسطى وشمال سورية، بسبب سوء سياسة الحمدانيين الخارجية وتأجيج نار العداء مع الدولة البيزنطية وحبهم للسلب والنهب. فإذا كان الأمير الحمداني يواصل غاراته المتتالية على الحدود البيزنطية محرقاً المدن والقرى وسابياً النساء والأطفال،

(٤) تاريخ التمدن الإسلامي، ج ٢ ص ٢١٦، تعليق الدكتور حسين مؤنس.

(٥) آدم منتز، الحضارة الإسلامية، ج ١ ص ٢٣ و ج ٢ ص ١٩٦.

(٦) ابن الأثير . الكامل. ج ٨، ص ٣٠، تل فافان هي الآن قرية تسمى (تلاتيف روان) وهي تقع عند إلتقاء نهر بوتان بنهر دجلة ولها تاريخ قديم يرجع الى العهد الآشوري، حيث ورد إسمها في وثائقهم (تله) على ما جاء في (دائرة المعارف الإسلامية في مادة دجلة). ووصفها المقدسي في أوائل العهد الدوستكي أو قبيله بكونها بلدة ذات أسواق مغطاة بالبضائع والأسعار بها رخيصة وحولها البساتين. راجع (أحسن التقاسيم ص ١٣٩). أما في الوقت الحاضر فلا تزال آثار قلعتها شاخصة على الضفة اليمنى لنهر بوتان (الرزم) وتقابلها من الضفة اليسرى في بوتان قرية (سيفيه).

(٧) ابن حوقل. صورة الأرض. ص ٢٠٠.

(٨) ابن حوقل. صورة الأرض ص ٢٠٣، ٢٩١-٢٩٢.

فلاشك أن البيزنطيين يكيلون لهم الصاع صاعين لأنهم أقدر على مثلها. وهكذا أغرقت البلاد في بحر من الكوارث والمآسي، بحيث أن الغارات الإنتقامية البيزنطية كانت تتوالى على البلاد الكرديّة الخاضعة للحمدانيين وأعني بها كُردستان الوسطى (٩). نعم لقد زحف الجيش البيزنطي مرات عديدة أخرى على كُردستان، كزحفه عليها سنة (٣٥٥هـ)، حيث "خرج الروم إلى آمد وقتلوا وأسروا عدداً كثيراً وإنصرفوا إلى دارا وقربوا نصيبين وهرب أهلها" (١٠).

ولنسمع الخطيب المشهور (ابن نباته) الفارقي (نسبة إلى فارقين)، الذي عاصر تلك الأحداث المرة، وهو يصف لنا بكلمات وجيزة مأساة البلاد وما عم سكانها من الجوع والخوف والحيرة. حيث قال في مقدمة خطبته التي ألفها ليلقيها يوم الجمعة وهو يحرض الناس على الجهاد: إن جيوش سيف الدولة توجهت سنة (٣٥٢هـ) إلى إقليم دياربكر و"ذلك على فاقة شديدة من أهل دياربكر إلى الغوث وإشفاق وخوف من العدو..." (١١).

وهكذا كان ذلك الجزء من البلاد الكرديّة وكذلك شمال سورية، يعيش بين ناري ظلم الحمدانيين وجورهم وبين الغارات البيزنطية المدمرة. ولاشك أن ذلك الوضع السيء راجع إلى سياسة فاشلة لم تخدم مصلحة البلاد. ألم يكن بإمكان الحمدانيين التفاهم مع البيزنطيين لوضع حد للمعارك، كما تفاهم بعدهم الكُرد الدوستكيون. وكان ذلك ممكناً ولكنهم لم يفعلوا ولم يريدوا السلم والسلامة

(٩) لسنا هنا بصدد ذكر أو تعداد كل الغارات الحمدانية والبيزنطية المتقابلة، ولكن ندرج هنا نماذج منها مع ذكر بعض نتائجها التدميرية: ففي سنة (٣٣١هـ = ٩٤٢م) زحفت القوات البيزنطية على إقليم دياربكر وتوغلت فيه وإستولت على مدينة أوزن (غرزان) وبلغت إلى قرب نصيبين أو حتى جنوب ماردين. وفي نفس السنة هاجمت الإقليم مرة أخرى واحتلت مدينة دارا في جنوب شرق ماردين كما احتلت بلدة رأس العين وسبت منها زهاء ألف نسمة. وكان سيف الدول الحمداني قد أغار سنة (٣٢٨هـ = ٩٣٩م) على الحدود البيزنطية من السواحل الشمالية لبحيرة وان وخرّب مدينة (موش). وفي سنة (٣٣٨هـ = ٩٤٩م) أغار البيزنطيون (الروم) على المناطق الواقعة في شمال البحيرة وإستعادوا قاليقلا (أرضروم). وكان سيف الدولة قد هاجم في نفس السنة على (حصن برزويه) في شمال إقليم دياربكر وكان محتفظها أبو تغلب الكردي، كما أغار في السنة التالية على الأراضي البيزنطية وهاجم البيزنطيون إقليم دياربكر وعطف سيف الدولة إلى دياربكر و"حارب الروم وخرّب الضياع وإنصرف". وفي سنة (٣٤٥هـ = ٩٥٦م) "سار سيف الدولة في جيوش إلى بلاد الروم وغزاها وسبى وأحرق وخرّب وأكثر القتلى فيهم... فلما سمع الروم بما فعل أجمعوا وساروا إلى ميفارقين وأحرقوا سوادها ونهبوا وخرّبوا وسبوا أهلها ونهبوا أموالهم" كما في الكامل لابن الأثير حوادث السنة المذكورة. راجع الذهبي. تاريخ الإسلام، ج ١، ص ١٦٣. وسامي الكيالي، سيف الدولة وعصر الحمدانيين، ص ٢٠٧-٢٠٩. والشّيح محمد الخضري، محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية، ص ٣٩١ وقلها وبعدها. وتاريخ الرهاى المجهول، ص ٢٠-٢١ مطبوع بالآلة الطابعة بمجمع اللغة السريانية ببغداد، ترجمه إلى العربية الأب ألبير أبونا الزاخوبي.

(١٠) ماريوس كانا. نخب تاريخية وأدبية جامعة لأخبار سيف الدولة. ص ١٩٦.

(١١) نفس المصدر. ص ١٦٧.

للبلاذ، حتى إن سيف الدولة رفض طلب الجانب البيزنطي الى عقد هدنة بين الطرفين. ففي سنة (٣٣٩هـ) "أرسل الدمستق الى سيف الدولة يطلب الهدنة فلم يجبه سيف الدولة وبعث يهدده ثم جهز جيشاً فدخلوا بلد الروم من ناحية حران ففتحوا وأسروا خلقاً..." (١٢).

أما في العهد الدوستكي، فقد ساد السلام ولم يقع إعتداء بيزنطي على حدود كُردستان، سوى حوالي مرتين أو ثلاث. لقد قَدَّر الإمبراطور (بسليوس) سياسة مهاد الدولة ومحافظته على الإستقرار وحماية الحدود، وإجتمع به سنة (١٠٠٠م) وإعتبره معلماً أي رجلاً حكيماً وجعله ماجسترس ودوق المشرق، كما سيأتي في موضوع العلاقات بين الدولتين. وهذا كله يدل على مدى جدارة الأسرة الدوستكية للحكم وتقديرها لقيمة الإنسان. ويدل كذلك على مسالمة شعب كُردستان الوسطى وحبه للسلام وجدارة الحكم الكُردي.

لقد شغلت الدولة الدوستكية حيزاً على الصعيد العالمي ولعبت دورها في المجال السياسي والإقتصادي والثقافي وحصلت على مكانة دولية لائقة، ومما يشير الى ذلك الوساطة التي قام بها الملك الكُردي نصرالدولة بين الدولتين البيزنطية والسلجوقية سنة (٤٤١هـ = ١٠٤٩م) بطلب من الإمبراطور البيزنطي قسطنطين التاسع، فأطلق طغرل بهذه الوساطة سراح (قاريط) ملك (الأبخاز)، الذي أسره إبراهيم ينال أخو طغرل في زحفه على شعوب القفقاس (١٣).

وقد سُرَّ بذلك الإمبراطور البيزنطي وأهدي الى طغرل هدايا كبيرة جداً، كما أهدي الى نصرالدولة عشرة أمان من المسك (١٤).

لقد إعتبر المؤرخون هذه الحادثة نصراً كبيراً لطغرل، الذي كبر شأنه حتى أقيمت له الخطبة في العاصمة البيزنطية، إلا أنها من جهة أخرى تعد نصراً لسياسة الملك الدوستكي المحنكة ودلالة على مكانة الدولة الكُردية. فعلى إثر وفاة قريش بن بدران سنة (٤٥٣هـ = ١٠٦١م) ظهر خلاف على السلطة في الدولة العقيلية، فعرض نصرالدولة وساطته لحسم الخلاف. فأرسل وزيره وابن جهير الى نصيبين (نسيبين) وحل الخلاف، وأجمع كلمة امراء بني عقيل لمسلم بن قريش، مما أدى الى تسنمه

(١٢) الذهبي. دول الإسلام، ج ١، ص ١٦٣. كانت الغارات البيزنطية رداً على غارات سيف الدولة الحمداني الكثيرة التي شنّها في أعوام: ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٢ وغيرها.

(١٣) الأبخاز في دائرة المعارف الإسلامية ج ١، ص ٢٠، أن الأبخاز قبيلة من قبائل القوقاز الغربية على شاطئ البحر الأسود. وتشمل بلاد أبخازيا المنطقة الممتدة من سلسلة جبال القوقاز الأصلية الى شاطئ البحر بين جاجري في الشمال ومصب الأنغور في الجنوب. كان الأبخازيون يعرفون قديماً بإسم "أبسكوي". وقد أخضع جوستانيان الأبخازيين، فإعتنقوا المسيحية وإستطاعوا أن ينالوا إستقلالهم بمساعدة الخزر عام ٨٠٠م. وشهدت مملكة الأبخاز أزهي عصورها بين عامي (٨٥٠-٩٥٠م) وتوسعت وتدخلت في شؤون أرمينيا، ومنذ ذلك العهد أصبحت لغة جورجيا لغة الأدب ولغة الطبقات المثقفة في أبخازيا. وبعد زوال أسرتهم المالكة في أواخر القرن العاشر، إنتقل الملك الى عائلة البجراتونيين ملوك الأبخاز.... وقدر عدد الأبخازيين عام ١٨٨١م بما يقرب من ٢٠ ألف نسمة.

(١٤) ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٢٨، طبعة بيروت.

الحكم (١٥).

بعد هذا العرض السريع لأسس وطبيعة السياسة الخارجية للدولة الدوستكية، نبدأ في إستعراض علاقاتها مع الدول والحكومات المعاصرة لها.

## العلاقات مع الدولة العباسية والبويهية

لما كانت الدولة البويهية مسيطرة على العراق مركز الخلافة العباسية ولم تترك للخليفة العباسي سوى سلطة إسمية فقط، فلا يمكن إذن فصلها في مثل هذه المناسبات والمواضيع عن الدولة العباسية. إن علاقات الدولة الدوستكية في دور الإنتزاع والنشوء مع الدولة العباسية والبويهية كانت علاقات عدائية، ماعدا فترة صلح (نصيبين). لأن معظم كُردستان الوسطى التي نشأت فيها الدولة كان تحت السيطرة البويهية منذ أن قضى الملك البويهي عضد الدولة على نفوذ (أبي تغلب الحمداني) سنة (٣٦٨هـ = ٩٧٨م). وفي هذه السنة وبينما كان هذا الملك في (الموصل) قدم إليه الأمير باد بن دوستك بعدد تردد وبواسطة القائد الديلمي البارز (زياد بن شهاكويه) ليقدّم إليه ولاه كسائر الأمراء، غير إن عضد الدولة أراد القبض عليه حينما لاحظ فيه علامات الرجولة والشجاعة والطموح، وقال في حق باد: "... له بأس شديد وفيه شر لايجوز الإبقاء عليه".

لكن الأمير باد قد لاحظ بذكائه وفراسته (حسب تعبير الروذراوري) أن عضد الدولة يكنُّ له نوايا سيئة إما باعتقاله أو بقتله، فخرج بمن معه من رجاله من الموصل سراً ولم يظفر به عضد الدولة حينما طلبه (١٦).

وهكذا زالت الثقة نهائياً بين الطرفين. وبعد أن رجع الأمير باد، أخذ يستعد لتحرير كُردستان الوسطى من السيطرة البويهية. فزحف سنة (٣٧٢هـ = ٩٨٢م) على إقليم دياربكر وإحتله بسرعة كما إحتل نصيبين والجزيرة، وشرع في التوسع نحو الموصل والعراق. ولما تولى الحكم الملك صمصام الدولة بعد وفاة والده عضد الدولة في هذه السنة وشعر بخطر توسع هذا الملك الكُردي الناشيء، أرسل إليه وفداً برئاسة (زياد بن شهاكويه) صديق باد، للتفاوض معه على أساس أن يقدم الأمير باد الطاعة لـصمصام الدولة وتكون البلاد التي فتحها إقطاعاً له من الأخير. غير إنه رفض شروط الملك البويهي طمعاً في التوسع. فأرسل الملك الجديد جيشاً لصدّه فهزّمه الجيش الكُردي في نصيبين، كما هزم جيشاً آخر أقوى منه عند قرية باجلى (باجلا) الحالية الواقعة على نهر الخابور (زاخو) في شرق زاخو،

(١٥) ابن الأثير، الكامل، ج ١٠. ص ٩١، طبعة القاهرة- مطبعة الإستقامة.

(١٦) الروذراوي، ذيل تجارب الأمم، ص ٨٤. ابن الأثير، الكامل. ابن حلدون، العبر، ج ٤، ص ٣١٦. محمد أمين زكي، الدول والإمارات الكُردية. ص ٩٦.



### وادي باجلي

وكانت آنذاك مدينة كما كانت مركز المنطقة قبل ذلك بدلاً من الحسنية (زاخو) وتقع على الضفة الجنوبية لنهر خابور وهذه صورة موقع المعركة على ما صورناه. وسيطر الأمير ياد على منطقة بهدينان المنطقة الجبلية الكردية الواقعة شمال الموصل، كما إحتل مدينة الموصل سنة (٣٧٣هـ = ٩٨٣م) بترحيب من سكانها وإستوزر (أبا المطرف)، وكان عاملاً على الموصل من قبل البويهيين. وهكذا وصل نفوذ الدولة الدوستكية الى حدود تكريت من العراق، والتي تجمعت فيها القوات البويهية المنهزمة وظلت الموصل في يده مدة سنة. وبينما كان الأمير الكردي يستعد للزحف على بغداد والقضاء على الدولة البويهية في العراق (١٧).

زجت الدولة البويهية بمعظم إمكاناتها الحربية في معركة حامية جنوب الموصل، فحلت الهزيمة بقوات الأمير وتراجع نحو إقليم ديار بكر. ولكنه أخذ يجمع الرجال وينظم قواته لصد التقدم البويهي في البلاد. ولما تمردت القوات البويهية في الجزيرة ونصيبين على قادتها وإمتنعت عن خوض معارك أخرى، ولما إنهزم سعد الدولة الحمداني صاحب حلب أمام القوات الكردية وكان قد تحالف معه البويهيون بالإضافة الى نجاة الأمير من محاولة إغتيال دبرها البويهيون، رغب الطرفان في التصالح. فتم عقد صلح بينهما في نصيبين سنة (٣٧٥هـ = ٩٨٥م) أو التي قبلها. وبموجب بنود هذا الصلح

(١٧) راجع الروذراوي (محمد بن الحسين)، ذيل تجارب الأمم، ص ٨٥. فيه أن يادا عندما فرت القوات البويهية من باجلا عقبها ومن أدركه قتله وقتل أسراهم. راجع أيضاً: ابن العبري، مختصر تاريخ الدول، ص ٣٠٠. محمد أمين زكي - الدول والإمارات الكردية، ص ٩٨. ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ١٣.

إعترفت فيه الدولة البويهية بسيادة الدولة الدوستكية على كافة المناطق التي بحوزتها الى النصف من منطقة طورعبدین (طوری) ، بينما أعطيت الجزيرة ونصيبین (١٨) للدولة البويهية.

والذي يظهر من رسالة الملك صمصام الدولة الى قائده ومثله في إبرام الصلح أبي القاسم سعد بن محمد الحاجب، هو أنّ الأمير پاد أطاع الملك البويهي وأصبح نائباً له على البلاد، ولعل المقصود بالبلاد هو الجزيرة ونصيبین. حيث إن الملك أعطاه المدينتين على سبيل الإقطاع، فلم تخرجا من النفوذ الدوستكي الفعلي. والظاهر أن كلاً من الملك البويهي والخليفة العباسي قد إعترفا بدولة الأمير پاد، وإعتراف الأول بحكمه واضح من نص رسالته الى مثله المذكور. وبهذا أصبحت الدولة الدوستكية دولة شرعية معترف بها (١٩).

هذا وفي فترة الصلح ساد الهدوء والإستقرار في المنطقة وتحسنت علاقات الدولة الكُردية بالدولة العباسية والبويهية. غير إن الفترة كانت قصيرة لم تكمل ثلاث سنوات، إذ ساءت العلاقات بعد وفاة والي الموصل سعد الحاجب سنة (٣٧٧هـ = ٩٨٧م)، وتجددت أطماع الأمير الدوستكي في التوسع نحو الجنوب. فتقدم بقواته نحو نصيبین كما جمع القائد الديلمي البويهي (أبو نصر خاشاده) قوات عرب بني عقيل، حيث كانت قواته النظامية ضعيفة، وتوجه الى نصيبین لإيقاف تقدمه. فدارت معركة بين الطرفين قُتل فيها الأمير (أبوالفوارس) بن دوستك أخو پاد (٢٠).

بعد وفاة الملك شرف الدولة بن عضد الدولة وتسلم أخيه بهاء الدولة الحكم سنة (٣٧٩هـ = ٩٨٩م)، نشأت ظروف جديدة في الموصل كان لها تأثير في وضع الدولة الدوستكية ووضع الموصل أيضاً. فقد إنحسر النفوذ البويهي الفعلي من الموصل بعد أن سمح الملك الجديد لأبي طاهر وأبي عبدالله إبنی ناصرالدولة الحمداني المبعدين الى بغداد بالعودة الى الموصل، غير أنه ندم على إرتكابه هذا الخطأ بعد أن بين له القادة البويهيون وجه الخطأ (٢١).

ولما وصل الحمدانيان الى الموصل طردا والي البويهي بقواته الضعيفة. ولما وجد الأمير پاد ان الظروف الجديدة ملائمة للتوسع نحو الموصل وكُردستان الجنوبية، لضعف الحمدانيين وخلو المنطقة من القوات البويهية، زحف بقواته نحو الموصل. ولكن الحظ لم يكن حليفه إذ قتل في المعركة التي نشبت على أبواب الموصل سنة (٣٨٠هـ = ٩٩٠م).

وبتفاعل تلك الظروف نشأت الدولة العقيلية في الموصل في نفس الوقت، حيث قتل محمد بن المسيب أمير بني عقيل أبا طاهر الحمداني، بعد أن سحق الأمير الكُردي أبو علي حسن بن مروان إبن

(١٨) الروذراوي. ذيل تجارب الأمم. ص ٨٧.

(١٩) راجع نص رسالة صمصام الدولة وتفصيل الصلح في الجزء الأول ص ١٠٤- ١٠٦.

(٢٠) الروذراوي، ذيل تجارب الأمم، ص ١٤٣ أو ١٤٥. الفارقي ص ٥٦. إبن الأثير- حوادث السنة المذكورة.

(٢١) إبن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٢٤. الروذراوي، ذيل تجارب الأمم ص ١٧١.

أخت ياد جيشه الزاحف على بلاده وأسره كما أسر أخاه أبا عبدالله للمرة الثانية (٢٢).  
بنشوء تلك الدولة العقيلية، التي أصبحت حاجزاً بين الدولة الدوستكية والبويهية، إنتهى النزاع بينهما وبدأت صفحة جديدة من العلاقات في عهد الأمير أبي علي. فقد إترف الخليفة العباسي والملك البويهي بحكمه، بينما أصبح هو تابعاً لهما من الناحية الرسمية. وأكبر دليل على هذا هو وجود إسم الخليفة القادر بالله والملك بهاء الدولة على نقوده كما سيأتي.

ونظراً لعلاقات الصداقة بين الدولة الدوستكية والدولة العباسية، أرسل الخليفة العباسي والملك بهاء الدولة الهدايا الى محمد الدولة (٢٣). فكان الطرفان لذلك يتبادلان الوفود وإستمرت العلاقات على نفس الوتيرة في عهد الأمير نصرالدولة (أحمد بن مروان)، الذي تلقى سنة (٤٠٣ هـ = ١٠١٣ م) من القادر بالله والملك البويهي سلطان الدولة (شاهنشاه) بن بهاء الدولة، إترافهما بحكومته. وقد وصل وفدهما الى فارقين في اليوم السابع من ذي الحجة من السنة المذكورة، حاملاً الخلع والتشريف والمنشور بجميع دياربكر. وكان الوفد يتألف من خادم للخليفة وأبي الفرج محمد بن أحمد بن مزيد حاجب الملك البويهي. وكانت الخلع سبع قطع: العباءة، الفرجية، الجبة، العمامة السوداء، سوارين من الذهب المرصع، فرس بمركب من ذهب، والتوقيع بجميع دياربكر وحصونها وقلاعها، بالإضافة الى اللقب الذي لقبه به الخليفة وهو "نصرالدولة ومجدها ذي الصرامتين" (٢٤).

وقرئ كتاب الإتراف (التوقيع) في إجتماع كبير حضره الشهود والأكابر وسكان العاصمة. كما قرئت المناشير في الإحتفال الكبير، الذي أقيم في اليوم الرابع من عيد الأضحى، والذي حضره كبار رجال الدولة والشعراء والقراء وسكان العاصمة ووفود الدول الكبرى الثلاث. وجلس نصرالدولة في مكان الإحتفال على (التخت)، أي عرشه الملكي، وأجلس على يمينه رئيس وفد الدولة العباسية والبويهية، وعلى شماله رئيس وفد كل من الدولة الفاطمية والإمبراطورية البيزنطية (٢٥).

ولما كان نصرالدولة تابعاً للدولة العباسية البويهية، فإنه كغيره من الملوك التابعين لها، كتب على بعض نقوده إسم الخليفة العباسي والملك البويهي كما سترى في موضوع (العملة الدوستكية).

وهكذا ظلت العلاقات قائمة مع الدولة البويهية، الى أن دخلت في دور الإنحلال وأقبلت على الأفول، فحذف حينئذ نصرالدولة إسم الملك البويهي من الخطبة وأحل محله إسم الملك السلجوقي (٢٦).

وتحت الضغط السلجوقي أنهت الدولة الدوستكية تبعيتها للدولة البويهية، بينما بقيت على

(٢٢) خطأ هنا الدكتور علي أكبر في كتابه تاريخ إسلام، ص ٢٣٦. حيث ذكر أن بني مروان هم الذين قضوا على الحمدانيين في الموصل.

(٢٣) الفارقي، ص ٨٦.

(٢٤) الفارقي، ص ١٠٨. ابن الجوزي، المنتظم، ج ٧، ٢٦٢.

(٢٥) الفارقي، ص ١١٠.

(٢٦) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ١٩٢.

تبعيتها للدولة العباسية حتى عهد الأمير نظام الدين والأمير منصور، حيث كان على كافة الدول الإسلامية مهما كانت كبيرة وقوية الاعتراف بالخليفة، حتى تعتبر سلطتها شرعية من الناحية الدينية. وأن هذه التبعية لم تكن تقلل من السلطة الفعلية والمطلقة للدولة التابعة.

## العلاقات مع الدولة الفاطمية

إن أول إتصال رسمي حدث بين الدولتين الدوستكية والفاطمية في مصر وبلاد الشام كان في عهد الأمير أبي علي حسن، إذ لم نجد في المصادر التاريخية ذكراً لأي إتصال سابق. ففي سنة (٣٨٠هـ = ٩٩٠م) أو بعدها أرسل الخليفة الفاطمي (العزیز بالله) بن المعتز وفداً من قبله الى الأمير حسن. أما مهمة الوفد حسبما ذكره عدد من المؤرخين، فكانت عرض شفاعة الخليفة عليه لإطلاق سراح أبي عبدالله الحمداني، الذي أسره الأمير أبو علي حسن للمرة الثانية أثناء زحفه مع أخيه أبي طاهر على البلاد الدوستكية، إثر مقتل الأمير ياد. فرحب الأمير الكردي بشفاعة الخليفة وأطلق سراح أسيره (٢٧).

هذا ومع أن المؤرخين لم يزيدوا على هذا شيئاً آخر، إلا أن هناك احتمالاً قريباً بأن الوفد كان يحمل إعتراف الخليفة بالدولة الدوستكية وتأييده لها، وشملت المهمة أيضاً إبداء رغبته في إنشاء علاقات الصداقة معها كما كانت تقتضيه السياسة الفاطمية المنافسة للسياسة العباسية على الخلافة الإسلامية. إذ كانت سياستها تهدف الى التقارب مع الإمراء وأصحاب الأطراف وكسب تأييدهم لها وربطهم بالخلافة الفاطمية. ولاشك أن الدولة الفاطمية رحبت بقيام الدولة الدوستكية وإنفصال هذا الجزء من كردستان عن الحكم العباسي المباشر، وحاولت ضمه الى معسكرها. وفي الوقت نفسه كان التقارب والتأييد الفاطمي في صالح الدولة الكردية، التي أهدت بها المخاطر عقب مقتل مؤسسها الأمير ياد، حيث هاجمها الحمدانيون والأرمن ثم البيزنطيون. وفضلاً عن هذا فقد ورد في بعض المصادر أن الأمير حسن بايع الخليفة الفاطمي مدة من الزمن كما قال جرجي زيدان (٢٨).

بينما قال المؤرخان أبو الفداء الأيوبي وابن الوردي أن أبا علي قد سافر الى مصر وتقلد من الخليفة ولاية حلب وتلك النواحي (٢٩). أما العالم الكردي رشيد الياسمي والمستشرق لانيجر، فقد ذكرا بأن سيطرة هذا الأمير الكردي قد وصلت حتى حلب نفسها (٣٠). في الوقت الذي لا أستبعد فيه ما ذكره

(٢٧) ابن الأثير، الكامل، ج٩، ص ٢٥. محمد أمين زكي، الدول والإمارات الكردية، ص ١٠٠-١٠٢.

(٢٨) جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، ج٤، ص ١٨٧.

(٢٩) أبو الفداء، المختصر في تاريخ البشر، ج٢، ص ١٣٢. تاريخ ابن الوردي ج١، ص ٣٠٩.

(٣٠) رشيد الياسمي، كورد وبيوستكي نژاد، أو: لانيجر، موسوعة تاريخ العالم، ج٢، ص ٥٢٣.

جرجي زيدان أوكد عدم صحة ما ذكره الآخرون لما إن حلب كانت في أيدي الحمدانيين، الى أن أطاح بحكمهم خادمهم لؤلؤ بعد وفاة أبي الفضائل بن سعد الدولة (٣١).

أما العلاقات في عهد حاكم وكبير الكرد الملقب بباد، فلم أجد حولها نصاً ولكن لا أستبعد أن تكون بين الطرفين إتصالات للأسباب المذكورة. ولعل عدم إستجابة باد وهو في حالة حرب مع الدولة البويهية لطلب (بكجور) بالإنضمام إليه سنة (٣٧٧هـ = ٩٨٧م)، إنما كان مراعاةً لعلاقاته مع الخليفة الفاطمي (العزیز بالله)، حيث أن بكجور كان والياً على دمشق ثم عزله الخليفة، فأصبح يشير القلاقل في شمال سورية (٣٢).

في عهد الخليفة (الحاكم بأمر الله) ابن العزیز (٣٨٦هـ - ٤١١هـ) أصبحت العلاقات بين البلدين أوضح من السابق، حيث إهتم هذا الخليفة بالصدقة الكردية، فأرسل الهدايا الى محمد الدولة (٣٣).

كما وصل وفد من قبله الى العاصمة فارقين في اليوم السابع من ذي الحجة (٤٠٣هـ = ١٠١٣م). وكان الوفد المصري يحمل بالإضافة الى الهدايا الغالية إعتراف الخليفة (الحاكم) بحكومة نصرالدولة، حيث أرسل إليه لقب "عزالدولة ومجدها ذي الصرامتين" (٣٤) رغبة في كسب صداقة نصرالدولة وإجتذابه الى جانبه. ولكن نصرالدولة تلقب باللقب الذي قدمه له في نفس الوقت الخليفة العباسي وهو "نصرالدولة". ولكن هذا التفضيل او الإنحياز لم يترك تأثيراً سلبياً على العلاقات بين مصر وكردستان. كما إستمرت العلاقات في عهد الخليفة (الظاهر) ابي حسن على ابن الحاكم، الذي تولى الحكم بعد فقد والده سنة (٤١١هـ)، والذي أرسل الى العاصمة الدوستكية وفداً بالخلع والتوقيعات والتشريف الى الملك الدوستكي (٣٥).

لقد تحدث نصرالدولة في رسالته الى المؤيد في الدين، التي وصلت اليه وهو يتوجه من حلب الى الرجة، عن العلاقات المتينة في عهد كل من الخليفة (الحاكم) والظاهر. وذكر كيف أنهما ينظران إليه بعين التقدير ويعثان إليه الدهايا و"بريانه له... ويسوقان اليه بالتحف والألطف من الحسنى وما كان جعل له بتنيس ودمياط في كل سنة من رسم الإستعمال" (٣٦).

(٣١) راجع موضوع العلاقات مع الإمارة الحمدانية.

(٣٢) محمد الحضري، محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية، ص ٤٠٢.

(٣٣) الفارقي، ص ٨٦.

(٣٤) الفارقي، ص ١٠٩.

(٣٥) الفارقي، ص ١١٧.

(٣٦) سيرة المؤيد في الدين داعي الدعوة، ص ١١٢. أخذ المؤيد هذه الفقرة من رسالة نصرالدولة وأدخلها في رسالته الى نصرالدولة سنة ٤٤٧هـ، أما الشطر الأخير من العبارة وهو "وما كان جعل له... الخ"، فلم أعلم ما المقصود به. ولكن وبعد تفكير طويل في هذه العبارة وبعد مراجعة مصادر عديدة لمعرفة خصائص المدنيين، علمت أن المقصود من عبارة أو مصطلح (رسم الإستعمال) تعني الملابس الرسمية الخاصة بأمرء الدولة وقادتها، والتي عليها شعار الدولة مع إحتمال شعارات أخرى تميز بين رتب الأمرء وكبار المدنيين كالوزير والقادة العسكريين. كانت هذه الملابس وكميات من الثياب بإسم الدولة الدوستكية تُصنع في كل سنة في كل من تنيس ودمياط. علماً أن مدن بحيرة تنيس وهي تنيس ودمياط وشطا ودبيق كانت من أهم المراكز المصرية للنسيج، وكانت تنسب الى الأخيرة الأقمشة الدبيقية. =

وغير نصرالدولة من التطرق الى موقف هذين الخليفين وعلاقتيهما المتينة به هو إنتقاد الخليفة المستنصر على موقفه منه. أما المؤيد فإنه يردف هذا المقطع من رسالة نصرالدولة بالتعليق عليه وإنتقاد نصرالدولة على موقفه وخضوعه للسلاجقة. فيقول في رسالته الجوابية وهو يوجه الكلام الى نصرالدولة: إن هذا إنما هو إعتراف بالفضل للدولة الفاطمية وأما الهدايا والألطف، فقد "أخذ الى التركمانية فنأدى بشعارهم وغالى في رفع منارهم"، ويقصد أن نصرالدولة نسي تلك العلاقات والتقدير من الجانب الفاطمي، فأخذ يقدم ولاءه للسلاجقين وينادي بشعارهم بدل أن يقدم الولاء للدولة الفاطمية.

=وكانت تنيس تتفوق في صناعة نوع من الثياب يسمى بالبدنة يصنع للخليفة خاصة، ويكون الثوب الواحد من هذا النوع من أوقيتين من الغزل ثم ينسج بالذهب فكان ثمنه يبلغ ألف دينار.

وقد كتب ابن دقماق بحثاً مهماً عن نسيج هذه المدن الصغيرة وقال أنه كان يُصدر منها سنوياً الى العراق ما قيمته عشرون الى ثلاثين ألف دينار. وكان يُصنع في تنيس خاصة ثياب رقيقة مهلهلة ملونة تسمى بالقصب وتستعمل لعمام الرجال وملابس النساء، وذلك في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي). وفي القرن التالي ظهر نوع جديد من القماش يسمى "أبو قلمون" يظهر للراني في ألوان متقلبة وكان يصنع في تنيس خاصة. ولا تزال نماذج أثرية من نسيج تنيس ودمياط والمدن الفاطمية الأخرى في العهد الدوستكي باقية وموجودة في متحف الفن الإسلامي بالقاهرة، وهذه صورة قطعة منها (الصورة في الصفحة السابقة).

راجع بخصوص نسيج تنيس ودمياط: ابن دقماق، الإنتصار لواسطة عقد الأمصار، ص ٧٩ - ٨٢. والمقدسي ص ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢١٣. آدم متز، الحضارة الإسلامية، ج ٢، ص ٢٤٥-٢٤٨. حسن أحمد وأحمد إبراهيم، العالم الإسلامي في العصر العباسي ص ١١٩. كتب ابن حوقل عن نسيج تنيس ودمياط وقال ليس على وجه الأرض ما يدانيه في القيمة والحسن... راجع صورة الأرض ص ١٤٣. هذا وبعد أن علمنا أن تنيس ودمياط كانتا من أهم مراكز النسيج في الشرق الأوسط في عصر الدولة الدوستكية وفي العهد الفاطمي، أعود فأقول ان المقصود بهذه العبارة "وما كان جعل له بتنيس ودمياط في كل سنة من رسم الإستعمال" الواردة في رسالة المؤيد، والتي هي في الأصل مقتبسة من رسالة الملك الدوستكي نصرالدولة المرسله الى المؤيد، هو أنه كان يصنع لنصرالدولة في المدينتين المصريتين كميات من الأقمشة او الثياب. والمقصود بـ"رسم الإستعمال" هو المستعملات السلطانية، أي الملابس التي تعرف في المصادر أحياناً بهذا التعبير، أي الملابس الرسمية التي يُنقش عليها الطراز أي شعار الدولة أو الخليفة أو الملك. وقد جرت العادة كما قال الدكتور حسن الباشا في (الفنون الإسلامية ج ٢، ص ٦٨٦-٢٨٧) أن تتخذ كل دولة لنفسها طرازاً (أي شعاراً) أو عبارة مميزة. وكان طراز العرب في الشام منذ عهد عبدالمملك بن مروان هو "لا إله إلا الله" وكان الطراز يُنسج على الخلع التي يهديها الخلفاء الى رجال الدولة من باب التشريف... ولذلك سميت دور النسيج بـ"الطراز" وأضاف: "في العصر الفاطمي كان الطراز من الوظائف المدنية وكان يتولاها الأعيان... وكان مقامه بدمياط وتنيس وغيرهما من مواضع الإستعمال، ومن عنده تحمل المستعملات الى خزنة الكسوة". وهكذا نقل العبارة من (صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٩٤) للقلقشندي.

أقول أيضاً إنه إستعمل في التعبير لفظ (الإستعمال) مكان لفظ "الطراز" كما أطلق لفظ الطراز على دور النسيج مجازاً، فيقصد بالإستعمال أحياناً شعار الدولة الذي يرسم أو ينقش على الثياب. وحسبنا دليلاً وثيقة عباسية رسمية، وهي كتاب (عهد) الخليفة الطائع لله الى الملك البويهى فخرالدولة بن ركن الدولة مؤرخ بشهر جمادى الأول سنة (٣٦٦هـ) وهو من إنشاء ابي إسحاق الصابي، فقد ورد في الوثيقة مايلي: "... وأن يتقدم (أي فخر الدولة) الى ولاية الطراز بأن يجروا الإستعمال في جميع المناسج على أتم النيقة... وأن يشبوا إسم أمير المؤمنين على طرز الكساء والفرش والأعلام والبنود...". فالمقصود بالإستعمال هنا الشعار. راجع نص الوثيقة في (صبح الأعشى، ج ١، ص ٢٩-٣٠). وأخيراً هل ان تلك الملابس او الاقمشة كانت تصنع للدولة الدوستكية بشعارها وعلى نفقتها، او كانت على نفقة الدولة الفاطمية وهدية منها. أما كيف كان شعار الدولة فلا نعلمه. بخصوص الطراز، راجع أيضاً محمد عبدالعزيز مرزوق، الفنون الزخرفية الإسلامية في العصر العثماني، ص ٩٨-٩٩.

## توتر العلاقات والحلف الثلاثي

رغم أن العلاقات الفاطمية-الدوستكية ظلت قائمة مدة غير قليلة من الزمن، إلا أنها توترت في فترة من عهد الخليفة (المستنصر)، الذي تولى الخلافة بعد والده (الظاهر) في سنة (٤٢٧هـ)، وذلك بسبب تهديد نائبه في بلاد الشام (أنوشتكين الدزيري) بغزو البلاد الدوستكية سنة (٤٣٠هـ = ١٠٣٨م)، بعد أن عادت السيطرة الفاطمية الى شمال سورية. حيث احتل الدزيري حلب وأطرافها في السنة التي قبلها، بعد أن إنتصر على أميرها نصر بن مرداس بن صالح، الذي قتل في المعركة. وكانت السيطرة الفاطمية قد غابت في المرة الأولى عن شمال سورية سنة (٤١٤هـ = ١٠٢٣م)، عندما إستولى صالح بن مرداس على حلب وأسس فيها إمارته المرادسية. ثم أصبحت سيطرة المرادسيين عليها تزول وتعود. وقد إنتشى الدزيري بسيطرته على حلب وإقترب نفوذه من كردستان، فأخذت أطماعه التوسعية تحدو به الى غزوها. ولكن الدولة الدوستكية لم تكن كفقاعة على الماء، بل كانت دولة راسخة الكيان لها قوتها المالية والعسكرية والسياسية ولها أصدقاؤها، وكان نصرالدولة دبلوماسياً محنكاً.

لما علم نصرالدولة بنوايا الدزيري العدوانية إستعد لمواجهة عسكرية وسياسياً، فقد حشد قواته وكون ما نسميه (الحلف الثلاثي) مع الدولة العقيلية في الموصل والإمارة النميرية في الرقة وحران وسروج. فقد كان شبيب بن وثاب النميري تابعاً للفاطميين، فخوفه نصرالدولة من سياستهم التوسعية وأقنعه بالإنضمام إليه وقطع الخطبة الفاطمية وإقامتها للخليفة العباسي (٣٧).

وهكذا وقفت الدولة العقيلية والإمارة النميرية الى جانب تلك الدولة الكردية ودخلتا معها في حلف ثلاثي أدى الى تعادل ميزان القوى في بلاد الشام (الفاطمية) وكردستان الوسطى وبلاد الجزيرة. أما النائب الفاطمي، فقد شعر بأنه إرتكب خطأ كبيراً بتهديد الأمير الكردي بغزو بلاده، وذلك حينما وجد أن الظروف تنقلب ضده وهو يواجه التحديات والمشاكل التالية، التي إستنتجتها من دراسة الموضوع وهي:

١- الحلف الثلاثي.

٢- مطالبة شمال بن صالح بن مرداس بمدينة حلب (وقد إحتلها فعلاً سنة ٤٣٤هـ = ١٠٤٢م).

٣- الإتصالات المستمرة بين البيزنطيين وشمال، الذي طلب تأييدهم ومساندتهم لإسترجاع حلب وهم يريدون إستمالته.

٤- إستفزازات البيزنطيين للجانب الفاطمي، مما يشير الى أنهم سينقضون المعاهدة التي إبرمتها معهم الدولة الفاطمية منذ سنوات قليلة. وقد نقضوا تلك المعاهدة فعلاً، فنشب القتال بينهم وبين الدزيري

(٣٧) إبن الأثير، الكامل، ج٩، ص ١٦٠.

وإنتصر فيه الأخير وذلك في سنة (٤٣٢هـ = ١٠٤٠).

٥- لعل الدزبري شعر في هذه الأثناء بأن مركزه القوي لدى الخليفة (المستنصر) قد أقبل على التدهور عن طريق وزيره.

ولما رأى النائب الفاطمي قوة الدولة الدوستكية على الصعيد السياسي والعسكري وتكوينها الحلف الثلاثي، إضافة إلى المشاكل المذكورة. لم يتراجع عن خطته العدوانية نحوها فحسب، بل أقدم على التقارب منها أيضاً وإنشاء علاقات متينة معها ولاسيما المصاهرة. ولأجل ذلك عرض على نصرالدولة تزويج إبنته لابن نصرالدولة فرحب الأخير بهذا التقارب وبهذه المصاهرة. فأرسل الدزبري إلى مصر ليحضر زوجته وإبنته ولما سمع المصريون ذلك غضبوا عليه، ولم يرضوا بهذا الزواج ولم يسمح لهما الوزير بمغادرة مصر (٣٨).

لقد قال ابن العديم إن المصريين لم يرضوا أن يتقوى الدزبري بنصرالدولة، وأضاف أن قصده من تلك التقوية هو الحيلولة دون قيام شمال بن صالح بن مرداس بمهاجمة حلب. ولعل المصريين قد فسروا تقرب نائبهم التركماني من الدولة الدوستكية، بكونه تمهيداً لمحاولة إنفصالية ويحتمل أنه كان يحاول أن يجد له حلفاء ويتقوى بالحلف الثلاثي، كي يستقل ببلاد الشام. فسحب منه الخليفة ثقته بإفساد من الوزير أبي القاسم الجرجاني، الذي كان يكرهه وأثار عليه الجيش الفاطمي في الشام سنة (٤٣٣هـ = ١٠٤١م)، التي توفي فيها الدزبري واضطربت الأوضاع بعده في بلاد الشام.

(٣٨) ابن العديم، زبدة الحلب في تاريخ حلب، ص ٢٥٩. صرح ابن الأثير في الكامل، ج ٧، ص ٢٦١. بعضيان الدزبري، أي إستهدافه إليه وكذلك الدكتور محمد حمدي المناوي في الوزارة والوزراء ص ٢٠٠.

## موقف الدولة الدوستكية من حركة البساسيري

### أو النزاع الفاطمي العباسي

#### الموقف قبل معركة سنجان

حدثت في الفترة الممتدة من سنة (٤٤٧هـ = ٤٥١هـ) أحداث وتطورات هامة في منطقة الشرق الأوسط. فقد عبر نفوذ السلاجقة الفعلي جبال زاغروس ووصل الى العراق وسهول كردستان الجنوبية والموصل، وأصبح السلاجقة التركمان أكبر قوة عسكرية وسياسية. وفي هذه الفترة أيضاً زالت الدولة البويهية من الوجود، إذ سلم آخر ملوكها (الملك الرحيم) نفسه سنة (٤٤٧هـ = ١٠٥٥م) الى السلطان (طغرل) السلجوقي، الذي سجنه في قلعة (سيروان) إحدى قلاع كردستان الشرقية، ثم نقله الى قلعة الري وتوفي فيها<sup>(١)</sup>.

ظهرت في العراق حركة مسلحة تهدف الى السيطرة على العراق وربطه بالخلافة الفاطمية. وكان يقود هذه الحركة أبو الحارث أرسلان البساسيري، الذي كان أحد قادة الجيش البويهي إزداد نفوذه حينما عينه الخليفة قائداً للجنود الأتراك ببغداد وأخذ لا ينفذ أمراً هاماً بدون رأيه. ولكن الوزير أبا

(١) سيروان: بالسین المهملة كانت مدينة تقع في منطقة (ماسبدان) أي منطقة (پشتکوه) الكردية. ويقع (تل سيروان) على الجهة اليمنى من وادي صيمره (سَيْمَهْرَه) في بقعة يتعرج فيها النهر من الجنوب الغربي الى الجنوب الشرقي. قال (دمرغان) أنها كانت المدينة العيلامية (هارداپانو). ومدينة سيروان كانت تقع في مضيق من جبل (مينشت) أمام (كبوته گفوره). وينبع نهر سيروان من هذا المضيق ويصب في نهر صيمره. وفي خرائب سيروان من الحجر والجص ما يعود الى العهد الساساني وهي الآن خربة. أما (ماسبدان) فليست مدينة سيروان، بل اسم المنطقة التي كانت مدينة سيروان مركزها. هذا حسبما حدد مكانها الدكتور (بهمن كرمي) في بحث له بالفارسية بعنوان (لرستان)، الذي ترجمه الى الكردية الأخ خالد رسول من السليمانية وذلك في عام ١٩٩٥، علماً إنه ورد في الترجمة الكردية (سيروان) بالشين ولعل هذا الخطأ أحدثه المترجم. في المسالك والممالك ص ٢٤٤ لابن خرداذبه: ان (سيروان) و(إريجان) مدن (ماسبدان) وجبايتها، اي في القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) مليون ومائة ألف درهم. أما الإصطخري، فقال (في مسالك الممالك، ص ٢٠٠) ان صيمره وسيروان مدينتان صغيرتان، وأن معظم أبنيتهما من الحجر والجص، تنبت فيها النخيل وأشجار الجوز. وفي صورة الأرض لابن حوقل.... أن أبنيتها كأبنية الموصل وتكريت من الحجر والجص. وفي مختصر كتاب البلدان للهمداني، ص ٢١٢، معلومات أكثر بخصوصها. وقد ورد خطأ في أحسن التقاسيم ص ٣٩٤ للمقدسي: أن صيمرة هي ماسبدان، والصحيح أن سيروان كانت قصبه ماسبدان وأن مدينة صيمره التي هي باسم (سَيْمَهْرَه) عند الكرد تبعد عنها بمسافة يوم من المشي، كانت قصبه منطقة (مهرجان قذق) أي منطقة (پيتشکوه). وقد خربت صيمره بالزلزال في أواخر العهد البويهي، أي في القرن الحادي عشر، على ما جاء في بحث (لرستان). مما تجدر الإشارة إليه هو إنه ورد خطأ في الجزء الأول من كتابنا ص ٢١٩، أن سيروان من مدن كردستان الجنوبية، والصحيح ما جاء هنا في الجزء الثاني من أنها إحدى قلاع كردستان الشرقية، التابعة لإيران، وإن بعضاً من الناس يلبسون بين اسم (سيروان) بالسین المهملة وبين (شيروان- قلعة شيروانه) بالشين المعجمة (أي المنقوطة)، الواقعة في مدينة (كلار) على ضفة نهر سيروان من محافظة السليمانية. وقد شيد محمد باشا الجاف قصرًا ذا هندسة بدیعة على (تل شيروانه) الأثري، فاشتهر القصر بـ(قلعة شيروانه- قتلای شيروانه)، وكان بناؤه في القرن التاسع عشر ولعله حوالي سنة (١٨٨٠م).

القاسم (علي بن مسلمة) أفسد بينه وبين الخليفة وعمل على إضعاف نفوذه. فترك بغداد وسار الى الخلة عند أميرها ديبس بن علي بن مزيد، وإتصل هناك بالمستنصر الفاطمي طالباً شد أزره مادياً للسيطرة على العراق وربطه بدولته. فأبدى له تأييده وصعد البساسيري الى إقليم الجزيرة أمام ضغط السلاجقة ومعه قوات ديبس الأسدي وقوات الأمير الكردي (أبي الفتح بن ورام) رئيس كرد جاوان في الخلة مع قوات أخرى إلتفت حوله، وإنضم إليه أيضاً الأمير النميمري ابن وثاب. وبدأت الدولة الفاطمية بمساندة الحركة بالمال والسلاح وأرسلت ممثلها داعي الدعاة المؤيد في الدين هبة الله بن موسى الشيرازي للإشراف عليها والإتصال بأمرء المنطقة لتأييدها.

إنتصرت الحركة وسيطرت على العراق وقبضت على الخليفة العباسي (القائم بأمر الله )، وذلك سنة (٤٥٠هـ = ١٠٥٨م)، ولكنها تلاشت أمام السلاجقة في السنة التالية. وهذه الحركة أو الصراع العباسي الفاطمي، هي التي نريد أن نوضح موقف الدولة الدوستكية منها. ولقد ذكرنا سابقاً أن الحياض كان من صلب السياسة الخارجية الدوستكية، حيث لم ترغب الدولة في أن تلقي بنفسها في المشاكل الخارجية للصراع، فتجبر على بلادها وشعبها الكوارث بعد أن غابت عنها مدة طويلة من الزمن، فلم يكن يهمها لذلك إنتصار هذا الخليفة أو ذلك. غير أنها واجهت واقعاً مريراً تمثل في الضغط الفاطمي لجرها الى جانبها ومطالبتها بضرورة تحديد موقفها الصريح والنهائي من ذلك الصراع وضرورة الإنضمام الى أحد الطرفين، كي تعرف الدولة الفاطمية عدوها من صديقتها.

وأزاء هذا الضغط، لجأ الملك الدوستكي نصرالدولة الى سياسة المراوغة والدخول في مخابرات ومفاوضات طويلة مع الدولة الفاطمية، لإغفالها والتخفيف من ضغطها، إنتظاراً لإنتهاء الموقف بإنتصار أحد الطرفين. ولهذا أرسل مندوبه (الشيخ أبا الحسن بن بشر) الدياربركري (٢) الى مصر بإسم التفاوض، كما أرسل رسائل عديدة الى المؤيد الشيرازي بعد وصوله الى حلب فالرحبة مركز قيادة حركة البساسيري. وقد أوضح الشيرازي موقف نصرالدولة من الصراع أثناء إحتدامه في كتابه (سيرة المؤيد)، الذي دون فيه سيرته بنفسه وخلد فيها ثلاث رسائل كان قد أرسلها الى نصرالدولة. ويقول المؤيد أن ابن مروان أي نصرالدولة لما أحس إن السلاجقة يطعمون في بلاده، كونه أول من أطاعهم في المنطقة، ضاقت نفسه وحين رأنا مجدين في مجابتهم (أنعشت نفسه لأن يقوم معنا في إيهان كيدهم وهدم كُنْهم قياماً بما يكون عليه غاشية من اللبس ولا ينقسم جسمه الى صفتي اللين والحشن عند اللبس) (٣).

(٢) يحتمل أن يكون الشيخ أبو الحسن بن بشر هذا هو القاضي أبو الحسن الأمدي، الذي ذكره الفارقي (ص١٨٢) من أنه أحد أكابر مدينة أمد (دياربركر) وكانت له أملاك وأموال كثيرة، هاجر الى مصر بسبب العداوة القائمة بينه وبين التاجر (أبي بكر بن جري)، ولم يرجع من مصر إلا بعد وفاته. تولى أبو الحسن قضاء فارقين سنة (٤٥٣هـ) ووصفه الفارقي بكونه "ذا رأي وعقل وسياسة". فالقاضي أبو الحسن بحكم مكانته ويقائه في مصر مدة وتعارفه مع بعض المسؤولين، كان أليق بأن يكون وسيطاً بين الدولتين في إستئناف علاقاتهما. لعل قول الشيرازي في وصف رسول نصرالدولة: "بالجامع في ذلك بين قضاء حق صحبته وخدمة الدولة العلية" إشارة الى كونه قاضياً.

(٣) سيرة المؤيد ص١٣٧.

ويشير الشيرازي في رسالته التالية، التي أرسلها الى نصرالدولة قبل معركة سنجار، الى أن أول اتصال حدث بين نصرالدولة والجانب الفاطمي كان بواسطة شخص لم يذكر إسمه، ولكنه وصفه بالمبارك والأستاذ الجليل، وذلك بعد أن قطع علاقاته بالدولة الفاطمية مغاضباً بدون سبب على حد تعبيره. كما يشير الى وصول رسالة من نصرالدولة الى يد الوزير الفاطمي (أبي حسن محمد بن عبدالرحمن اليازوري)، وأن الوزارة أمرته بالاتصال بنصرالدولة ومراسلته، ثم إطلاعها على سير الإتصالات ونتائجها. كما يشير أيضاً الى أن أولى رسائل الأمير الكردي التي وصلت إليه، كان يحملها حاجب مقرب من نصرالدولة. ويضيف الشيرازي في رسالته، أن نصرالدولة تهرب في رسالته من الجواب المطلوب والشيرازي يضع أمامه أحد أمرين لا ثالث لهما؛ إما الوقوف بجانب الفاطميين وإما بجانب السلجوقيين والعباسيين. ويؤكد له بأنه لا يمكن له الوقوف محايداً، لأنه في مدرجة طريق السلجوقيين الى البلاد التي تقع تحت السيطرة الفاطمية. فإما أن يسمح لهم بالعبور عليه، وبهذا يصبح نصرالدولة من أنصارهم ومن أعداء الفاطميين، وإما أن يمنعهم من العبور ويعتصم بقلاعه وحصونه، وفي هذه الحالة يصبح من أعداء السلاجقة ومن أنصار الفاطميين. وهكذا لا يتمكن نصرالدولة، كما يراه المؤيد، من الخروج من المأزق والوقوف على الحياد بين المعسكرين. ثم يحذره المؤيد، من الإعتماد على صداقة السلاجقة، ويضع أمامه تجربة (الملك الرحيم) البويهبي، الذي لم يكن يملك سوى قوته اليومي، بخلاف نصرالدولة الذي يملك الأموال والخزائن والقلاع والحصون، التي هي من أمهات الحصون في الشرق الأوسط ويملك البلاد المعمورة والمأهولة بشكل يجعله موضع طمع السلاجقة وهدف عدوانهم إن لم يكن اليوم فغداً. وهكذا يشير المؤيد في الدين الى ثروات وأموال الدولة الدوستكية الضخمة والى استراتيجية كُردستان من ناحية الموقع الجغرافي ومن الناحية الدفاعية، لما فيها من أمهات الحصون والقلاع. كما يشير الى أهمية كُردستان الوسطى من الناحية الإقتصادية أيضاً.

## رسالة ممثل الدولة الفاطمية الى نصرالدولة

أدرج فيما يلي نص رسالة داعي الدعاة الفاطمي المؤيد في الدين الشيرازي والتي أرسلها الى نصرالدولة في النصف الأخير من سنة (٤٤٨هـ = ١٠٥٦م) (٤) وفي شهر رمضان بالذات، لما لهذه الرسالة ورسالتيه الأخرتين من أهمية تاريخية كبيرة. إذ أنها تعتبر من الوثائق الهامة بصدد العلاقات الدوستكية - الفاطمية، أي الكُردية - المصرية في ذلك الوقت. ورغم ذلك، فقد إكتفينا برسالتين منها وتركنا الرسالة الطويلة علماً أنه يشير الى نصرالدولة عامة بضمير الغائب.

### نص الرسالة:

"ولم أزل أراصد حالة تفتحني للمواصلة وتهمني للمخاطبة، حتى ورد كتابه الى مجلس الوزارة السامي بما ورد، وأمرت بمكتابته ومكاتبة مجلس الإمارة. فكأنني نشدت في ذلك ضالّة وأصبت غنيمة. وكاتبتهما جميعاً بما ورد جوابه على يد حاجب متقرب وأنا - علم الله - مسرور بما وشجّه الله بيننا في المواصلة، من الحرمة وكشفه رتاج الحشمة. ولما إستقر علمه عندي من تعصبه وتدينه (٥) بدين الولاء لأهل البيت صلى الله عليه وسلم، وحرصه من خدمة الدولة العلوية - أدامها الله تعالى - التي من لبس حللها وتفيأ ظلّالها، فقد إتخذ مع الرسول سبيلاً ووجد الى قصد النجاة دليلاً. وبعد فإنني أريد الأخذ معه في الحقائق، التي لا يشوبها شيء من الإدهان. وذلك أن مجلس الإمارة كان حدث له رأي في مهاجرة الحضرة العلوية، كمثل رأيه في مواصلة الجهة التركمانية (٦)،

وكان التعجب من الإثنين يكثر، والقلب عن مصدر مثلهما عن معدن الفضل والرأي والقيام في الرياسة ينفر. فلما كان في هذه المدة القريبة، ورد كتابه بما هو بمثله أخلق وبفضله أليق، مظهرًا للعتبي

(٤) يظهر أن المؤيد حينما كتب هذه الرسالة كان متأهبا للسفر بدليل قوله: "مع عجلة خمرتني ومسيري لرتني وأمر يكاد ينكشف عنه الغطاء من دون شهر...". ويحتمل أنه كان يسير الى حلب ومن ثم الى الرحبة بإقليم الجزيرة. وقد ذكر الدكتور محمد جمال الدين سرور في كتابه (سياسة الفاطميين الخارجية ص ١٩٢)، أنه بينما كان المؤيد يتجه من حلب الى الرحبة وصله في الطريق كتاب نصرالدولة ابن مروان.

هذا ويحتمل أن المؤيد كتب رسالته هذه قبيل رمضان أو في رمضان نفسه، حيث يشير إليه في جملته المذكورة. كما يظهر أيضاً أن هذه الرسالة كانت الرسالة الثانية التي أرسلها الى نصرالدولة رداً على رسالته الجوابية. أما عدم وجود إسم نصرالدولة الصريح في رسالته الثلاث، فإما أن المؤيد وعند إدخالها في (سيرته) حذف مقدماتها، التي تشمل عادة إسم المرسل إليه وذكر التحيات والأدعية والمدح. وهذا هو الراجح. أو أنه لم يذكر إسمه في الرسائل حفاظاً على سرّيتها. غير أنه صرح بأن هذه الرسائل وجهها الى ابن مروان. وكان حتى القرن التاسع عشر يكتب إسم المرسل إليه وتاريخ الرسالة على ظهر أو ظرف الرسالة في كثير من الأحيان لا في متن الرسالة. ولذلك توجد الآن الكثير من الرسائل الشخصية والرسمية خالية من إسم المرسل إليه ومن التاريخ، لأن ظروفها فُقدت ولم يُنقل الإسم والتاريخ من ظهرها عند درجها في كتاب ما مما أحدث نقصاً كبيراً في هذه الوثائق وكان ذلك عادة سيئة.

(٥) يقصد نصرالدولة، ويذكره بصيغة الغائب تعظيماً.

(٦) يقصد بالتركمانية السلاجقة.

قائلاً للحسنى، ومشيراً بما يشير به الأملعي والمكين في مشورته والرأي القوي. فعلم أن الذي فاء به الى الحق، بعد أن ثنى عنه عطفه جانباً وكساه كسوة الرضا، عقيب أن ذهب بلا سبب مغاضباً، فهو الوسيط المبارك الأستاذ الجليل الجامع في ذلك بين قضاء حق صحبته وخدمة الدولة العلوية أدامها الله تعالى من ليس جميلها في صميمته (٧).

ثم إنني كوتبت من مجلس الوزارة بمكاتبتته متشكراً لذلك على حميد الرجعى، وله فيه على مشكور المسعى.

وأسوق الكلام الى ما أنا متوجه فيه من الأمر، الذي أستعين بالله تعالى فيه وأتوكل عليه، وكون ذلك متعلقاً بالصغير والكبير والحاضر والبادي "ولكل إمريء يومئذ شأن يغنيه" في خلوص الضرر اليه إن قعد عن النصرة، وسلك في وادي الغفلة والغرة. فورد الكتاب بما نكب فيه عن القصد الذي أردته والمعنى الذي قصدته، وهل له معنا يد تطول الى مكاشفة القوم ومناجزتهم، ومساعدة على ما لعل الله يتعس جدهم ويفلّ معه حدهم أم لا؟ وعدل في الجواب الى معاتبات ومشاورات وأمور قد ضاق الأمر عنها وإختنق الزمان فيما نحن بصدده دون الإعادة والإيداء فيها.

ولما كانت الصورة هذه ووجدتني لم أحصل على بيان من جهته، مع عجلة حفزتني ومسير لزني وأمر يكاد ينكشف عنه الغطاء من دون شهر، عظم الله للإسلام والمسلمين عائدته وصرف الى المفسدين في الأرض عاديته (٨). أجب عن كتاب حضرته بما هو واصل بوصول هذه المخاطبة. فتقدم الأستاذ الجليل بشرح مضمونه له.

والذي أقول له في هذا الجواب أن مجلس الإمارة، إن قبض عن مملالة الجماعة في هذا الوقت يد نصرتهم، وهم قوم حركتهم القرائح والنحائز لملايسة هذا الخطر وممارسته، وبعيد أن يجمع الزمان أمثالهم ويؤلف بين المتفرقين منهم من كان على عين الغلط. ثم أقول في هذا الفصل قولاً يجلو به برهان العقل، هب أن التركمانية لكم على ما يظهرون سلم والتواصل بينكم وبينهم حق وصدق، فما هنالك عدو يقصد غيرنا ولا مملكة تطلب سوى مملكتنا. ألستم في مدرجة طريقهم إلينا، وعبورهم عليكم إذا أرادوا قصدنا؟ وأنتم بين أمرين إما أن تلقوهم تلقي الخادم لمخدومه والصديق لصديقه، وتمكنوهم أن يجوسوا خلالكم، أو لاتأمنوهم فتعتصموا بحصونكم عنهم وتمنعوا منهم. فإن كانت العزيمة الخدمة والتلقي، فقد سألها قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين

ومعلوم ما جرى بالأمس على ابن الملك (أبي كاليجار) الملقب (بالرحيم)، عند تلقيه لهم واحفاناً بهم وقصده لخدمتهم، من بعد توثق مدعي الخلافة له بالإيمان المغلظة والمواثيق المؤكدة (٩).

فحين دخل مخيمهم نشب في الشبكة من فوره، فما رعي فيه دين ولا يمين ولا عرف للخليفة، الذي

(٧) يظهر من قول المؤيد في نهاية الرسالة "صلاح صاحبه أيضاً": أن الوسيط كان عالماً من الدولة الدوستكية ومتقرباً من نصرالدولة له نفوذ ديني وإنه كان قاضياً من قضاتها.

(٨) يشير بذلك الى شهر رمضان.

(٩) يقصد الخليفة العباسي.

توسط الحال قدرأ مع المعلوم من حال الرحيم-المرحوم اليوم-(١٠) خلصه الله في كونه لاياوي الى سيد ولا لبد، وإنما له قوت لايميته ولا يحييه. فكيف من يؤذن بالأموال والخزائن ووراءه الحصون، التي هي من أمهات الحصون والبلاد المعمورة المأهولة فهذا باب.

وإن كانت العزيمة الباب الثاني في الإعتصام منه، فقد دمر الله تعالى اذن على المهادة والمشاركة تدميراً وصار كما قال الله تعالى "وقدمنا الى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً". وإذا كان مفضي الأمر الى ذلك، فمالمكم لاتستقبلون من الأمر ما توجب الضرورة أن لاتستدبروه، فتكون كما قال القائل:

رأى الأمر يفضي الى آخر فصير آخره أولاً

ولم لاتستغنمون هذا الوقت والأيدي معكم مجتمعة، ولكم في الأرض من أهل الموافقة والمرافقة مراغم كثيرة وسعة، ووراءكم من الدولة العلوية-أدامها الله تعالى- رء عظيم وقد قيل:

إنتهز الفرصة إما مرت فرما طلبتها فأعيت

وهذا مما لاخفاء به على عاقل ووجه العقل الذي لايجبه حجاب باطل والسلام. وأما نحن فنعتقد اننا الى أن نرت ديار الظالمين أقرب منهم الى أن يرثوا ديارنا، بحجة من قوله: "ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر ان الأرض يرثها عبادي الصالحون". وما أرى وسم الصالحين أليق بأحد ممن جده محمد صلى الله عليه وسلم وأبوه عليّ عليه السلام ودياره روضة العدل والأمن، والحرمان متماسكات به وصدقاته فائضة على الكبير والصغير.

فإذا كانت النسبة هذه فلا خلاف لوعد الله سبحانه، فهذا باب من حيث الثقة بالله والتصديق لقوله وتجنب الشك في وعده ووعيده. فأما من حيث الرأي: فإن الذي أقدره الله سبحانه وله الحمد على أن يلبي دعوة الأجل أبي الحارث(١١) ومن صحبه لقبض المال والعدد والخيل بلا حساب ولا كتاب أقدر، أن ضغطه والعياذ بالله أمر ودنا من تلقائه شر، أن يفتح من خزائنه وخزائنه آباته عليهم السلام خلجان الأموال ويستتجر بها من الخيل والرجال ما يذر فضاء البراري بالقنا مشجراً وينشيء سحاب السيوف للدماء مطراً. وأسأل الأستاذ تأمل ما ذكرته بعيني بصيرته وتصور الأمر فيه بصورته. فإن علم تزييداً مني فيما أوردته، أو عدولاً عن حد نصفه فيما سردته فنندني فيه، وإن تكن الأخرى أشار فيه بالواجب الذي يتقرب الى الله بصلاح المسلمين فيه أولاً، وصلاح صاحبه ثانياً، والإستحمان الى الدولة أدامها الله ثالثاً، والإنتداب في ذلك لإعلاء بنيان ما أسسه وإستثمار ما غرسه إن شاء الله تعالى(١٢).

(١٠) لعل بعض القراء يفهم من هذه الجملة الدعائية المعترضة-المرحوم اليوم- أن الرسالة كتبت بعد وفاة الملك الرحيم سنة ٤٥١هـ، غير أن جملة "خلصه الله" أي خلصه الله من أيدي السلاجقة تدل على إن المؤيد لم يقصد بالجملة الأولى المعنى المتعارف المستعمل للموتى، بل إستعار به لزوال مملكته ودولته. فالمرحوم اليوم بمعنى الذي زال ملكه.

(١١) يقصد أبا الحارث البساسيري.

(١٢) سيرة المؤيد، ص ١١٣-١١٦.

## الموقف بعد معركة سنجار

أحرزت القوات الموالية للفاطمين، التي كان يقودها البساسيري، إنتصاراً باهراً في معركة سنجار سنة (٤٤٨هـ = ١٠٥٦م) على القوات السلجوقية والعقيلية بقيادة (قتلمش) ابن عم (طغرل) وقريش بن بدران أمير الموصل. وقد إندفعت تلك القوات الى الأمام حتى إحتلت الموصل بعد أن إنضم إليها قريش نفسه (١٣).

فزاد تأييد الحركة في العراق، حيث أقيمت الدعوة الفاطمية في الكوفة و(واسط) بالإضافة الى الموصل. وإثر هذا الإنتصار وإستفحال القوات الموالية للفاطميين، تقدم الملك الدوستكي نصرالدولة نحو الجانب الفاطمي بخطوة عملية بعد أن خرج الأمر عن مجرد كونه إتصالات ومراسلات لاتتبع هذا الجانب إثر هذا التقدم والإنتصار. فأرسل قوة من جيشه الى منطقة الجزيرة للإشتراك في الحركة، ولكنه في الوقت نفسه لم يقطع علاقاته نهائياً مع السلاجقة، حيث لم يقطع خطبتهم ولم يقم الخطبة للفاطميين رغم إلتحاحهم. فأراد نصرالدولة بذلك التناقض أن يبقى له طريقاً للإلتحاح لدى كل من الطرفين المتنازعين، غير إن الفاطميين لم يرضوا بهذه اللعبة. وعندما طالبه الممثل الفاطمي المؤيد الشيرازي بإلغاء الخطبة السلجوقية، إعتذر بأنه لا يستطيع أن يقرر أمراً كهذا قبل رجوع مندوبه (أبي الحسن بن بشر) من مصر بالضمانات اللازمة.

وكان نصرالدولة يهدف مما فعل لأن يكسب الوقت إنتظاراً لجلاء الموقف وإنتهاء الأزمة بإنتصار أحد الطرفين النهائي. وكان نصرالدولة يعلم أن السلاجقة، كقوة قوية ناشئة لايد أن يقوموا بهجوم مضاد من الصعب أن تصمد أمامه القوات الموالية للفاطميين. وقد تحدث المؤيد عن سياسة نصرالدولة هذه وإنتقده عليها بشدة، فقال: "ولما تكاثفت الجيوش من الأعراب والأكراد والأتراك بالجزيرة جرد (أي نصرالدولة) النجدة من رجاله، وتكلفت عليهم الكلف من أمواله. وهو مع فعله هذا لايقطع خطبة التركمانية عن منابر دياره... ويجعل الحججة فيه رسولاً أرسله الى مصر لأمر ببرمه وتقرير يقره، وأنه لا قبل له بأن يتعرض بغير نصبة حاله، حتى يعود رسوله. واضماره (أي غرضه) عن ذلك أن يكون معه إهمال حتى تخرج الأرض أثقالها في أمر الفريقين: فإن كان لنا كان وقوفه على إنتظار الرسول عذره في شأن الخطبة، وإن كان علينا إمتن على التركمانية (أي السلاجقة) بتفردده من دون الناس كلهم بحفظ النصبة وإعتذر عن النجدة التي أنفذها، لم ينفذها إلا رداً عن نفسه ومنافاة للجموع الكبيرة، التي لو لم يفتح لها باب المساعدة لأخذ عليه باب بيته. فكأنه أعد لكل المقامين مقالاً ورتب

(١٣) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، حوادث سنة ٤٤٨هـ. قال سبط ابن الجوزي: إن معركة سنجار وقعت في آخر شهر رمضان المبارك سنة ٤٤٨هـ. بينما ذكر ابن الأثير: أنها كانت في آخر شوال من السنة المذكورة. راجع الدكتور محمد حمدي المناوي، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، ص ٢٠٧. راجع أيضاً المقرئزي، إلتعاظ الخنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، ص ٢٣٤.

سؤالاً وجواباً (١٤).

ولما كان هذا هو موقف نصرالدولة وجه إليه المؤيد رسالة أخرى يحثه على الإنضمام الى الدولة الفاطمية، ويشيد فيه بقوة هذه الدولة مالياً وعسكرياً ويحذره من الإعتماد على السلاجقة (١٥). هذا وإذا نظرنا الى طبيعة تركيب القوات التي تكونت منها الحركة أو الى نفسية قادتها بصورة دقيقة، لظهر لنا أن نصرالدولة لم يكن خاطئاً في موقفه منها. لأنه كان يعلم جيداً بنفسية معظم قادتها المتقلبة وعدم قدرتهم على الإستمرار على المجابهة مع السلاجقة، لاسيما وأن الدولة الفاطمية لم تساند الحركة عسكرياً وإنما قامت بتمويلها فقط. كما إن نصرالدولة وجد أن الأموال التي تنفقها الدولة الفاطمية في هذا السبيل قليلة قياساً لجسامة الأمر، كما صرح المؤيد في رسالته عن إعتقاد نصرالدولة هذا حين قال: "فإنه (أي نصرالدولة) سمع إن الذي وصل معي من المال يقل عن ما يُبلغ به غرض... (١٦)".

(١٤) سيرة المؤيد. ص ١٣٧.

(١٥) نظراً لأهمية الرسالة التاريخية ندرج هنا نصها التالي، ويظهر أن مقدمتها قد حذفها المؤيد عند درجها في مذكراته (سيرته): "وأما إعتذاره عند التوقف في معنى الدولة الشريفة وإقامتها وقوع التريص بها الى حين عودة الشيخ (أبي الحسن بن بشر) بالنتقيربات التي تظمنن بها القلوب وتنشرح معها الصدور، فعذره في هذا الوجه يحتاج الى عذر. وذلك أنه قام في غيره من الأمور التي هي أشد وطأً وأثقل محملاً وأنكا نكاء القيام المشهور وسعى السعي المشكور. وإرجاء هذا الأمر فظواه في مطاوي الفتور، فإن كان التريص به توقع ما يحدثه الزمان. فإن كان لنا فتح من الله (قالوا ألم نكن معكم)، وإن كان للكافرين نصيب قالوا (الم نستحوذ عليكم ومنعكم من المؤمنين) الذي هو نص قوله تعالى ومثل الخبر. فكذلك إن كان لنا فليس يفوتهم إذ ذلك إقامة الخطية، وإن كان علينا والعباد بالله كانوا إستبقوا مع العدو (خذله الله) في الأمر بقية وجعلوا الأمر على جملته لديهم مائة.

فهذا رأي ينافي الصواب وطريق يباين الإستقامة، فهو يعلم يقيناً أن إقامة الدعوة لنا ونداءه لشعارنا لا يعظم موقعهما إلا مع اشراف العدو وإستوائه على مركب العتو. فأما إذا تفضل الله بفاك أنيابه وقطع أسبابه وإستجابة الديار وأسعد على تذليل الصعب المقدار، فأى طعم يبقى لخطيته إذا خطب وقد غار ماء رونقه ونضب. وأما ما يخرج حساب التوهم الذي لا يثبت مثله العقل ويمحوه لطف الله وجميل صنعه، من انه ربما وقف الأمر والعباد بالله فكان عنده مرموقاً بعين من إقتصد في الفعل ولم يمل معنا كل الميل. فذلك أيضاً قصد غير صحيح، لكون ذلك متعلقاً بامتداد باع العدو (خذه الله تعالى إليهم والله يعيدهم منه) أو قصرها. فإن قصرت باعه كان الفكر بإقامة الدعوة شفعاً للفكر بالإتجاد وتجريد العسكر الذي ليس يخاف أمره، وإذا لم يخلص ضرر من ذلك لم يخلص من هذا أيضاً. وإن طالت باعه (لا أطالها الله) فهم الذين قال الله فيه "لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة".

كان هذان الأمران أم لم يكونا ومع هذا كله فمعلوم أنه إن تفضل الله بالدفع في وجه هذا العدو المضل المبين، فما إلا جرثومته التي قُطعت وأنياه التي قُلعت، لكون ذلك أمراً هو بنفسه حاضره وبخبط رقبته مباشرة. وإن (والعباد بالله) كان على أصحابنا (نصرهم الله)، فإن صاحب الأمر ولي النعمة (خُلد الله ملكه) على مسيرة خمسمائة فرسخ لا يحل به كثرة وهن، على تكاثر عدده ووفور عُدده وإتساع نطاق قدرته بحمد الله ومنه، لأن يردف جيشاً بجيش ومالاً بمال، فليس الحرب مما تضع أوزارها بوقفة تجري وكلا، بل هناك لزمتم ملازمها وتعين على الناس عامة وعلى المجلس الأميري خاصة، أن يتعلقوا بأذيال الدولة العلوية أدامها الله كل التعلق، ويتحققوا بخدمتها كل التحقق، عالمين علم اليقين أن الناس إذا عدموا (والعباد بالله) منها سنداً ومن ظلها ملتجداً، صاروا ملكة لهؤلاء الأشرار وصلوا في ظلهم وعدوانهم أحرّ ما يكون من النار والسلام.

(١٦) سيرة المؤيد، ص ١٠٨، الرسالة الأولى.

كما يشير المؤيد إثر هزيمة القوات من (القيارة) سنة (٤٤٩هـ = ١٠٥٧م)، رغم أن قوامها كان ثمانية آلاف فارس، الى ما تتصف به من "الخلاف والخذلان" (١٧)، في حين إن المعركة لم تكن ذات شأن في الموقع المذكور. كما إنه يتبادل مع قادة القوات رسائل مليئة بالمعاتبات. ويقترح فيها عليهم التوجه نحو بغداد وواسط والإلتقاء بجيوش واسط المؤيدة للفاطميين، بدلاً من التوجه الى دياربكر والتحصن بقلعها. حيث يقول في رسالته الى الأمير (أبي الفتح بن ورام) رئيس كُرد جاوان، في الحلة والمشارك في الحركة:

"وبلغني إستقرار العزائم المباركة الآن على قصد الحصون الآمدية والتحصن بها ريثما يتفرق الجمع الذي هو معكم اليوم، فتزدادون ضعفاً وتصل نجدة عدوكم فيتضاعف قوة فوجدت ذلك من الآراء الفاسدة..." (١٨).

وهكذا يظهر أن قادة الحركة كانوا يوجهون أنظارهم الى استراتيجية كُردستان ويريدون التحصن بالقلع الكُردية في إقليم دياربكر، وإتخاذ البلاد الدوستكية ميداناً للقتال والدمار. ولكن لا ندري هل كان نصرالدولة سيسمح لهم بذلك، أو هل حصلوا على إذن منه في ذلك، أم إنهم كانوا سيحاولون التحصن بها رغم إرادته؟ أو هل إن هذه الفكرة حدثت أثناء إستنجد نصرالدولة بالمؤيد حينما توجه طغرل نحو بلاده للإنتقام منه؟ والذي أرى إن الفكرة حدثت قبل هذا. ثم يأتي المؤيد فيهاجم الحيوانات التي ظهرت في الحركة بعد الهزيمة، وإتصال الوزير الكُندري وزير طغرل ببعض من قادتها كإبن مزيد وإبن ورام وإقناعهم بالإقطاعات، حتى إنهم كانوا يريدون القبض على زعيمهم البساسيري وتسليمه الى طغرل القريب منهم بمسافة حوالى يوم واحد فيما وراء نصيبين. فشعر البساسيري بذلك ففارقهم وتراجع الى الرحبة (١٩). وكذلك ذكر المؤيد خيانة إرتكبتها حليفهم عطية بن صالح المرادسي تمثلت في إخفائه مبلغاً كبيراً من المال، أرسلته الدولة الفاطمية للحركة وسلم إليه ليوصله الى المؤيد، وأعتبرت من أكبر أسباب تفرق القوات من حوله لأنه بذلك قطع رزقها. فضلاً عن هذا فإن الوزارة المصرية لم تكن مخلصه في مساعدتها الحركة، ولما أعتقل الوزير البازوري عُثر على مخابرات له مع العباسيين في بغداد. ومن بعده تولى الوزارة أبو الفرج عبدالله بن محمد البابلي لشهور فقط، ثم تولى أبو الفرج بن جعفر المغربي. فجمد الأخير مخابرات البساسيري لأنه كان يحقد عليه بسبب هروبه منه الى مصر (٢٠).

ورغم أن البساسيري سيطر على بغداد بقواته القليلة في فرصة إنشغال طغرل بإخماد تمرد أخيه إبراهيم ينال في إيران، وأقام الدعوة للمستنصر الفاطمي، إلا أنه تلقى مدة من الخليفة الفاطمي البرودة والإهمال. وسبب ذلك هو نفاق وزير المستنصر أبي الفرج محمد بن المغربي، الذي كان يكره

(١٧) نفس المصدر، ص ١٤٤. رسالة المؤيد الى أبي الفتح.

(١٨) سيرة المؤيد، ص ١٥٧.

(١٩) سيرة المؤيد، ص ١٥٢.

(٢٠) إبن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٨٣.

البساسيري وكان قد فرّ منه الى مصر. فحثّ المستنصر على عدم الإهتمام بالبساسيري وخوفه منه، على ما قاله المقرئزي في (إتعاظ الحنفا ص ٢٥٥). كما إن الأمراء الذين أيده تفرقوا من حوله في السنة التالية، عندما زحفت جحافل السلاجقة نحو العراق، بعد القضاء على تمرد إبراهيم ينال، الذي كان على إتفاق سري مع الدولة الفاطمية. وكانت النتيجة مغادرة البساسيري بغداد ومقتله في معركة مع قوة سلجوقية في منطقة الفرات. تلك كانت طبيعة الحركة وحقيقتها، الحركة التي لم تشترك فيها الدولة الدوستكية متخذة منها ومن الدولة الفاطمية موقفاً محايداً، وبذلك حافظت على سلامة شعبها من المآسي. ويرجع فضل هذا النجاح الى أميرها المحنك نصرالدولة، الذي لا يستبعد أن يُنتقد في موقفه هذا من قبل المشتركين في تلك الحركة المشروعة، التي قام بها أبناء المنطقة ضد غزو وتوسع السلاجقة القساة الغرباء، الذين وضعوا أيديهم على بلدان واسعة لم تكن لهم فيها ناقة ولا جمل. وأخيراً كانت للدولة الدوستكية علاقات سياسية واقتصادية وحضارية مع الدولة الفاطمية، كعلاقتها مع الدولة العباسية. وقد تأثرت هذه الدولة الكردية بالأنظمة الفاطمية، لاسيما عن طريق الوزير أبي القاسم المغربي (٢١).

أما إيفاد الملك الدوستكي نصرالدولة بعثة من الطبائخين من كُردستان الوسطى الى مصر لتعلم فن الطبخ (٢٢) المتداول في مطابخ الفاطميين، فليس سوى مثال حي للروابط الحضارية بين البلدين. كما إن كميات من النسيج المصري الفاخر المصنوع في مدينتي تنيس ودمياط كانت تصل سنوياً الى الدولة الدوستكية (٢٣).

(٢١) الفارقي، ص ١٣٨.

(٢٢) الكامل، ج ١، ص ٦. في حوادث سنة (٤٥٣هـ). وأبو الفدا، المختصر في أخبار البشر، ج ٢، ص ١٨٩. ابن خلدون، العبر، ج ٤، ص ٣١٩. راجع الجزء الأول من الدولة الدوستكية ص ٢٤٨-٢٥٠. تاريخ ابن الوردي، ج ١، ص ٣٦٧. و (Basri Kunyar / Diyarbakir Tarihi).

(٢٣) راجع تفسيرنا لعبارة المؤيد السابقة في ص ١٧٣.

## العلاقات مع الإمبراطورية البيزنطية

كانت الإمبراطورية البيزنطية<sup>(١)</sup> إحدى الدول الكبرى الثلاث في ذلك العصر، وكانت بينها وبين الدولة الدوستكية علاقات وروابط سياسية وإقتصادية وحضارية. وتتجلى علاقاتهما من خلال المعاهدات والإتفاقيات، والتي كان لبعضها أهمية كبيرة للدولة الكرديّة في مرحلة نشوئها، ولبعضها الآخر أثر فعال في تمتع كردستان الوسطى بالسلام والإستقرار. وكان الأمير الذي لقّب نفسه بـ«باد» أي حاكم أو ملك الكرّد، في الفترة التي سبقت تأسيس الدولة، والتي عبّرنا عن توسع نفوذه فيها بـ"الإمارة الدوستكية"، يعادي الدولة البيزنطية المسيحية ويشن الغارات على حدودها المتاخمة لكردستان، سعياً وراء الشهرة والمال والسلاح والتفاف المقاتلين حوله. وقد اشتهر فعلاً بكونه رجلاً غازياً في سبيل الدين وفاز بمحبة الناس وعطفهم، كما شهد عليه تقدير سكان الموصل له ومظاهرهم ضد الحمدانيين، إستنكاراً للتمثيل بجثمانه وقولهم: "هذا رجل غاز لا تحلُّ المثلّة به"<sup>(٢)</sup>.

ولما إصطدم الأمير (باد) بعداء الملك البويهي عضد الدولة أثناء وفادته إليه بالموصل سنة ٣٦٨هـ = ٩٧٨م) وعزمه بعدها على تحرير البلاد من السيطرة البويهية، حدث تحول في موقفه نحو الدولة البيزنطية. فإقترب منها وحسّن علاقاته معها ووقع معها معاهدة عدم الإعتداء. فكان يرسل سنوياً الى الإمبرطور (بسليوس) الثاني (باسيل) (٩٦٣هـ = ١٠٢٥م) الهدايا والألطف على سبيل الملاطفة.<sup>(٣)</sup> وقد اعتبرت (دائرة المعاف التركية) تلك الهدايا خراجاً سنوياً مفروضاً، لأنه كان تحت حمايتها<sup>(٤)</sup>. وكذلك إعتبرها خراجاً الدكتور مصطفى جواد في رأيه، الذي وافانا به في رسالة خطية نشرناها في الجزء الأول في موضوع (معاهدة مع الإمبراطورية البيزنطية).

لقد كان لهذه المعاهدة أو الإتفاقية وقع سيء على الدولة البويهية، حيث خافت أن تساند الدولة البيزنطية الأمير باد في محاولاته التوسعية المرتقبة في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، أو أن تحميه

(١) إنقسمت الإمبراطورية الرومانية الى قسمين بعد وفاة الإمبراطور (ثيودوسيوس) سنة ٣٩٥م، حيث قسمها إبناه أركاديوس وهنوريوس وأصبحت مدينة القسطنطينية (إستانبول)، التي بناها قسطنطين سنة ٣٣٠م عاصمة القسم الشرقي الذي عرف بالدولة الرومانية الشرقية، بينما ظلت مدينة روما عاصمة القسم الغربي. أما بلاد الدولة الشرقية، فكانت تتألف من آسيا الصغرى (أناضول) واليونان وبلغاريا وبلاد أخرى. وقد دخلت كردستان الوسطى تحت حكم الدولة الرومانية الشرقية فترات عديدة وكانت ميداناً للنزاع بين الإمبراطوريتين الرومانية والفارسية لقرون عديدة. وقد ترك الرومان آثاراً كثيرة في كردستان من قلاع ومدن. ولا يزال إسم "الروم" أي الرومان حياً، ولكن الكرّد يطلقونه حالياً على الجنود الأتراك، حيث حل الترك محل الروم البيزنطيين. والبيزنطيون ينسبون الى (جوز نطه)، وكانت مع مدينة خلكيدون تقعان على ضفاف بسفور الأولى في الجانب الغربي والثانية في الجانب الشرقي وإبتلعتهما مدينة القسطنطينية ووحدهما.

(٢) الروذراوي، ذيل تجارب الأمم. ص ١٧٦. الكامل، ج ٩. ص ٢٤ و ٦٣.

(٣) الروذراوي، ذيل تجارب الأمم، ص ٣٦ و ٣٩.

(٤) TURKIYE .ANSIKLUPEDIS

في حالة إندحاره. ولهذا فقد طالب الملك عضدالدولة سنة (٣٧٢هـ = ٩٨٢م) من بسليوس، في المفاوضات التي جرت بينهم، بإدخال الأراضي الواقعة تحت سيطرة الأمير باد ضمن أراضي الدولة البويهية والإعتراف بكونها جزءاً منها. وطالبه كذلك بالتخلي عن حماية باد (في حالة كونه تحت الحماية البيزنطية)، أو يقطع علاقاته معه. وقد وافق الإمبراطور بسليوس على هذا الشرط بعد مناقشة طويلة جرت بينه وبين (ابن شهرام) ممثل عضدالدولة في العاصمة البيزنطية. غير أن الدولة البويهية تنازلت عن هذا الشرط بعد وفاة عضدالدولة، حينما استؤنفت المفاوضات في عهد الملك صمصام الدولة، ولكنها إشتطت على الإمبراطور عدم تقديم المساعدة للأمير باد وعدم إعطائه حق اللجوء في حال إندحاره أمام قواتها في المعارك المرتقبة. وطالبت بإدخال هذا الشرط في بنود الهدنة بين الجانبين ليصبح بنداً من بنودها (٥).

وهكذا يظهر لنا مما جرى في مفاوضات الدولتين البويهية والبيزنطية، سواء كان الأمير باد تابعاً للدولة البيزنطية وتحت حمايتها (بحيث ربط نفسه بها عن طريق التبعية للإستفادة منها في تأسيس دولته الكرديّة) أو لم يكن تابعاً لها، مدى أهمية علاقاته بهذه الدولة وأهميتها في المجال الدولي، وتدويل شأن الأمير باد أو الإمارة الدوستكية أو في مجال تأسيس الدولة الكرديّة. ولهذا فقد إعتبرنا هذا التقارب والعلاقات من عوامل تأسيسها وإعتبرناه من العوامل العشرة لنشوتها التي مضت في الجزء الأول (٦).

هذا وإستمرت العلاقات الكرديّة - البيزنطية متينة في عهد الأمير باد. أما في عهد الأمير أبي علي حسن بن مروان وفي السنة الثالثة من حكمه، فقد أطاحت بها أطماع الدولة البيزنطية في الأراضي الدوستكية الواقعة في شمال (بحيرة وان). حينما إستغلت الأخيرة الظروف المرحجة التي أحاطت بالدولة الدوستكية، بعد مقتل مؤسسها من مهاجمة الحمدانيين ثم الأرمن. فقد هاجمت القوات البيزنطية سنة (٣٨٢هـ = ٩٩٢م) الأراضي المذكورة وحاصرت المدن الواقعة فيها، وهي مدن ملازگرت (منازجرت - مانيزكرد) وخلاط وأرديش. وقد أبدى جنود الحاميات الكرديّة فيها دفاعاً مجيداً، الى أن وصل الأمير حسن بقوات كبيرة فهزم البيزنطيين. وكان للحملة الإعلامية التي قام بها الأمير المذكور تأثير على هزيمة القوات البيزنطية، حيث أشاع أن القوات الإسلامية ستصل غداً الى أرض المعركة. فأثر بذلك على معنويات القوات البيزنطية، وتفاوض البيزنطيون معه على هدنة لمدة عشر سنين (٧).

(٥) راجع ذيل تجارب الأمم ص ٣٦ و ٣٩. وراجع ما ذكرناه من التفاصيل في الجزء الأول ص ٦٢-٧١.

(٦) راجع الجزء الأول: موضوع عوامل نشوء الدولة الدوستكية.

(٧) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ١٥٦. الفارقي، ص ٦١. ابن خلدون، العبر، ج ٤، ص ٣١٦.

## زيارة الإمبراطور بسليوس إلى الأراضي الدوستكية

في سنة (٣٩٠هـ = ١٠٠٠م) عندما إقترب الإمبراطور بسليوس من بلاد الدولة الدوستكية في مهمة، زارها وإستقبله ملكها ممهد الدولة، في مكان غير معلوم لنا، وإنما قال الفارقي في (ص٨٤) أنه قدم إلى نواحي آمد وميفارقين وإجتمع بممهد الدولة أبي منصور وتحالفا وتعاقدا، وعاد من غير إضرار.

لقد تحدث عن هذه الزيارة إيليا النسطوري أشهر مطارنة الدولة الدوستكية، والذي حدثت تلك الزيارة في عهده، وكان عمره آنذاك ستاً وعشرين سنة. فقال لما مات داود ملك الغورزانيين، توجه الإمبراطور إلى ناحية (غورزان) و"دخل ممهد الدولة وداس بساطه وقبله ملكاً بفرح، فأعتبره معلماً وكان أمن في البلاد" (٨). أي أنه أعجب بممهد الدولة وبسياسته وعقله، فأعتبره معلماً (حكيماً). ويجدر بالذكر أن إيليا نفسه وصف ممهد الدولة بـ"الأمير المبارك" (٩). أما سعيد بن بطريق الأنطاكي، فقد قال إن بسليوس "جعل أمير الأكراد أبا منصور سعيد بن مروان ماجسترس ودوقس المشرق" (١٠)، أي أنه منحه لقبين بيزنطيين هما لقب (ماجسترس) و(دوق)، أي (مجملاً) حاكم

(٨) تاريخ إيليا، ص ٢٠١. تعريب الدكتور يوسف حبي من السريانية.

(٩) تاريخ إيليا. ص ٢٠٤. قال ذلك عند البحث عن قتله، والذي حدده في ليلة الخميس الخامس من جمادى الأولى في السنة الواحدة بعد الأربعمئة للهجرة، وكانت السنة الثالثة من مطرانية إيليا. وذكر تاريخ تولي الأمير نصرالدولة في نفس السنة. وقد وجدت صعوبة في تحديد سنة تسنمه الحكم. فكانت بنفس السنة في الجزء الأول، وذلك قبل إطلاعنا على كلام إيليا. وذكر أيضاً أنه عندما قُتل أخوه أبو علي كان حاكماً على مدينة الجزيرة، فأسرع إلى ميفارقين وأصبح ملكاً فيها يوم الخميس السابع من ذي القعدة سنة (٣٨٧هـ).

(١٠) سعيد بن بطريق، التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق، ص ١٨٤. ذكر إن الإجتماع كان في سنة (٣٨٩هـ)، وأن هدف الإمبراطور كان إحتلال بعض البلاد الإسلامية، غير إنه عاد لما سمع بوفاة داود القربلاط ملك الجزر. ويلاحظ هنا خلاف بينه وبين (إيليا)، ولا يُفهم من كلام إيليا وكذا الفارقي أنه جاء يقصد إحتلال الأراضي الإسلامية. ومن المحتمل أن لفظ الجزر تصحيف (خزر) ولفظ غورزان قريب منه، ولكن يظهر من كلام إيليا أن منطقة غورزان كانت قريبة من البلاد الدوستكية، بينما تبعد بلاد الخزر عنها كثيراً. فهل يمكن أن يكون داود هذا الأمير الأرمني داود الموالي للبيزنطيين.

أما لفظ (ماجسترس) فهو ماجستر (Magister)، وهو الشخص الذي كان يترأس الإدارة المدنية البيزنطية ويقوم بعمل وزير الخارجية. وقد أصبح اللقب في وقت ما أعلى لقب غير ملكي. وقد حدثت تغييرات على هذا المنصب. راجع رنيسمان (المدنية البيزنطية «و» الحروب الصليبية ص ٥٨ و ٦١). أما في عهد الرومان قبل الميلاد، فكان (الماجستر) واحداً من أربعة حكام من أصحاب السلطة العليا، و الذين أُعتبروا حكماً فوق العادة ولهم حق الجلوس على كرسي خاص في الدولة. وكان هؤلاء الحكام أحد العناصر الأساسية الثلاثة في النظام الجمهوري الروماني آنذاك وهي: الحكام ومجلس الشيوخ والهيئات الشعبية. والحكام هم: القنصل والبريتور (القاضي) والدكتاتور وماجستر وقد كان الأخير نائباً للدكتاتور، وكانا يُعينان لمدة ستة أشهر. راجع (مدخل إلى تاريخ الرومان وأدابهم، ص ٥٦ و ٦٠). أما (دوقس) فهو (دوق) أي أمير وأحد حكام الأقاليم (البنود) البيزنطية. وفي القرن الثاني عشر لما فُتحت أنطاكية وُضعت تحت إمرة دوق كان له سلطان نائب الملك، حيث كانت له سلطة جباية الضرائب. راجع ستين رنيسمان. ص ٦٧.

وأمر الشرق. ولا شك أن زيارة الإمبراطور الى الدولة الدوستكية والإجتماع بملكها، قد زاد في تحسين العلاقات بين كُردستان والبلاد البيزنطية. وقد كانت لتلك الزيارة أهمية تاريخية. وفي سنة (٤٠٠ هـ = ١٠١٠ م) طلب محمد الدولة من بسليوس إرسال الأمير أبي الهيجاء الحمداني إليه ليسانده في إسترجاع إمارته حلب، حيث كان خادمه لؤلؤ قد أخذها منه وإلتجأ أبو الهيجاء الى الدولة البيزنطية. لقد حافظ بسليوس الذي كان من أقوى الأباطرة البيزنطيين على علاقاته بالدوستكيين في ظروفهم الحرجة إثر إغتيال محمد الدولة في قلعة هتاخ (أنتاخ - عتاق) سنة (٤٠١ هـ = ١٠١٠ م) من قبل حاجبه (شروه - شيروين). فلم يلتفت الى طلب شروة بحمايته وإرسال قواته الى مدينة فارقين العاصمة ليسلمها، وكان نصرالدولة يضيق الحصار عليه<sup>(١١)</sup>.

وأما الحديث عن الوفد البيزنطي، الذي وصل الى العاصمة فارقين في السابع من ذي الحجة سنة (٤٠٣ هـ = ١٠١٣ م) والذي أرسله بسليوس بالهدايا والتحف، فقد مر في مناسبات أخرى من هذا الكتاب. وأما إيفاد الدولة الدوستكية للعالم والشاعر أحمد بن يوسف المنازي، كاتب ديوان الإنشاء الى العاصمة البيزنطية مراراً في مهمات رسمية، فمما أكد عليه المؤرخون<sup>(١٢)</sup>.

كانت الدولتان تتبادلان الوفود وتحترمان علاقاتهما الودية وما بينهما من معاهدات وإتفاقيات، الى أن حدثت مشكلة الرها (أورفا) نتيجة بسط البيزنطيين سيطرتهم عليها سنة (٤٢٢ هـ = ١٠٣١ م). وأدى ذلك الى تهديد السلام في مناطق الحدود والى إشتباكات عديدة بين القوات الكُردية والبيزنطية... كانت مدينة (الرها) صاحبة المقام المرموق في التاريخ المسيحي في يد رجل من بني نمير يدعى (عطير)، فأخرجتها من يده القوات الدوستكية بقيادة (زنك) بن أوان، وذلك في سنة (٤١٦ هـ

(١١) راجع ترجمة حياة المنازي في موضوع الحياة الثقافية.

(١٢) راجع ابن الأثير، ج ٩، ص ١٤٣. وإبن خلدون ٤/٣٧١. وإبن الوردى ١/٢٣٩. وأبو الفدا، المختصر في أخبار البشر، ٢/١٦٥. وإبن أبيك: كنز الدرر، ٦/٣٣٣. وإبن بطريق، ص ٢٦٣. وإبن شداد الحلبي عزالدين أبو عبدالله محمد بن علي بن إبراهيم المتوفي سنة ٦٨٤ هـ (١٢٨٥ - ١٢٨٦ م)، الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة (قسم الجزيرة نسخة في مكتبتي مصورة على نسخة مكتبة بودليان المخطوطة المرقمة (٣٣٣)، كان هذا القسم يعرف سابقاً بـ"مخطوطة مارش/ لمؤلف مجهول" حيث لم يُعرف إسمها وإسم مؤلفها ثم عُرف بعد ذلك وطبعت في سورية لذلك ذكرتهما في الطبعة الأولى بإسم "مخطوطة مارش". ألف إبن شداد كتابه سنة ٦٧٩ هـ وكتب النسخة سنة (٧٨٩ هـ = ١٣٨٧ م) من قبل (سليمان بن غازي بن محمد بن أبي بكر الأيوبي)، على ما هو مكتوب في نهايتها. وسليمان هذا هو أحد الأمراء الكُرد من الفرع الأيوبي الحاكم في مدينة حصن كيفا (حسنكيف - نهسكيف). وكان هذا الأمير عالماً وشاعراً، حكم إمارة حصن كيفا من سنة (١٣٧٤ - ١٤٢٤ م). وفي (شفاء القلوب في مناقب بني أيوب ص ٤٧٠ - ٤٧٧) لأحمد بن إبراهيم الحنبلي، ترجمة لهذا الأمير الكُردى وقال له علوم غزيرة وديوان شعر توفي (٨٢٧ هـ = ١٤٢٤ م)، وذكر بعض قصائده، وكان يلقب بالملك العادل أبي المفاخر. وقد ألف الحنبلي كتابه هذا للملك الأشرف أحمد بن سليمان. أما الموسيقار مظفر بن حسين الحصكفي (من سكان حصن كيفا)، فقد ألف للأمير كتابه في الموسيقى والأنغام المسمى (رسالة الكشاف في علم الأنغام) وهو مخطوط عندي نسخة مصورة منه. نظراً لأهمية معرفة كاتب مخطوطة قسم الجزيرة من (الأعلاق الخطيرة) زودت مكتبة بودليان بهذه المعلومات لتضيفها الى النسخة. للأمير سليمان ترجمة في (تاريخ طورعبدین ص ٣٥٦) للطبريك أفرام برصوم، وله ذكر في (تاريخ الدول والأسرات الحاكمة ص ١٥٢) للدكتور أحمد السعيد (والأسرات الحاكمة) لزامباور وفيه خطأ في وضع تاريخ (٨٧٠) أمام إسمه.

(= ١٠٢٥ م) بناءً على طلب من سكانها للخلاص من ظلم عطير. ثم إن نصرالدولة سلم المدينة الى ابن عطير وابن شبل، وذلك بتوسط من صالح بن مرداس. ولما باع ابن عطير حصته للبيزنطيين، وضع هؤلاء أيديهم على المدينة كلها، وذلك في عهد الإمبراطور رومانوس الثالث (١٠٢٨ - ١٠٣٤ م). فإضطرت الدولة الدوستكية الى الدفاع عن (الرها - أورفه) وإخراج البيزنطيين منها، مع ما هناك من احتمال كونها كانت تحت السيطرة الدوستكية. ولوأنها سلمت المدينة الى ابن عطير، والراجح عندي أن ابن شبل كان نائباً لنصرالدولة في الرها وإنه هو أبو الفوارس أحمد بن شبل بن إبراهيم الذي كان أميراً بارزاً في الدولة، فكانا يحكمان المدينة (١٣).

وفضلاً عن هذا، فإن سيطرة الدولة البيزنطية على الرها شكلت تهديداً على الدولة الدوستكية، لأن إمتداد نفوذها الى هذه المسافة جنوب وشرق نهر الفرات يؤدي الى تطويق الدولة الدوستكية من الغرب، إضافة الى كونها كانت مطوقة أصلاً من الشمال والشمال الشرقي بالدولة البيزنطية. فالإمارات الأرمينية المحيطة بها كانت مرتبطة بالدولة البيزنطية، كما إن سيطرتها عليها كانت تشكل حاجزاً بين الدولة الدوستكية وشمال سورية وتهدد الطريق الرئيسي، الذي كان يربط بين العراق وكردستان الجنوبية وموصل وبين سورية، والذي سيأتي البحث عن وصفه وأهميته في موضوع "التجارة". وكذلك إن بقاء الرها (أورفا) في أيدي البيزنطيين كان خطراً يهدد الإمارة النميرية ومنطقة الجزيرة كلها وشمال سورية، إذا ما إتخذوها قاعدة عسكرية أمامية قوية.

ولهذا السبب أرسل الملك الدوستكي نصرالدولة الى الرها في السنة المذكورة جيشاً إستطاع بمساندة بعض من النميريين أن يفتحها سوى قلعتين إعتصم بها الجنود البيزنطيون. بيد أن الدولة البيزنطية أرسلت جيشاً قوامه عشرة آلاف مقاتل الى الرها وإنتصر على القوات الدوستكية في المعركة التي دارت بينهما وأحكم سيطرته على المدينة. بعدها تصالح الأمير النميري (ابن وثاب) مع البيزنطيين على حران وسروج. ثم هاجم الطرفان الأراضي الدوستكية سنة (٤٢٦هـ)، إلا أنهما تراجعاً أمام القوات الدوستكية. كما إتخذ نصرالدولة إستعدادات كبيرة للزحف على الرها مرة أخرى، حيث حشد قواتاً ضخمة وتجمعت لديه نجدات عسكرية من أصدقائه كالأمير العقيلي قرواش بن المقلد. ولكنه تراجع عن خطته إثر تقديم الإمبراطور البيزنطي (ميخائيل الرابع) (١٠٣٤ - ١٠٩١ م) الإعتذار إليه مع الهدايا لتطيب قلبه وذلك رداً على رسالته. ولكن تلك الإتصالات لم تجدي في وضع حد للأزمة، حيث تذكر المصادر التاريخية ان قوات نصرالدولة وابن وثاب النميري، الذي رجع فإنضم الى نصرالدولة، هاجمت مدينة (السويداء) أي (سوترهك) (١٤)، وإحتلتها في سنة (٤٢٧هـ = ١٠٣٦ م).

كما إنها حاصرت مدينة الرها وحطمت القوة البيزنطية المتكونة من خمسة آلاف مقاتل، والتي

(١٣) ذكره الفارقي، ص ١٨٠، وقال إنه كان زوج الست زبيدة بنت نصرالدولة، وإن مدينة أرزن إقطاع له. وذكر في (ص ١٨٨) إنه كان لزبيدة ولد إسمه أحمد.

(١٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ١٥٥، حوادث سنة ٤٢٦هـ. محمد أمين زكي، الدول والإمارات الكردية. ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج ١، ص ٤٢٧.

جاءت لفك الحصار دون أن تتمكن من تحريرها، حيث أقبل إحصان بن جراح الطائي على رأس قواته العربية وقوات بيزنطية للحيلولة دون ذلك (١٥).

والجدير بالذكر أن كنيسة ( الرها ) التي إعتبرت من عجائب الدنيا السبع قد أحرقت في هذه الأحداث، فكانت خسارة تاريخية لكونها بناية دينية قديمة كانت روعة في فن العمارة والزخرفة.

هذا وقبيل الفترة التي توسع فيها نفوذ البيزنطيين الى مسافة في شرقي الفرات بإقليم الجزيرة، كان نفوذهم الفعلي قد توسع الى الشرق من بحيرة (وان). حيث سلمت (إمارة واسبوركان) الأذربونية الأرمنية عام (٢١٠-١٢٠هـ) بلادها إليهم وهاجر قسم من سكانها الى غرب الفرات، فإزداد النفوذ الأرمني فيما وراء نهر الفرات وإقليم (كبادوكيا) (١٦).

كما إستولى البيزنطيون سنة (٤٢٥هـ = ١٠٣٤م) على مدينة مرادية (بدرغري)، التي كانت تابعة للدولة الروادية الكردية، غير أن الأخيرة إسترجعتها سنة (٤٣٠هـ = ١٠٣٩م) (١٧). ويظهر أن التفاهم والسلام قد حلا بين الدولتين وعادت العلاقات الى مجراها الطبيعي. فبعد أن فشلت محاولات نصرالدولة لتحرير الرها رضخ للأمر الواقع. ولم نجد أي إصطدام مسلح بين الطرفين بعد إنتهاء مشكلة الرها. ولكن حدث إعتداء بيزنطي على الحدود دوستكية أدى الى إحتلال ملازگر، ولكن لا أستطيع أن أحدد تاريخ ذلك، فكل ما نعلمه هو إن الإحتلال حدث قبل سنة (٤٤٦هـ = ١٠٥٤م)، بدليل إن الملك السلجوقي طغرل حاصر هذه المدينة في هذه السنة وكانت تحت السيطرة البيزنطية (١٨). كما إستولت الدولة البيزنطية على مدينة دوستكية أخرى وهي مدينة أرديش (أرجيش)، وهذا إن صح ماقاله سعيد بن بطريق من أن بسليوس إستولى على هذه المدينة سنة (٤١٥هـ = ١٠٢٤م) (١٩)، ولكنني غير مقتنع من صحة قوله.

هذا وفي عهد الإمبراطور قسطنطين التاسع قام أصفر التغلبي من منطقة رأس العين أو سروج بغارات على الحدود البيزنطية المتاخمة لكردستان، مما أدى الى إزعاج الإمبراطور وتوجيهه كتاباً شديد اللهجة الى نصرالدولة سنة (٤٣٩هـ = ١٠٤٨م)، جعله فيه مسؤولاً عن أعمال أصغر وقال في كتابه: "إن كنت قد رجعت عن المهادنة فعرفنا لندبر أمرنا بحسبه" (٢٠). فإهتم نصرالدولة بالأمر وإستطاع أن يعتقل أصفر بواسطة جماعة من النميريين ويتخلص منه، وكان أصفر يدعي بأنه مصلح ديني ومن المذكورين في الكتب السماوية (٢١).

(١٥) الكامل، ج٩، ص١٥٥.

(١٦) راجع موضوع العلاقات مع الشعب الأرمني. الكامل، ج٩، ص٤٣٧. طبعة بيروت. راجع التفاصيل في الجزء الأول من الدولة دوستكية ص١٨٥-١٨٨ و ص٢٠٢-٢١١. وهناك صورة لمدينة أورفا وبرجها الأثري مع صورة لمقام إبراهيم الخليل وصورة لآثار حران.

(١٧) و(١٨) ابن الأثير، الكامل، ج٩، ص٢٠٧. مدينة (مرادية) وإسمها الحقيقي الكُردي (بدرغري) وهي مركز قضاء تابع لولاية (وان) حالياً. ابن الوردي، ج١، ص٣٥٤.

(١٩) ابن بطريق، التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق، ص٢٤٤.

(٢٠) ابن الأثير، ج٩، ص١٨٦. راجع ابن الجوزي، المنتظم، ج٨، ص١٣٨.

ويُستفاد مما تقدم أن الدولة الدوستكية كانت وبموجب هدنة بينها وبين الدولة البيزنطية (ولعلها عُدت بعد حوادث الرها)، مسؤولة عن حفظ الأمن في الأراضي الواقعة شرقي الفرات، أو بتعبير آخر في منطقة حدود الدولتين. لقد عظم شأن نصرالدولة عند الإمبراطور قسطنطين، حينما أطلق الملك طغرل سنة (٤٤١هـ = ١٠٤٩م) سراح أسيره ملك (الأبخاز) بتوسط نصرالدولة، الذي أرسل إلى طغرل مندوبه شيخ الإسلام (أبا عبدالله بن مروان) لعرض وساطته عليه. وكان الإمبراطور يتخذ نصرالدولة وسيطاً لهذه الغاية (٢٢). وعندما هاجم طغرل الحدود البيزنطية شمال بحيرة وان وحاصر ملازگر (منازجر)، أرسل إليه نصرالدولة قوة عسكرية، إلا أن ذلك لم يكن موجهاً في الحقيقة إلى العلاقات الودية القائمة بين الدولتين الدوستكية والبيزنطية، وإنما كان خوفاً من نقمة الملك السلجوقي.

وهكذا إستمرت العلاقات الطيبة بين الدولتين في عهد الملكين نظام الدين وإبنة ناصرالدولة منصور، إذ لم نجد في المصادر التاريخية ما يلمح إلى أي توتر في العلاقات سواء كان تصادماً مسلحاً أو اعتداءً من أحد الطرفين، بل المتوقع إزدیاد التعاطف بينهما حينما طغى النفوذ السلجوقي في كردستان العراق وأصبح يهدد الدولتين. فالدولة البيزنطية لم تكن تطمع بعد في أي توسع في أراضي الدول الصغيرة المجاورة لها، أو الدخول في عداً معها، لأن الدولة السلجوقية أصبحت عدوها اللدود ومصدر مخاوفها، لاسيما بعد وقعة (ملازگر) التاريخية، التي حطم فيها (آلب أرسلان) السلجوقي سنة (٤٦٣هـ = ١٠٧١م) خيرة القوات البيزنطية وأسر الإمبراطور رومانوس الرابع.

أما العلاقات والروابط الإقتصادية بين كردستان الوسطى والبلاد البيزنطية، فكانت هي الأخرى على مستوى رفيع. فقد كانت ترد إلى كردستان كميات غير قليلة من المنتجات والبضائع البيزنطية التي كان قسم منها يُصرف في كردستان، بينما كان التجار ينقلون القسم الآخر إلى أسواق الموصل وبغداد وغيرها عن طريق (نهر دجلة) بشكل رئيسي وذلك بواسطة الأكلاك.

وكانت مدينة دياربكر (آمد) الواقعة على ضفة نهر دجلة، وبحكم موقعها الجغرافي ومركزها التجاري، محطة مهمة لنقل المنتجات الكردية والشرقية إلى آسيا الصغرى. وكانت تلك المدينة سوقاً رئيسية في كردستان لإستقبال التجارة البيزنطية، حيث كان التجار الكرد وغيرهم ينقلون المصنوعات والبضائع البيزنطية من دياربكر إلى أسواق بغداد في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي)، حسبما

(٢١) أورد أبو العلاء المعري ذكر أصفر التغلبي في ديوانه (لزوم ما لا يلزم، ج ٢، ص ٦٤٣) في قصيدة بعنوان (كل عقل نبي)، وأشار إلى الأعمال السيئة التي كان يقوم بها وتغريه بالناس البسطاء، وقد ورد في قصيدته:  
غرکم بالخلاف أصفر قيس برهه ثم أصفر تغلبي

ومطلعها:

صغريء من بعد رجبي فأنظرن أين جاء ذاك الحبي

والجدير بالذكر أنه ورد في الديوان "ثعلبي" بدل تغلبي، وهو خطأ مطبعي وإسم "أصفر" بالفاء.

(٢٢) إبن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٢٠٨.

ذكره المقدسي الذي عاش في القرن المذكور، حيث قال بصدد أموال التجارة التي كانت تصل الى بغداد: "... ومن آمد ثياب الصوف والكتان الرومية على عمل الصقلي" (٢٣). وقد أشار (إبن حوقل) معاصر المقدسي الى التجارة البيزنطية (الرومية)، التي كانت ترد الى كُردستان. فقد ذكر أثناء حديثه عن أهمية جزيرة بوتان (جزيرة ابن عمر) التجارية: إن هذه المدينة الواقعة على ضفة (دجلة) محطة للتجارة البيزنطية والأرمنية... (٢٤).

أما مدينة نصيبين (نصيبين)، فحديثها مشهور في كونها محطة لنقل التجارة الشرقية الى البلدان الغربية قبل الميلاد، وقد ورد إسمها في الإتفاقيات التجارية بين الفرس والرومان (٢٥).

ولا بد إن التجارة البرية من والى البلاد البيزنطية قد نشطت عن طريق كُردستان وسورية في العهد الدوستكي، لاسيما عن طريق كُردستان. والسبب كون ذلك الطريق أسلم الطرق للقوافل التجارية لإستتباب الأمن والإستقرار في الدولة الدوستكية وعلاقتها الودية مع الدولة البيزنطية. في حين أن هذين العاملين لم يكونا بنفس المستوى في شمال سورية أي نصيبين - حلب - الرقة - آسيا الصغرى (الأناضول) كما هو معلوم من تاريخ المنطقة في القرنين الرابع والخامس الهجريين.

هذا فضلاً عن إن الذي ذكرناه ينطبق على ما قبل سنة (٤٢٢هـ = ١٠٣٢م)، أي قبل سيطرة الدولة البيزنطية على الرها. فبعد إمتداد نفوذ تلك الدولة إليها أصبحت طريق نصيبين - الرها أقرب الطرق التجارية وأقصرها. كما ينطبق ذلك على فترة توسع السلاجقة في عهد آلب أرسلان في بلاد الشام وإحتلالهم بعض الأراضي البيزنطية المجاورة لشمال سورية، لأنهم بعد تغلغلهم هناك عرقلوا المواصلات وشلوا الحركة التجارية مع الدولة البيزنطية. وأخيراً فإن التعامل الواسع بالدينار البيزنطي في كُردستان الوسطى في العهد الدوستكي لهو خير دليل على الروابط والعلاقات الإقتصادية بين الدولتين الدوستكية والبيزنطية (٢٦).

(٢٣) محمد بن أحمد المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص ١٤٠.

(٢٤) إبن حوقل محمد بن علي النصيبى، صورة الأرض، ص ٢٢٤.

(٢٥) نورمان بينز، الإمبراطورية البيزنطية، ص ٢٧٠. ستيفن رنسيان، الحضارة البيزنطية، ص ١٩٦.

(٢٦) راجع موضوع النظام المالى.

## العلاقات مع الدولة السلجوقية

إن تاريخ وصول أولى طلائع السلاجقة<sup>(١)</sup> إلى كُردستان الوسطى كان في عام (٤٣٣هـ = ١٠٤١م)، حيث دخلت القبيلة السلجوقية المعروفة بالغز (أوغوز) إلى البلاد الدوستكية وقامت فيها بأعمال السلب والنهب، وكان من نتائج تلك الغارة بداية الإتصالات بين الدولة الدوستكية والسلجوقية. فقد أرسل نصرالدولة كتاباً إلى السلطان طغرل يشتكى من إغارة الغز على بلاده وإقترافهم أعمالاً شنيعة في السلب والنهب والتخريب... فرد طغرل على رسالته بأخرى رقيقة أظهر فيها العطف والتقدير نحو رسالته وجاء فيها:

"بلغني أن عبيدنا قصدوا بلادكم وأنك صانعتهم بمال بذلته لهم وأنت صاحب ثغر ينبغي أن تعطي ما تستعين به على قتال الكفار"<sup>(٢)</sup>، ووعده بأنه سيرسل من يطرد الغز من بلاده. ولم نعثر على إتصال آخر بعد التاريخ المذكور إلى سنة (٤٤١هـ = ١٠٤٩م). ففي هذه السنة أوفد نصرالدولة مندوبه الشيخ أبا عبد الله بن مروان لعرض وساطته عليه في إطلاق سراح ملك الأبخاز (قاريط)، وكان إبراهيم ينال قد أسره في إحدى حملاته على قفقاسيا، فأطلق طغرل سراحه دون مقابل<sup>(٣)</sup> وإحتراماً لنصرالدولة وإستجاباً لصداقته، ولعله كان ينوي تكليفه بالإنضمام إليه وربطه بحمايته. وقد تحقق له ذلك حيث أعلن رسمياً في نفس السنة تبعيته له. وشعار ذلك هو إقامة الخطبة لطغرل في بلاده<sup>(٤)</sup>. أما الأسباب التي دفعت بنصرالدولة إلى ذلك، في الوقت الذي كان نفوذ السلاجقة بعيداً عن بلاده ولم يعبر بعد جبال (زاغروس) ولم يصل حتى إلى كُردستان الجنوبية والعراق وأذربيجان، فمجهولة بالنسبة إليّ. ورغم إهتمامي بهذه النقطة الحساسة من تاريخ الدولة الدوستكية وتاريخ علاقاتها مع الدولة السلجوقية، إلا أنني لم أستطع أن أستنتج لها سبباً مقبولاً من خلال دراسة

(١) السلاجقة شعب طوراني نزح في القرن الربع الهجري (العاشر الميلادي) من أواسط آسيا إلى الشرق الأوسط واعتنق الإسلام وعُرف بهذا الاسم نسبة إلى زعيمه (سلجوق). كان السلاجقة قوماً ذوي بأس شديد متصفين بالشجاعة والصلابة، إستولوا على إقليم خراسان (أي أفغانستان) وإيران والعراق وكُردستان وبلاد الشام. وتوسعوا في آسيا الصغرى ومهدوا السبيل للأتراك العثمانيين للقضاء على الدولة البيزنطية. وقد لعب السلاجقة دوراً مهماً في سياسة الشرق الأوسط، ويعتبر (طغرل بك بن ميكائيل بن سلجوق) المؤسس الحقيقي للدولة السلجوقية، التي بلغت أوج عزها في عهد ألب أرسلان وإبنه ملكشاه. وبعد وفاة الأخير كثرت الخلافات العائلية على الحكم مما أدى إلى ضعف الدولة إلى أن زالت عن الوجود في إيران والعراق وكُردستان.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج٩، ص١٣٤. ابن خلدون، العبر، ج٤، ص٢٦٠. محمد أمين زكي، الدول والإمارات الكُردية ص١٣٦-١٣٩. (الثغر) الحدود أي يقصد بها حدود بلاد إسلامية متاخمة لحدود دولة غير إسلامية، كالمناطق الكُردية المتاخمة للدولة البيزنطية.

(٣) الكامل، ج١٠، ص٢٨. راجع أيضاً بصدد أسر قاريط زيني دحلان، الفتوحات الإسلامية. ص٣٣٨.

(٤) الكامل، ج١٠، ص٥٥٦، طبعة بيروت. وفي Türkiye Anasiklopedisi ج١٣، ص٣٨٤. ان الخضوع للدولة السلجوقية كان في سنة ١٠٤٧م (٤٣٩هـ) وهو غير صحيح.

الظروف الداخلية والخارجية للدولة الدوستكية. إذ لم أجد في أي من المصادر التاريخية ما يلمح الى وجود خطر خارجي على الدولة الدوستكية من قبل الدولة البيزنطية أو إحدى جاراتها في التاريخ المذكور، حتى يصح القول بأن نصرالدولة إضطر بسببه الى ربط دولته رسمياً بالدولة السلجوقية للإحتماء بها. وهذا على الرغم من إعتذاره للشيرازي بأنه أطاع السلاجقة "درءً لنفسه ومداراة لوقته".

أما توجيه الإمبراطور قسطنطين التهديد الى نصرالدولة قبل ذلك بسنتين بسبب أعمال (أصفر التغلبي) في الحدود البيزنطية وتوتر العلاقات بينه وبين الأمير قرواش سنة (٤٤٠ = ١٠٤٨م)، فلا أظن بأنهما دفعا بنصرالدولة لأن يكون أول من يقدم الطاعة للسلجوقيين بين ملوك المنطقة الصغار كإبن عقيل وقرواش والأميرين الكرديين الروادي والشدادي، وذلك لأنه كان قد حل خلافاته مع قسطنطين وقرواش. فأما أن يكون إستباق نصرالدولة الى تقديم الطاعة للدولة السلجوقية بعد نظر منه وتنبؤاً بالمستقبل القريب الذي سيجعل من السلاجقة سادة الشرق ويخسف بالدولة البويهية الى الزوال، أو أنه أراد أن يتقوى أمام الدولة البيزنطية وغيرها، أو أن ذلك خطأ إرتكبه إعتترف به في كتابه الذي أرسله سنة (٤٤٨ = ١٠٥٦م) الى (المؤيد في الدين الشيرازي) ممثل الدولة الفاطمية في حركة (أبي الحارث البساسيري). فقد أشار الشيرازي الى بعض محتويات كتاب نصرالدولة في كتابه الجوابي الطويل، إذ ذكر نصرالدولة في كتابه: "انه كان في جملة من أجاب التركمانية الطاغية درءً لنفسه ومداراةً لوقته ظناً أنهم من أجناس البشر الذين يرعون حرمة ويرقيون في مؤمن إلا ذمة، فكشف له الزمان عن شرهم وظلمهم وجورهم وإطلاقهم الأيدي في الأموال والحريم... ما إقتضى التخلي عنهم والبراءة... منهم" (٥).

قد وأكد المؤيد إن نصرالدولة كان أول من قدم الطاعة في المنطقة للسلاجقة ومد نفوذهم الى بلاده، ثم ندم لما علم أنهم يطمعون في الإستيلاء على بلاده، حيث قال:

"وكان إبن مروان أول من إستجاب للدولة التركمانية في الديار وشرع في سطوع دخان هذا النار، فشخصوا بأبصارهم الى معاقله وحصونه ينصبون عليها في حيلة التملك الإرصاد وسلم المكر والفساد. وطار كرى الطمأنينة لما أحس ذلك من عينيه وعلم أنهم يحسنون المناغصة (المخاصمة) فيما يؤدي الى حينه، فنفض عن الرصد أمر مرابطها من الأعاجم قدمهم والأحداث ولم يدع بها إلا من لاتطول اليه يد الشبهة ولا يقع في كفة ميزان الظنة" (٦).

هذا وإنما أتيت بهذا المقتطف من كلام المؤيد الشيرازي لأنني أستنتجت منه نقطة هامة لم يشر إليها أي مصدر تاريخي، إذ يشير بقوله: "ينصبون عليها في حيلة التملك الإرصاد... " وقوله "فنفض (أي نصرالدولة) عن الرصد أمر مرابطها من الأعاجم... الخ". هو أن نصرالدولة جاء بمرتزقة من السلاجقة وجعلهم حراساً في المناطق الحدودية، أو أن الدولة السلجوقية أفنعت نصرالدولة بالسماح لقوات

(٥) سيرة المؤيد، ص ١٠٨. خطاب المؤيد الى نصرالدولة.

(٦) سيرة المؤيد، ص ١٣٧.

سلجوقية بالمجيء الى بلاده لحراسة الحدود الدوستكية المتاخمة للدولة البيزنطية. غير إن نصرالدولة لما عرف بسوء نوايا السلاجقة وأطماعهم في بلاده قام بحملة تطهيرية في (الأعاجم)، أي في صفوف أولئك السلاجقة، فطرد من إشتبه بهم منهم أو طردهم كلهم ولكن لا نعلم متى أرسلت الدولة السلجوقية تلك القوات أو متى قدم أولئك السلاجقة الى الحدود الدوستكية - البيزنطية. وهذا يذكّرني بما قاله ابن الأثير من أن الملك البويهى (أبا كاليجار) توجه سنة (٤٣٩هـ = ١٠٤٧م) الى دياربكر لطرد السلاجقة الموجودين هناك، وإن الملك طغرلبك أخذ يهدد الملك البويهى لإيقاعه بأصحابه في دياربكر (٧).

بعد أن تبين لنصرالدولة ظلم السلاجقة ونواياهم السيئة تمنى التخلص من نفوذهم وتبعيته لهم، ولكنه كان يخاف من قوتهم وبطشهم. فقد كان غير واثق من نجاح حركة البساسيري وسمودها أمامهم، ولهذا فإنه في الوقت الذي أرسل فيه مندوبه (الشيخ أبي حسن بن بشر) الى مصر وتوالت إتصالاته بممثل الدولة الفاطمية المؤيد في الدين، لم يقطع إتصالاته نهائياً بالدولة السلجوقية. إذ لم يقطع خطبة الملك السلجوقي رغم ضغط الجانب الفاطمي متخذاً بذلك طريقاً للإلتسحاب في حالة إنتصار السلاجقة. فكان موقفه من النزاع ما مر ذكره بإسهاب، غير إن طغرل لم يقبل من نصرالدولة إتصالاته وتفاوضه مع الجانب الفاطمي وإرسال بعض قواته بعد (معركة سنجار) للإشتراك في الحركة، ولهذا فإنه إثر نجاحه في شلّ القوات الموالية للدولة الفاطمية، أي قوات البساسيري سنة (٤٤٩هـ = ١٠٥٧م) وإلقائه مئات من الأسرى العرب تحت أرجل الخيل وقتلهم بهذا الأسلوب الشنيع في نصيبين، توجه نحو البلاد الدوستكية للإنتقام من نصرالدولة وحاصر مدينة الجزيرة (٨).

أما نصرالدولة، فقد إستخدم إمكانيته المالية والدبلوماسية لإقناع الملك السلجوقي بأعداره والخروج من بين يديه سالماً. فأرسل إليه مبالغ نقدية ضخمة وهدايا. ولكنه كان قد إتخذ أيضاً تدابير للمقاومة إذا ما دعت الضرورة، وذلك في حال عدم نجاح طريقته السلمية وفي حالة تصميم الملك السلجوقي على إحتلال كُردستان الوسطى. فقد إتصل نصرالدولة بالممثل الفاطمي وطلب منه المساعدة العسكرية، فأمر الأخير (إبن الوثاب) النميري بحشد قواته وأرسل الى أبي الحارث البساسيري للتهيؤ لمساعدة نصرالدولة، كما أطلع نصرالدولة على تلبية طلبه. غير أنه نجح في مفاوضاته مع طغرل بقوة المال، ففك هذا الحصار عن (جزيرة بوتان) ورجع عن البلاد الدوستكية. ولنسمع من المؤيد، وهو في غمرة الأحداث، يسرد علينا ما كتبه في هذا الصدد وهو ينتقد نصرالدولة على موقفه إنتقاداً لا ذعاً:

(٧) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٤٦. طبعة القاهرة. يحتمل أن نصرالدولة إستخدم في سلك قواته المسلحة مرتزقة سلجوقيين لا عن طريق إرسال الدولة السلجوقية إياهم إرسالاً مباشراً.

(٨) ابن خلدون، العبر، ج ٤، ص ٣١٩. ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٢١١. تاريخ ابن الوردي، ج ١، ص ٣٥٧. الدكتور علي أكبر، تاريخ إسلام، ص ٢٤٧ باللغة الفارسية. من الجدير بالذكر هنا التنبيه الى أن ابن الأثير ذكر الحادثة في حوادث سنة ٤٤٨هـ، ولكنه نبه على أنها كانت في السنة التالية. أما على أكبر، فقد ذكرها في سنة ٤٤٧هـ وأضاف الى أنه توجه الى دياربكر بعد أن أخذ الموصل من المروانيين فوقع هنا في خطأين.

"... وكان التركماني (أي طغرل) بعد أن فلّ الجمع بحد مكره لا بحد سيفه، أصدع الى دياربكر ليعصر (ابن مروان) عصراً يستخلص بها دهنه، فإتصلت كتبه ورسله يقول: "أدركوني من قبل التمزيق وخلصوني من هذا المضيق". فأصعدت الى تلقاء (الرقّة) فإستدعيت ابن وثاب ووافقته على الإحتفال والإحتشاد وجمع العشيرة ليرحل أبو الحارث في أترাকে وعريه وأكراده ويعبروا الفرات وتجمع الجموع لميقات يوم معلوم في مكان معلوم، لينفروا الى التركماني خفاً وثقالاً مستظهريين عليه بحول الله وقوته ومنتكليين عليه إتكالاً.

ولما تحرر هذا الأمر كاتبت ابن مروان بمشروع هذا التقرير، وأبا الحارث في معنى الحث على المسير. فورد الكتاب على ابن مروان وقد علقت النار ذيله ونال منه الدعك (أي الخضم) نيله، ولم يكن له جنان يصابره على الخسف والتوقع لأن يغسل عنه العار بالسيف، فجعل يمسك رسلنا على تواليهم عنده ويعقد للسلم مع التركماني عقده، بأن يخرج كرائم ما يملكه إتاوة ولا يباشر كرهية الحرب ما يجعل على بصره غشاوة، وذلك دأب طلاب السلام وأصحاب الزاوية والعافية" (٩).

ولما علم أبو الحارث البساسيري الذي تهيأ لمساعدة نصرالدولة بمفاوضاته مع طغرل، رجع من الرحبة الى (بالس) على مسافة يومين شرق حلب ومعه قريش بن بدران العقيلي. ورجع المؤيد الى حلب ومنها عاد الى مصر. أما السلاجقة فقد عاثوا في المنطقة فساداً وإلتفوا حول البلاد الدوستكية جنوباً وغرباً وشمالاً ووصلوا الى مدينة ملاطية ونهبوها وقتلوا فيها عشرة آلاف شخص (١٠).

وفي عهد الأمير نظام الدين تدخلت الدولة السلجوقية في الخلافات التي نشبت بينه وبين أخيه الأمير سعيد الذي لجأ إليها. ففي المرة الأولى أرسل طغرل قواتاً سلجوقية مع الأمير سعيد الى فارقين، ثم رجعت تلك القوات إثر حل الخلاف وبعد أن دفع نظام الدين مبلغ (خمسين ألف) دينار لقائدها. وفي المرة الثانية عاد الأمير سعيد بمعية السلطان ألب أرسلان سنة (٤٦٣هـ = ١٠٧١م)، وكان السلطان قد وعده بإزاحة أخيه عن الحكم وجعله في مكانه، غير إن الوزير نظام الملك الطوسي أقنع السلطان بالعدول عن رأيه، وكان السلطان نازلاً في الحرشفية بقرب دياربكر وإنتهى الخلاف بإقطاع الأمير سعيد مدينة دياربكر (١١). وكان السلاجقة يطمعون في خيرات كُردستان الوسطى وأموال ومجوهرات العائلة الدوستكية الحاكمة، وكانوا يستحصلون من الدولة الدوستكية بين حين وآخر مبالغ من النقود. فقد قدم نصرالدولة الى طغرل مرة (١٠٠) ألف دينار. كما أرسل السلطان السلجوقي الأمير الكُردي أبا الهيجاء ابن موسك صاحب أربيل الى الأمير نظام الدين او ابنه

(٩) سيرة المؤيد، ص ١٦٩.

(١٠) تاريخ الرهاوي المجهول، ص ٢٣. نسخة مطبوعة بالآلة الطابعة بجمع اللغة السريانية ببغداد. رنسيمان، الحروب الصليبية، ج ١، ص ٩٤.

(١١) الفارقي، ص ١٨١. في تاريخ دولة آل سلجوق، ص ٣٩، لعماد الدين الأصفهاني. إختصار الفتح بن علي البنداري، أن نظام الدين قدم الى ألب أرسلان مائة ألف دينار فقبلها. وقيل أنه لما علم أن نظام الدين جمع ذلك المبلغ من الناس لم يقله وردة إليه.

ناصرالدولة، طالباً منه مبلغ (٣٠) ألف دينار (١٢).

وحيثما قطع عنهم ناصرالدولة ببخله الشديد الهدايا والأموال، التي تعودوا إستلام مثلها من أسلافه. إشتد غضب السلطان ملكشاه لاسيما بعد رفض الإستجابة لطلبه بإهدائه سبحة جده ناصرالدولة التي كانت أثنى وأعلى سبحة في التاريخ والتي تبلغ قيمتها (٢٢٥) ألف دينار وسيف الأمير البوتاني موسك بن المجلى المشهور (١٣). فما كان من ملكشاه إلا أن أرسل جيوشه الى كُردستان الوسطى سنة (٤٧٦هـ = ١٠٨٤م) لإحتلالها والقضاء على الدولة الدوستكية، وأخذ يعزز جيشاً بجيش الى أن إنتهى الدفاع المجيد، الذي لم يكن في حسابان السلطان ووزيره وذلك في سنة (٤٧٨هـ = ١٠٨٦م). وإثر وفاة ملكشاه في (شوال ٤٨٥هـ = ١٠٩٢م) وصل الأمير ناصرالدولة الى كُردستان من منفاه بالعراق وإسترجع العاصمة فارقين وأحيا الدولة، ولكن السلاجقة قضا عليها بعد خمسة أو ستة أشهر وذلك في سنة ٤٨٦هـ = ١٠٩٤م (١٤).

وكانت هذه هي حقيقة السياسة السلجوقية، التي تميزت بالقسوة إزاء شعوب البلدان التي وقعت تحت سيطرتهم من الحدود الصينية (تقريباً) الى البحر الأبيض المتوسط. وقد تميزت تلك السياسة بجعل خيرة المناطق المحتلة إقطاعات عسكرية للقواد السلاجقة، ولكن سياسة الب أرسلان وإبنه ملكشاه كانت لينة الى حد ما.

في ضوء هذه الحقيقة أرى بأن ما قاله المقدم عبدالوحيد الپاكستاني بصدد العلاقات السلجوقية - الكُردية غير صحيح. فقد ذكر في كتابه (الأكراد وبلادهم) أن فترة حكم السلاجقة...حقبية عظيمة من تاريخ الشعب الكُرد. وفي خلال حكم ملكشاه أخذ الحكام السلاجقة يتوددون الى القبائل الكردية. كما قال إنه خلال العصر السلجوقي لم تُشن أية حملة ضد الأكراد ما عدا المناوشات بين الفينة والفينة، وإن الوزير نظام الملك قد أقطع أغوات الأكراد أراض مستقلة وتمتع هؤلاء بالإستقلال التام

(١٢) أسامة بن المنقذ، الإعتبار، ص ٨٧، ٨٨. تحدث بذلك لأسامة الأمير فضل بن أبي الهيجاء وقال إن ملكشاه هو الذي أرسل والده الى ابن مروان لما وصل الى بلاد الشام. ولكنه لم يذكر من هو ابن مروان صاحب دياربكر، هل كان نظام الدين أم منصوراً؟ علماً بأنني لم أجد في أي مصدر من المصادر التاريخية قيام ملكشاه بالسفر الى بلاد الشام في عهد نظام الدين أو منصور، ولعله كان غيره من السلاجقة البارزين أو تُتَشُّ بن ألب أرسلان أو ألب أرسلان نفسه. وقال أسامة الذي ذكر الحادثة بعنوان: (تعقل صاحب دياربكر) أن ابن مروان أحرأ أبا الهيجاء عنده لعدة أيام ثم سلمه المبلغ وقال له إنني أخرجتك إذ لو إستقبلت السلطان بهذا المبلغ لطلب مني حينما دنا من بلادي أضعاف ذلك فأردت أن يتجاوز السلطان من بلادي ثم تلحقه بالمبلغ كي لا يطلب المزيد.

(١٣) الفارقي، ص ٢١٨. راجع ذكر الأمير موسك في الدولة الدوستكية، ج ١، ص ٢٢٧. ورد في تاريخ الفارقي في وصف سيف موسك "يدب به البعير"، والصحيح يُقد به البعير أي يُقطع كما في مخطوطة الأعلاق الخطيرة (ورقة ٩٤).

(١٤) ذكر الفارقي في ص ٢٣٤، أن الأمير ناصرالدولة دخل فارقين في أول سنة (٤٨٦هـ) وكانت مدة ولاية الأخير خمسة أشهر. بينما قال في (ص ٢٣٦) أن تُتَشُّ بن ألب أرسلان) إحتل فارقين في ربيع الأول من نفس السنة. فعلى هذا أن مدة ولاية ناصرالدولة لاتبلغ خمسة أشهر. وقد ظهر لي أن تاريخ إحتلال تُتَشُّ ورد خطأ، لأن إحتلاله لفارقين كان بعد إحتلاله لنصيبين في ربيع الأول من نفس السنة.

في شؤونهم الداخلية. ويضيف المقدم عبدالوحيد نقطة أخرى غريبة حينما يقول: إن النهضة الثقافية في العصر السلجوقي قد تركت أثراً طيباً على لغة الأكراد (١٥).

(١٥) للرد على هذه النقاط لاجابة بنا لإعادة الكثير من المعلومات التي أسلفناها في هذا الكتاب، ويكفي أن نستشهد على حقيقة السياسة السلجوقية نحو الشعب الكردي، بقضاء السلاجقة على الحكومات الكردية العنابية والشدادية والدوستكية، وسلخ أجزاء من الدولة الروادية وأهمها (تبريز) وتحديد مناطق نفوذها. وهكذا قضى السلاجقة على إستقلال كردستان في ظل تلك الحكومات الكردية وأخضعوا كردستان لحكمهم المباشر، ماعدا الجزء الكردي من أذربيجان الذي حكمته الدولة الروادية، والتي لم تعد منذ أواسط العهد السلجوقي تعتبر حكومة في الحقيقة بل إمارة فقط.

لعل الأمير تاج الملوك (هزارسپ بن بنكير بن عياض) المتوفي سنة ٤٦٢هـ هو الأمير الكردي الوحيد الذي وسعت الدولة السلجوقية وهي في شرح شبابها نفوذ، الى حد كبير مقابل خدماته وإخلاصه لها، فكان من كبار قادة طغرل وأمرائه المخلصين. ولهذا عينه طغرل سنة (٤٤٧هـ = ١٠٥٥م) أميراً على مقاطعة اللور الكبير وخوزستان والبصرة وشيراز وضمته تلك البلاد بـ (٣٦٠) ألف دينار سنوياً، وسمح له بالخطبة لنفسه في الأحواز فقط دون المناطق الأخرى الداخلة في نفوذه. وهذا على ما قاله ابن الأثير في (الكامل، ج ٨، ص ٤٤٧). كانت زوجة (هزارسپ) أخت السلطان ألب أرسلان، كما ذكره ابن الأثير في حوادث سنة ٤٦٢هـ، وسعيد الديوه جي في تاريخ الموصل، ج ١، ص ١٦٧، ثم تزوجها بعد وفاته مسلم بن قريش العقيلي.

ويصدد كتاب (الأكراد وبلادهم)، الذي يعد أول كتاب يؤلف عن الكرد في باكستان والذي أطلعني عليه في هذه الأيام (أدار عام ١٩٧٢) الأخ السيد محمد نوري فتاح الكركوكي أمين المكتبة العامة في بعقوبة، في نطاق مساعداته المشكورة لنا بالمصادر، نقول إنه ألف سنة ١٩٥٤ و صدر أولاً باللغة الإنكليزية، ثم تُرجم الى العربية وقدم له محمد أيوب خان الرئيس السابق لباكستان. ورغم وجود أخطاء كثيرة فيه مع ضعف أسلوبه، إلا أنه جدير بالإهتمام ولا سيما ما يذكره بخصوص قبيلتي (باويندا) و(غيلزاي) الكرديتين على حد قوله في أفغانستان، وكذلك بخصوص تأكيده على أن شعب البلوج في باكستان وإيران من أصل كوردي. ويقارن المؤلف بين قبائل كوردية وقبائل أفغانستان وباكستان ويقول بالتشابه الكامل بين الكرد وشعب (باتان - بختان)، الذي يسكن المنطقة الشمالية الغربية من باكستان والذي يناضل منذ مدة في سبيل إستقلاله.

## العلاقات مع الدولة العَقيلية

كانت الدولة العَقيلية<sup>(١)</sup> بالموصل دولة صغيرة مجاورة للدولة الدوستكية، وكانت تربط بينهما روابط سياسية وإقتصادية. وإذا ما تصفحنا تاريخ الدولتين لمسنا تلك الروابط. ففي المجال الإقتصادي كانت عاصمتها (الموصل)، مثل مدينة حلب في شمال سورية، إحدى أسواق كُردستان. إذ كانت ترد إليها التجارة الكُردية والأرمنية عن طريق كُردستان لا في العهد الدوستكي فحسب، بل في شتى العصور التاريخية كذلك. والطرق التي كانت تربط بينهما بشكل رئيسي كانت ثلاثة: طريق دجلة المائي، طريق شرقي دجلة المار بالجزيرة وزاخو، وطريق نصيبين - الموصل هذا من جهة. ومن جهة أخرى كانت الموصل تزود كُردستان بالكثير من البضائع والأموال التجارية.

وأما من الناحية السياسية، فقد إتسمت العلاقات بين الدولتين بصورة عامة بالتعاطف والصداقة والتآزر، رغم ما كان يحدث بينهما أحياناً من التصادم نتيجة لأطماع العقيليين في الأراضي الدوستكية وتجاوزاتهم على حدودها.

ولما كانت للصداقة العَقيلية أهمية كبيرة للدولة الدوستكية، فقد قوى الأمير نصرالدولة علاقاته بها عن طريق المصاهرة، حيث تزوج بـ(السيدة) بنت اللأمير قرواش بن المقلد، الذي تولى الحكم من سنة (٣٩١-٤٤٢هـ). وكان كل من الأميرين ينبري لمساعدة الآخر أثناء تعرضه لتهديد خارجي أو داخلي. ففي سنة (٤١٧هـ = ١٠٢٦م) قدم نصرالدولة مساعدة عسكرية لصهره قرواش ضد أخيه بدران المنازع له على الحكم<sup>(٢)</sup>. وقد طمع بدران في نصيبين سنة (٤١٩هـ = ١٠٢٨م) وهاجمها وإشتبك مراراً بالقوات الدوستكية. ولما لم يرق لأخيه قرواش مهاجمة نصيبين وتكوين نفوذ له، فقد تحرك من الموصل لنجدة القوات الدوستكية غير أنه لم يدرك القتال بسبب تراجع بدران. وقد ذكر لنا إيليا برشنايا في تاريخه (ص ٢٠٥) ما يدل على أن العلاقات بين الطرفين ساءت ونشب قتال بين

(١) لمع نجم بني عقيل العرب نتيجة مساعدة أميرهم محمد بن المسيب للحمدانيين في حربهم مع مؤسس الدولة الدوستكية الأمير (ياد بن دوستك). وكان لمساعدته سنة (٣٨٠هـ = ٩٩٠م) أكبر الأثر في إلحاق الهزيمة بالجيش الكُردى وقتل الأمير ياد على أبواب الموصل. وكان الحمدانيون قد وعدوا ابن المسيب مقابل مساعدته بإقطاعات منها مدينة الجزيرة ونصيبين في حالة إنتصارهم على الأمير الكُردى والقضاء على الدولة الدوستكية. ولكن لم تتحقق آمالهم حيث سحق الأمير أبو علي بن مروان جيشهم وأسر للمرة الثانية أبا عبدالله الحمداني. فوجد ابن المسيب فرصة مؤاتية فقتل أبا طاهر الحمداني بنصيبين وتوجه نحو الموصل وإحتلها وأسس دولته العَقيلية، التي دامت من سنة ٣٨٠هـ حتى سنة ٤٨٩هـ. ولكن في فترات متقطعة نتيجة إحتلال أعدائهم لبلادهم مراراً. ولم تكن لدولتهم حدود ثابتة عدا حدودها المتصلة في الشمال بالحدود الدوستكية. وكان نفوذها في تمدد وتقلص بين حين وآخر. فقد توسعت حدودها في عهد المقلد بن المسيب (٣٨٦-٣٩١هـ) في الجنوب، كما توسعت في عهد مسلم بن قريش (٤٥٣-٤٧٨هـ) حتى شملت حلب وأعمالها. وكان نفوذها قد وصل نصيبين سنة ٤٢١هـ. وأخيراً قضى السلاجقة على الدولة العَقيلية في عهد ملكشاه، كما قضوا على الدولة الدوستكية.

(٢) ابن الأثير، الكامل، حوادث السنة المذكورة.

الجانبيين، تمكن خلاله القائد دوستكي (عيسى بن خلاط) من أسر الأمير العقيلي في طورعبدین وجلبه الى فارقين مكبلاً بالقيود، وذلك في ٢٨ ذي القعدة سنة (٤٠٤هـ = ١٠١٣م). غير إن نصرالدولة قابله بالحسنى وأكرمه وأعادته الى دياره بسلام. هذا ومن المحتمل جداً أن الأمير العقيلي المذكور كان الأمير (بدران)، الذي كان يطمع في نصيبين أو في أراضٍ دوستكية أخرى، حيث كانت نصيبين في يده آنذاك.

وقد ذكر إيليا مطران نصيبين في تاريخه (ص ٢٠٥) ما يدل على أن نصيبين كانت تحت سيطرة أبي الفضل (بدران) بن حسام الدولة (مقلد) سنة (٤٠٨هـ). حيث قاتل سكان نصيبين وتغلب عليهم وقتل منهم جماعة وصادر جماعة، وذلك بعد أن قتل سكانها (أبا الحسن بن يسرايل) الكاتب النصراني. فسخط لذلك على سكان نصيبين وبدأ في عمارة قلعتها في نفس السنة. ونستنتج مما قاله إيليا أن أبا الحسن كان نائباً لبدران في نصيبين أو كان في وظيفة أخرى من قبله، وأن سكان نصيبين ثاروا عليه وكانوا يريدون إعادة المدينة الى السلطة دوستكية هرباً من ظلم بدران. ولست أدري كيف إستولى العقيليون على هذه المدينة التي كانت تحت السيطرة دوستكية سنة (٣٩٧هـ). لأن مهادالدولة ضرب النقود في تلك السنة، كما سيأتي ذلك في موضوع (العملة دوستكية). كما توجد نقود للدولة العقيلية مسكوكة بنصيبين أيضاً بعد سنة الأربعمئة الهجرية. ومن المحتمل بأن العقيليين قد إستولوا على المدينة سنة (٤٠١هـ) عند اضطراب الوضع، إثر مقتل مهاد الدولة. ويتضح من (مجالس إيليا) (٣) إن نصيبين كانت تحت السيطرة دوستكية سنة (٤٧١هـ)، حيث ورد أن نصرالدولة زارها مرتين في تلك السنة، وكان وزيره أبو القاسم المغربي برفقته في إحدهما، وبأن الوزير أيضاً زار المدينة مرتين كانت زيارته الأولى في ٢٦ جمادى الأولى من تلك السنة، ومكث فيها خمسة وخمسين يوماً في الزيارة الثانية. وقد خاض الوزير العالم مناقشات علمية مع إيليا، الذي دون تلك المناقشات باسم (الرسائل الجدلية)، على ما مر بالتفصيل في الجزء الأول من ص ١٩٠-١٩٥. وزارها أيضاً سنة (٤١٨هـ) لذا فمن المحتمل جداً بأن الدولة دوستكية قد إسترجعت نصيبين سنة (٤١٧هـ) (٤).

(٣) مجالس إيليا: نسخة مخطوطة في مكتبة الدراسات العليا بجامعة بغداد تحت الرقم (١٠٦٨)، الورقة الأولى. ذكر ابن الأثير في الكامل: حوادث سنة (٤٧١هـ) أنه حدث قتال بين قرواش وبدران في منطقة (بلد)، وكان ابن مروان أي نصرالدولة قد ساند قرواشاً بقوات. وكان لبدران أيضاً مساندة من آخرين. لكن الفريقين تصالحا أثناء المعركة الضارية وسلم قرواش مدينة نصيبين الى أخيه بدران. ومن المحتمل أن ذلك كان في أوائل السنة المذكورة، وأن نصرالدولة إستولى على المدينة إثر ذلك، حيث زارها الوزير أبي القاسم المغربي في شهر جمادى الأولى من السنة نفسها. أو أن المعركة وتسليم نصيبين الى بدران كانتا قبل السنة المذكورة، والرأي الأول هو الأرجح. لأن الزيارات المتكررة من نصرالدولة ووزيره في نفس السنة ومكوث الوزير فيها مرة ما يقارب الشهرين، توحى بوجود أمر هام ووجود أخطار. لقد نقل هذه الحادثة أستاذي سعيد الديوه چي في تاريخ الموصل، ج ١، ص ١٦٠. وخاشع المعاضيدي، دولة بني عقيل، ص ١٢١. وذلك نقلاً عن ابن الأثير قوله أن نصرالدولة إستولى عليها سنة (٤١٨هـ)، وكان ياد الكردي أعطاها مع الجزيرة لمحمد بن المسيب ليساعده في الحروب وهو غير صحيح.

(٤) في الأعلات الخطيرة، ورقة ٤١، ان نصرالدولة إستولى عليها سنة (٤١٨هـ) وكان ياد الكردي أعطاها مع الجزيرة لمحمد بن المسيب ليساعده في الحروب ولكن هذا غير صحيح.

وكانت نصيبين تحت السيطرة الكرديّة حتى سنة (٤٢١هـ = ١٠٣٠م) حيث جرد الأمير قرواش (من عاصمة الموصل) جيشاً بقيادة أخيه بدران لمحاصرة نصيبين كما جرد جيشاً آخر على مدينة الجزيرة وحاصرها ولكنهما فشلاً في النيل من المدينتين. وإثر هذا الفشل توجه بدران إلى العاصمة الدوستكية معتدراً فسلم إليه نصرالدولة مدينة نصيبين كما أرسل خمسة عشر ألف دينار إلى قرواش (٥).

وهكذا إنتهت الخلافات وعاد الوثام بين الطرفين حتى نرى الأمير العقيلي قرواش يرسل إلى نصرالدولة قوات عسكرية لشد أزره، عندما أغار ابن الوثام التميري والقوات البيزنطية في أورفا (الرها) على بلاده سنة (٤٢٦هـ = ١٠٣٤م). وأدت مساعدة العقيلي وغيره إضافة إلى تحشدات القوات الكرديّة إلى هزيمة القوات المغيرة وتقديم الإمبراطور (ميخائيل الرابع) إعتذاراً إلى نصرالدولة (٦). كما إن الأمير العقيلي وقف إلى جانب الدولة الدوستكية عندما هددها نائب الدولة الفاطمية في بلاد الشام (أنوشتكين الدزيري) بالغزو، كما وقفت بجانبها الإمارة النميرية (٧).

فتكون لذلك من الأطراف الثلاث الحلف الثلاثي كما ذكرنا سابقاً. وفي سنة (٤٤١هـ) ساعد نصرالدولة والأمير الكردي (أبي الحسن بن عيسكان) أمير عقره، قرواش في قتاله مع أخيه أبي كامل (بركة) في معلثايا (ملطا الحالية بجانب مدينة دهوك).

وفي عهد الأمير قريش بن بدران (٤٤٣-٤٥٣هـ) ساءت العلاقات بين الطرفين، فقد قتل قريش في هذه السنة عمه العجوز قرواش، الذي كان نصرالدولة يعطف عليه، وهاجم مدينة الجزيرة أيضاً سنة (٤٤٧هـ = ١٠٥٥م) إثر مقتل الأمير سليمان (أبي حرب) بن نصرالدولة من قبل الأمير الكردي عبيدالله بن الأمير أبي طاهر البشنوي أمير فنك، متهماً إياه بإعطاء السم لوالده. فقد وجد قريش هذه الحادثة فرصة للإتصال بالبشنويين والإتفاق معهم ومهاجمة الجزيرة، غير إن الأمير نصر (نظام الدين) بن نصرالدولة إنتصر في معركة حامية على قريش، الذي أصيب بجرح بالغ وألحق الهزيمة به وبمن ساندته من الكرد البشنويين (٨).

أما العلاقات في عهد الأميرين ناصرالدولة منصور وشرف الدولة مسلم بن قريش (٤٥٣-٤٧٨هـ)، فقد إتسمت بالتعاون والدفاع المشترك بين الطرفين ضد الغزو السلجوقي. فعندما زحفت الجيوش السلجوقية على الدولة الدوستكية وقف شرف الدولة بجانبها وخاض معركة عنيفة بالقرب من مدينة دياربكر (آمد)، وذلك سنة (٤٧٧هـ = ١٠٨٥م). بيد أن السلاجقة هزموا جيش الأمير شرف الدولة هزيمة وأسروا قسماً منه وسبوا النساء والأطفال. أما الأمير مسلم، فقد إعتصم بمن نجا من

(٥) ابن الأثير، الكامل، ج٩، ص١٣٨. ابن خلدون، العبير، ج٤، ص٢٦١. ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج٤، ص٢٧١. توفي بدران سنة (٤٢٥هـ).

(٦) ابن الأثير، الكامل، حوادث سنة ٤٢٦هـ. محمد أمين زكي، الدول والإمارات الكرديّة، ص١١٣.

(٧) الكامل، ج٩، ص١٦٠. العبير، ج٤، ص٣١٨. سعيد الديوه جي، تاريخ الموصل، ج١، ص١٦٠.

(٨) ابن الأثير، الكامل، ج٩، ص٢١٠. أبو الفدا، المختصر في أخبار البشر، ج٢، ص١٨١. ابن خلدون، العبير، ج٤، ص٣١٩. زاد ابن خلدون على ابن الأثير وأبي الفدا إستمالة قريش للكرد الحسنية أيضاً، والمقصود بهم كرد زاخو (الحسنية)، التي كانت جزءاً من البلاد الدوستكية. راجع العبير حوادث سنة (٤٤٧هـ).

رجالها بالمدينة ثم خرج منها سراً بعد إتفاق سري مع القائد السلجوقي (أرتق) على مبلغ من المال<sup>(٩)</sup>. ولما سمع ملكشاه نبأ محاصرته لم يشك في أسره وبقاء بلاده بلا أمير كفاء. فتوجه على رأس قوات ضخمة من أصفهان في إيران نحو الموصل وكردستان الوسطى لإحتلال دولة بني عقيل والتعجيل بإحتلال الدولة الدوستكية. وكانت الدولة العقيلية آنذاك تمتد من الموصل حتى (حلب). فإحتلت طلائع جيش السلطان الموصل فعلاً، غير أنه بسماحه تمرد أخته (تكش) في إقليم (خراسان) وإفلات الأمير مسلم من الحصار إضطر الى العودة الى (البوازيج) الواقعة غرب كركوك من كردستان الجنوبية (كردستان العراق)، الى إيران والتصالح مع الأمير مسلم وتطييب خاطره<sup>(١٠)</sup>. ولعل الأمير مسلم لم ينس تأييد الدولة الدوستكية له في تسنمه الحكم إثر وفاة والده في نصيبين سنة (٤٥٣هـ)، وذلك حينما أوفدت وزيرها ابن جهير الى بني عقيل لحل خلافاتهم حول من يتولى الحكم، وجمع آرائهم له<sup>(١١)</sup>.

كما إنه كان يقدر بدون شك مساعدة الكُرد له سنة (٤٧٦هـ = ١٠٨٤م) في محاصرته (دمشق)، التي كانت تحت سيطرة (تُتَشُّ بن ألب أرسلان) أخي ملكشاه<sup>(١٢)</sup>. وقد إنتهى عهد الأمير مسلم الذي قُتل في معركة مع السلاجقة وكان أميراً مقدماً في سنة (٤٧٨هـ = ١٠٨٥م)<sup>(١٣)</sup>.

وقضى السلاجقة على الدولة الدوستكية أيضاً في السنة نفسها. ولما أحيا ناصرالدولة (الدولة الدوستكية) عقب وفاة ملكشاه سنة (٤٨٥هـ = ١٠٩٣م)، أبدى تعاوناً وثيقاً مع العقيليين كما تشهد به معركة (المضَيِّع) الشهيرة، التي خاضتها القوات العقيلية والدوستكية ضد غزو (تُتَشُّ). لقد أريققت في تلك المعركة الدماء العربية والكردية بغزارة، حتى قيل إن عدد القتلى من الطرفين المتقاتلين بلغ عشرة آلاف قتيل. وكانت الخسارة الدوستكية العقيلية كبيرة، حيث أسر فيها عشرون من الأمراء الذين لم يتوان (تُتَشُّ) عن قتلهم بين يديه ومن بينهم الأمير الدوستكي حسين بن نصرالدولة والأمير العقيلي إبراهيم بن قريش<sup>(١٤)</sup>.

- (٩) ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ١٣٥. ابن إبيك، كنز الدرر وجامع الغرر، ج ٦، ص ٤٧٦. عماد الدين الإصبهاني، تاريخ دولة آل سلجوق، ص ٧٥-٧٦. ابن واصل، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، ج ١، ص ١١. ابن الجوزي، المنتظم، ج ٩، ص ٦. ابن خلدون، العبر، ج ٥، ص ٧. الفارقي، ص ١٩٣. ابن الوردي، ج ١، ص ٣٨١. خاشع المعاضدي، دولة بني عقيل، ص ١٠٨.
- (١٠) ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٤٩. خاشع المعاضدي، دولة بني عقيل، ص ١٠٩.
- (١١) ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٩١، طبعة مطبعة الإستقامة.
- (١٢) نفس المصدر، ج ٨، ص ١٣٢. ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص ١١٤.
- (١٣) قال عماد الدين الإصبهاني في تاريخ دولة آل سلجوق. إختصار البنداري، ص ٧٧. إن مشرف الدولة مسلم قُتل بيد خادم الدولة في الحمام.
- (١٤) ابن الأثير، تاريخ الباهر في الدولة الأتابكية، ص ١١٢. ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٢٢١. الفارقي، ص ٢٣٣.

## العلاقات مع الإمارات العربية في شمال سورية

١- الإمارة الحمدانية

٢- الإمارة النميرية

٣- الإمارة المرداسية

إن علاقات الدولة الدوستكية بالإمارات العربية في شمال سورية تمثل جانباً من علاقات الشعب الكردي بالشعب العربي في القرون الوسطى، علماً بأن علاقات كردستان الوسطى بشمال سورية وبلاد الشام علاقات قديمة وذات أهمية تاريخية، وهي علاقات إقتصادية أكثر من كونها سياسية. فمدينة حلب كما هو معروف وتكررت الإشارة إليه سابقاً، كانت سوقاً كبيراً للمنتوجات الكردية حتى نهاية العهد العثماني.

## العلاقات مع الإمارة الحمدانية في حلب

في الوقت الذي كان فيه الأمير ياد يواصل نضاله ضد الدولة البويهية، وفي خضم ظروفه الحرجة الناتجة من إندحار قواته في جنوب الموصل ووصول القوات البويهية الى الجزيرة ونصيبين (نصيبين)، تم الإتفاق بين الدولة البويهية والأمير سعد الدولة الحمداني إثر تمرد القوات البويهية على قادتها وإمتناعها عن مواصلة الزحف على البلاد التي بيد الأمير ياد ومواصلة القتال مع (١) أمير حلب ضد الأمير ياد. وكان الوزير البويهي ابن سعدان قد تعهد للأمير الحمداني بإعطائه إقليم دياربكر، إذا ما تعاون مع الدولة البويهية وإستطاع إخراج الإقليم المذكور من قبضة الأمير الكردي. وبموجب هذه الإتفاقية أرسل الأمير الحمداني قواته الى إقليم دياربكر، فأشتبكت مع القوات

(١) ينحدر الحمدانيون من قبيلة تغلب العربية، وأول خبر وجدته عنهم هو إن حمدان بن حمدون تمرد على الخليفة العباسي (المعتضد) في قلعة (ماردين) سنة (٢٨١هـ)، ولكنه إنهزم أمام قوات الخليفة، التي قادها بنفسه وبالتالي سُجن في بغداد. وبعد أن تولى (المكتفي) الخلافة جعل أبا الهيجاء عبدالله بن حمدان والياً على الموصل، ثم إستقل ناصر الدولة بن عبدالله بن حمدان بالموصل، وإتسع نفوذه. ثم وسع أخوه سيف الدولة نفوذ الدولة حتى شمال بحيرة وان كما شملت معظم كردستان الجنوبية. ثم إستقل بحلب وقسم هو وأخوه البلاد بينهما. فكانت شمال سورية وكردستان الوسطى الى رستاق (أبين) المجاورة لمنطقة طورعبدين من حصّة سيف الدولة والباقي لناصر الدولة. وإنتهى حكمهم في حلب في العقد الأخير من القرن الرابع الهجري بينما إنتهى حكمهم في الموصل ودياربكر سنة (٩٧٨م = ٣٦٨هـ).

الكرديّة في قتال ولكنها إندرحت فيه وعادت من حيث أتت. وهكذا فشل الأمير الحمداني ولم يستطع أن يسيطر على إقليم دياربكر، الذي كان في السابق تحت سيطرة والده الى أن توفي والده سيف الدولة بفارقين سنة (٣٥٦هـ = ٩٦٦م) (٢).

هذا ما وجدناه من العلاقات (وهي عدائية) بين الدولة الدوستكية والإمارة الحمدانية في عهد ياد الكردي أي حاكمهم وملكهم وسعد الدولة، اللذان إنتهى عهداهما في سنة (٣٨٠هـ = ٩٩٠م).

أما العلاقات في عهد الأميرين أبي علي بن مروان وأبي الفضائل بن سعد الدولة، فقد تحسنت الى حد كبير وتطورت الى حد المصاهرة. فقد وطد أبو علي علاقاته مع الإمارة الحمدانية عن طريق المصاهرة إذ خطب (ست الناس) أخت أبي الفضائل. ولكن بينما وصل أبو علي الى مدينة دياربكر لإقامة حفل زفافه فيها ونقل عاصمته إليها، ولدى وصول موكب العروس الى المنطقة الواقعة بين دياربكر وأورفا (الرها)، أغتيل أبو علي وأعيدت العروس الى حلب (٣).

أما العلاقات في عهد ممد الدولة، فقد إستمرت على ما كانت عليه في عهد أخيه وتزوج بالأميرة الحمدانية المذكورة. وفي سنة (٤٠٠هـ = ١٠١٠م) قدم ممد الدولة يد المساعدة لأبي الهيجاء الحمداني لإسترجاع إمارته في حلب، التي أقصاه عنها لؤلؤ أحد موالى الأسرة الحمدانية (٤)

بعد وفاة أبي الفضائل سنة (٣٩٢هـ = ١٠٠٢م). غير أن مساعده لم تكن كافية لأنها كانت مقتصرة على مائتي فارس وخزانة (من النقود والخلع...) ومكاتبة بني كلاب أصحاب الحول والطول في حلب للإتضمام الى أبي الهيجاء. ولعل ممد الدولة إعتمد على بني كلاب ولهذا إكتفى بهذه المساعدة القليلة. والسبب أن بني كلاب هم الذين طلبوا من ممد الدولة الإتصال بالإمبراطور البيزنطي لإرسال أبي الهيجاء إليهم ليساندوه في إسترجاع حلب. ولكن لؤلؤاً مغتصب الإمارة إتخذ تدابير موفقة. حيث تصالح مع بني كلاب ووعدهم بإقطاعات، كما إنه إتصل بالخليفة الفاطمي بمصر وطلب منه مساعدة عسكرية، فأمدّه هذا بقوات من طرابلس. ولما نشبت المعركة بين الطرفين تقاعس بنو كلاب عن نصره أبي الهيجاء، مما أدى الى إندحاره وجوئه مرة أخرى الى الدولة البيزنطية، حيث توفي بالقسطنطينية (٥).

(٢) الروذراوي، ذيل تجارب الأمم، ص ٨٦. ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ١٣. الدولة الدوستكية، ج ١، ص ٩٧-٩٨.

(٣) الفارقي، ص ٧٢-٧٧.

(٤) ورد في الكامل لابن الأثير، ج ٧، ص ٢٦٠ "إبن لؤلؤ مرتضى الدولة" وهو غير صحيح.

(٥) ابن العديم، زبدة الحلب في تاريخ حلب، ج ١، ص ١٩٨. فيه أن أبا الهيجاء هو إبن سعد الدولة بن سيف الدولة، وفي بعض المصادر أنه إبن أبي الفضائل بن سعد الدولة.



بن مرداس وسأله الشفاعة له عند نصرالدولة، فشفع فيه وأعطاه (نصرالدولة) نصف البلد، أي الرها وهكذا تفاهم الطرفان. وبعد مقتل عطير ظلت المدينة كلها لنصرالدولة ثم إنه بتوسط من صالح بن مرداس سلمها إلى ابن عطير وابن شبل(٤).

ولما إستولى البيزنطيون على المدينة كلها، بعد أن باعهم ابن عطير حصته ونشب القتال بينهم وبين القوات الدوستكية، وقفت حينها الإمارة النيميرية إلى جانب البيزنطيين، الذين صالحهم شبيب ابن وثاب النيميري على حران وسروج وحمل إليهم الخراج(٥).

وهاجم شبيب والقوات البيزنطية الحدود الدوستكية سنة (٤٢٦هـ = ١٠٣٥م)، غير إن القوات الدوستكية طاردهم. كما إن نصرالدولة أخذ في تحشيد قوات كبيرة وتلقى مساعدات عسكرية من أصدقائه، وذلك إستعداداً لشن حملة عنيفة على الرها. ولكن نصرالدولة تراجع عن خطته بسبب إتصالات جرت بينه وبين الإمبراطور البيزنطي (ميخائيل الرابع)، حيث قدم الأخير إعتذاراً وهدايا إلى الأمير الكردي(٦).

وفي السنة التالية تحسنت العلاقات بين الدولة الدوستكية والإمارة النيميرية، حيث وقف كل من الأمير شبيب وابن عطير بجانب نصرالدولة. فقد هاجمت القوات الدوستكية والنيميرية سوية الحدود البيزنطية واحتلت سويره ك (السويداء)، كما هاجمت قوات الطرفين الرها وإشتبكت مراراً مع القوات البيزنطية.

ولما يئس الطرفان من طرد القوات البيزنطية وتحرير المدينة، تصالح الأمير النيميري مع البيزنطيين بيد أن علاقاته ظلت متينة مع الدولة الدوستكية. فقد وقف بجانبها عندما هددها نائب الدولة الفاطمية في بلاد الشام (أنوشكين الدزيري)، كما وقفت الدولة العقيلية بجانبها أيضاً وتكون من الأطراف الثلاثة الحلف الثلاثي لمجابهة الأطماع الفاطمية التوسعية أو أطماع نائبها المذكور(٧).

إستمر التعاون بين الكرد وعرب بني نيسر إلى ما بعد هذا التاريخ أيضاً، حيث تعاونوا مع نصرالدولة على تلافى أمر أصفر التغلبي حينما قبضوا عليه وسلموه إليه. وكان الإمبراطور البيزنطي قد هدّد نصرالدولة بسبب أعمال أصفر التخريبية في الحدود البيزنطية(٨).

وفي عهد الأمير منيع بن شبيب إستمرت العلاقات الودية بين الجانبين، وقد إستعد هذا الأمير

(٤) راجع موضوع العلاقات مع الإمبراطورية البيزنطية وأحداث الرها.

(٥) ابن الأثير، الكامل، ج٧، ص٣٥٣، طبعة مطبعة الإستقامة.

(٦) نفس المصدر، حوادث سنة ٤٢٧هـ. محمد أمين زكي، الدول والإمارات الكردية، ص١١٣. ابن خلدون، العبر، ج٤، ص٣١٧.

(٧) ابن الأثير، الكامل، ج٩، ص١٦٠. زيني دحلان، الفتوحات الإسلامية، ص٣٣٥. ابن خلدون، العبر، ج٤، ص٣١٨.

(٨) سعيد بن بطريق، التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق، ص٢٤٤. ابن الجوزي، المنتظم، ج٨، ص١٣٢. ابن الأثير، الكامل، ج٩، ص١٨٦. وفي كتابنا المخطوط (الإمارة النيميرية في بلاد الجزيرة) معلومات أخرى عن أصفر.

لمساعدة الدولة الدوستكية عسكرياً عندما حاول السلطان السلجوقي طغرل الزحف على بلادها سنة (٤٤٩هـ = ١٠٥٨م). غير إن نصرالدولة نجح في مفاوضاته مع السلطان وكان المؤيد الشيرازي ممثل الدولة الفاطمية في حركة البساسيري هو الذي أوعز الى الأمير منيع بالإستعداد لنصرته<sup>(٩)</sup>. ولم نجد بعد هذا التاريخ شيئاً عن العلاقات الدوستكية - النميرية الى أن قُضي على هذه الإمارة (١٠) والتفاصيل في كتابنا المخطوط (الإمارة النميرية في بلاد الجزيرة).

## العلاقات مع الإمارة المرداسية

أسست الإمارة المرداسية في حلب عندما أزال عنها صالح بن مرداس أمير بني كلاب النفوذ الفاطمي سنة (٤١٤هـ = ١٠٢٣م). وفي سنة (٤٦٣هـ = ١٠٧١م) إحتل الملك السلجوقي ألب أرسلان مدينة حلب مركز الإمارة، ولكنه أعاد الأمير المرداسي الى إمارته. وأخيراً وبسبب مضايقة السلاجقة سلم سكان حلب مدينتهم سنة (٤٧٢هـ = ١٠٨٠م) الى الأمير العقيلي شرف الدولة مسلم بن قريش، وكان أميرها المرداسي آنذاك نصر بن محمد بن نصر بن صالح.

ولما كانت حلب مطمح أنظار الدولة الفاطمية، التي إشتبكت مراراً مع المرداسيين وفرضت سيطرتها على حلب أكثر من مرة، فقد كان المرداسيون على علاقات حسنة مع الإمارات العربية المجاورة ومع الدولة الدوستكية أيضاً. ورغم قلة المعلومات لدينا عن العلاقات الدوستكية - المرداسية، إلا أن إعادة نصرالدولة نصف مدينة الرها (أورفا) الى عطير النميري، ثم تسليمها كلها بعد مقتله الى ابنه (أي ابن عطير) وابن شبل بوساطة الأمير صالح بن مرداس في المرتين<sup>(١١)</sup>، ليس سوى مثالاً حياً للصدقة المتينة بين الأميرين الكردي والعربي، ودليلاً على ما بين بلديهما من علاقات طيبة. ولعل سبب تهديد النائب الفاطمي في بلاد الشام بغزو البلاد الدوستكية سنة (٤٣٠هـ = ١٠٣٨م) كان مرده إستنكار نصرالدولة إحتلاله لحلب وقتل الأمير المرداسي شبل الدولة نصر بن صالح في السنة التي قبلها وإمتعاضه من وصول نفوذ الدولة الفاطمية القوية الى شمال سورية وإقتراجه من كُردستان مخافةً من أطماعها التوسعية. كما إمتعض من ذلك الأمير النميري شبيب بن وثاب الذي كانت أخته

(٩) سيرة المؤيد، ص ١٦٩.

(١٠) في سنة (٤٦٣هـ = ١٠٧١م) إستولى عطية بن صالح المرداسي على مدينة الرقة، وكانت مركز الإمارة النميرية، ثم أخذها منه شرف الدولة مسلم بن قريش في نفس السنة كما أخذ شرف الدولة مدينة حران من النميريين سنة ٤٧٤هـ. راجع الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٢، ص ٥. وابن الأثير، ج ٧، ص ٢٦١.

(١١) ابن الأثير، الكامل، ج ٧، ص ٢٦٠، طبعة القاهرة والأعلات الخطيرة ورقة ٢٨. تاريخ ابن الوردي، ص ٣٢٣. أبو الفدا، المختصر في تاريخ البشر، ج ٢، ص ١٦٥. ابن خلدون، العبر، ج ٤، ص ٣١٧. محمد أمين زكي، الدول والإمارات الكرديّة، ص ١١٣.

زوجة الأمير نصر المرداسي. وبطبيعة ما أسميه (الحلف الثلاثي) وبحكم التناقضات بين الحكومات أو الإمارات الصغيرة وبين الدولة الفاطمية، لا يُشك في أن نصرالدولة أبدى تأييده المعنوي لـ(ثمال بن صالح) ضد الفاطميين في محاولاته لإسترجاع إمارته، التي إستعادها من الفاطميين فعلاً سنة (٤٣٤هـ = ١٠٤٣م).

وأخيراً أريد أن أشير هنا الى حادثة إستنكار في بعض المدن الدوستكية لما قام به صالح بن مرداس من إعتقال حوالي سبعين شخصاً من سكان معرة النعمان سنة (٣١٧هـ = ١٠٢٦م). وقد تمثل الإستنكار فيما قام به العلماء أو بالأحرى الخطباء بالدعاء للمعتقلين من على منابر دياربكر والعاصمة (فارقين) (٢).

ولا أعلم هل إن الإستنكار حدث بسبب الجمود في العلاقات الدوستكية - المرداسية (والناشيء عن عدم إرتياح صالح من إنتزاع الرها من النميريين، مع إننا لم نجد إشارة الى هذا من أي مؤرخ) علماً بأن نصرالدولة كان قد سلم المدينة إليهم بتوسط من المذكور. أو إن ذلك الإستنكار والتعاطف مع معتقلي معرة النعمان (البعيدة عن الأراضي الدوستكية والخاضعة للنفوذ المرداسي) كان بسبب الصداقة المتينة بين الوزير أبي القاسم المغربي والشاعر الفيلسوف أبي العلاء المعري (لأن أخا المعري كان من بين المعتقلين)، وكان أبو القاسم آنذاك وزيراً في الدولة الدوستكية. فهو دبر ذلك الإستنكار تعاطفاً مع المعريين وأبي العلاء بصفة خاصة. فضلاً عن ذلك، كان الإستنكار عملاً إنسانياً لأنهم إعتقلوا ظلماً ثم أفرج عنهم بتوسط من أبي العلاء نفسه، حينما قابل الأمير المرداسي. الجدير بالذكر أن ثمال بن صالح المرداسي كان قد أسكن الكُرد في (حصن السفح) من سهل البقاع، فعرف فيما بعد والي الآن بـ(حصن الأكراد) بمحافظة حمص من سورية، وذلك في سنة (١٠٣١م) لحماية طريق طرابلس (٣).

## العلاقات مع الدول الكُردية

لقد أتاح ضعف الدولة العباسية وتفسخها في دورها الثالث الفرصة لولاة الأقاليم وأصحاب الأطراف، أن يعلنوا إستقلالهم في الأقاليم التي كانت تحت سيطرتها. أما الشعب الكُرد الذي يعيش في منطقة إستراتيجية خصبة وواسعة، فقد تأثر بإستقلال تلك الأقاليم وناضل من أجل التحرر من ظلم وإضطهاد الملوك الأجانب. وبرز زعماء كُرد أكفاء ليتصدروا مهمة القيادة. وقد حالف هؤلاء النجاح في تأسيس دول كُردية تضم كل واحدة منها جزءاً من الوطن الكُرد، وذلك في فترة القرنين

(٢) ياقوت الحموي، معجم الأديباء. ج٣، ص٢١٦. ومحمد سليم الجندي: تاريخ معرة النعمان، ج١، ص١٣٢.

(٣) راجع المنجد، الأعلام، الطبعة الثانية عشرة في مادة (قلعة الحصن). لم يصرح المصدر بإسم ثمال لكني وجدت ذلك في بعض المصادر الأخرى.

الرابع والخامس الهجريين (القرنان العاشر والحادي عشر للميلاد)، تلك الفترة التي نعتبرها (العصر الذهبي) لكردستان، التي لم تتمتع في أية فترة أخرى من فترات العهد الإسلامي بمثل ما تمتعت به من حرية وإستقلال في ظل تلك الحكومات الوطنية الكردية. ومن بين تلك الدول الدولة الدوستكية.

أما الدولة الأيوبية فإنها لا تعتبر حكومة وطنية كردية لكونها تأسست خارج كردستان في مصر والمجزيرة العربية وبلاد الشام. ويمكن أن نعتبر جناحها الواقع في كردستان دولة وطنية كردية، أما (الدولة الرسولية) في اليمن (إذا ما ثبتت كردية الأسرة الرسولية) فشأنها شأن الدولة الأيوبية لكونها تأسست بعيدة عن كردستان وأسسها عمر بن رسول أحد قادة الأيوبيين<sup>(١)</sup>.

أما الحكومات الكردية فهي الدولة الروادية الهذبانيسية<sup>(٢)</sup>، والدولة الشدادية<sup>(٣)</sup>، والدولة الحسنوية<sup>(٤)</sup>، والعنازية (أنازية)<sup>(٥)</sup>.

(١) إختلف في أصل بني رسول، فمن قائل بأنهم من أصل تركماني وآخر ينسبهم إلى أصل عربي من بني غسان هاجر أحدهم في زمن مجهول إلى بلاد ما وراء النهر (أو خراسان) وسكن هناك وترك ذرية منها عمر بن علي بن رسول، الذي جاء من البلاد الشرقية... الخ، والتفاصيل في كتاب (العقود اللؤلؤية في الدولة الرسولية) تأليف علي بن حسن الخزرجي، وهي رواية ملفقة. أما المؤرخ تقي الدين المقرئ، فقد ذكر في موضعين من كتابه (الذهب المسبوك فيمن حج من الملوك، ص ٧٨ و ٧٩) بأن عمر بن علي بن رسول كردي الأصل ووصفه بالهكاري، ثم ذكر كغيره من المؤرخين: أنه كان أحد الأمراء في الدولة الأيوبية وكان معتمد الملك مسعود بن الملك كامل الأيوبي، ثم إستقل ببلاد اليمن سنة (٦٢٩هـ) بعد وفاة الملك مسعود... وقد ذهبت جماعات من الكرد إلى اليمن في العهد الأيوبي وسكنت سعد وزمار ونواحي صنعاء، وما زال بعض قبائلهم تحمل حتى الآن إسم الكرد.

(٢) أسس هذه الدولة في (٣٤٣هـ = ٩٥٤م) في أذربيجان محمد بن حسين الروادي، ثم حكم بعده ابن حسين، ثم أبو الهيجاء محمد بن حسين، ثم وهسوذان بن محمد (ملان) المذكور على ما في الكتاب القيم (لقاء الأسلاف، ص ٢١٢) للدكتور جمال رشيد. وبعد مقتل يوسف بن أبي الساج في (٣١٥هـ = ٩٢٧م) سيطر على أذربيجان من أتباعه (ديسم بن إبراهيم الكردي)، وإعتبره بعض المؤرخين مؤسس الدولة الروادية وهو رأي مشكوك فيه، وما زال أحد جبال تبريز بإسم ديسم إلى اليوم كما سمعت مؤخراً. أما عاصمة تلك الدولة فكانت تبريز ثم مراغة. وإنتهت بعد أن تقلصت الإمارة في (٦٢٧هـ = ١٢٢٩م - ١٢٣٠م) في عهد إحدى الأميرات، التي كانت تقيم في قلعة (روين دز)، غير البعيدة عن مراغة، من ذرية أحمدليل الروادي، على ما جاء في (إبن الأثير حوادث سنة ٦٢٧هـ). راجع أيضاً (ص ٦٢١) من كتاب (مراغه) بالفارسية لبيونس مرواريد، طبع ١٣٦٠ شمسي قمري. ولما كانت القبيلة الروادية فرعاً من القبيلة الهذبانيسية، فلا حاجة إلى تقسيمها إلى حكومتين روادية وهذبانيسية. فبعد أن حكمت الأسرة هذبانيسية القسم الغربي من بلادها إلى الشمال من (وان)، ومن الروادية صلاح الدين الأيوبي من روادبي شمال نهر آراس، حيث ولد والده (أيوب) في مدينة (دوين - دبيل)، التي تُشاهد أنقاضها في الجنوب الغربي من مدينة (بريقان) عاصمة أرمينيا الحالية، وليس في (دوين) الواقعة شمال أربيل، حسبما ذكر الأستاذ عبدالحق سراسم بخصوص منطقة أربيل والدولة الأيوبية سنة (٢٠٠٠) في كتاب بإسم (صلاح الدين الأيوبي من جديد). وقد كتبت في رده مقالاً في (٧٩) صفحة نشر في مجلة (ههزرميترد) العدد (١٢) سنة ٢٠٠٠. ثم كتبت رداً آخر عليه وعلى الأخر الدكتور محسن محمد الذي شجعه في هذا المجال في حوالي (٥٢) صفحة لم يُنشر بعد.

(٣) أسسها سنة (٣٤٠هـ = ٩٥١م) الأمير الكردي محمد بن شداد في أرمينيا، وإتخذ (دوين-دبيل) عاصمته. ثم توسعت حتى ضمت جورجيا وبلاد (آران - أذربيجان التي كانت من الإتحاد السوفيتي إلى عهد قريب). ووصل نفوذ هذه الدولة الكردية إلى مدينة (آني) جنوب نهر آراس. وفي بعض المراجع أن الأمير المذكور كان من القبيلة الروادية، راجع كتاب (مراغه) ص ٦١٦ لبيونس مرواريد نقلاً عن (شهريار كمنام) لمؤرخ إيران الكبير أحمد كسروي، و(الشداديون في بلاد آران من سنة ٣٤٠-٥٩٥ هـ) رسالة ماجستير للدكتور إسماعيل شكر من جامعة صلاح الدين.

(٤) أسس هذه الدولة الأمير الكردي حسني بن حسين من قبيلة بزرگان سنة (٣٤٤هـ-٩٥٩). ضمت هذه الحكومة جزءاً

## العلاقات مع الدولة الروادية

رغم أنه كانت هناك دون شك روابط جغرافية وقومية وإجتماعية وإقتصادية قائمة بين الدولة الدوستكية والدولة الروادية والروادية فرع من القبيلة الهذبانية الكبيرة، إلا أن المعلومات التاريخية

=غير قليل من كردستان، حيث شملت منطقة شهرزور (منطقة السليمانية الحالية) وكرمانشاه (قرميسين) ونهاوند من (لورستان) و (كنكور-كنكاور- قصر اللصوص) الى القرب من همدان حتى حدود أذربيجان، أي كافة مناطق سنه وسقز. وكانت قد ازدهرت في عهد الأمير (بدر) بن حسنويه، الذي له في المصادر التاريخية أخبار طريفة في البر والعدل والسياسة الإقتصادية. كانت عاصمتها أولاً مدينة (سرماج) بجيم معجمة، وهي الآن تابعة لناحية جمجال التابعة لقضاء (صحنه) من محافظة كرمانشاه وفيها آثار من العهد الساساني. ثم نقل (بدر) العاصمة الى مدينة (دينور) الشهيرة التي تُشاهد آثارها بين قريتي (شيرخان) و(زيبا جوب) بخمسة وعشرين كيلومتراً شمال غرب مدينة (صحنه)، وبكيلومتر واحد غربي طريق (سنقر) وطريق كرمانشاه - صحنه، وقد نُهبَت آثارها وما زال إسم بدر حياً ومقروناً بقلعة بدر (قهلاي بهدر) في قرية (بالاجو) و(كوه بهدر) ومضيق بدر (تهنگ بهريان = بدربان)، وغيرها والتفاصيل عن دينور تجدّها في كتاب (كرمانشان - كردستان - الجزء الأول للدكتور مسعود گولزاري). هذا وفي سنة (١٠٦٦هـ = ١٠٦٦م) قضت الدولة البويهية على هذه الدولة الكُردية في عهد طاهر بن هلال بن بدر. لقد وضع المؤرخ الفاضل الأستاذ الملا جميل الرويبياني كتاباً في تاريخ هذه الدولة ودولة بني عناز باللغة الكُردية بإسم (ميژووی حسنه ودهی و عهیبیاری) وفي (ص٩٦) صورة قلعة سهراماژ (سرماج).

(٥) أسس الدولة العنازية (الأتازية) أبو الفتح محمد بن عناز رئيس قبيلة (شاذنجان) الكُردية الساكنة في منطقة حلوان (زهاب - زهاو)، وذلك في أواخر ثمانينات القرن العاشر الميلادي، أو في سنة (٣٨١هـ = ٩٩١م) بالذات. وكانت (حلوان) عاصمتها وتوسعت شمالاً حتى شهرزور وغرباً حتى مدينة خانيجار (طوز) و(دقوقا) حتى مدينة كركوك، وإمتدت حتى مندلي (بندنيجين) وتجاوزت الى شرق كرمانشاه حتى مدينة كنگور وقضت عليها الدولة السلجوقية في النصف الأول من القرن الثاني عشر. ولكن حتى القرن الرابع عشر كان لقبيلة (أتازي - شاذنجان) حول وقوة في شهرزور، كما أشار الى ذلك منصور بن صادق بن بلال من أجداد سادات سهرهت (سرگت) في شهرزور، وذلك في ملاحظات بخصوص تاريخ هذه الأسرة سنة (٧٧٠هـ = ١٣٦٩م). ثم كتبت هذه الملاحظات مجدداً على نسخة خطية من مصحف هي الآن في مكتبة المتحف العراقي تحت رقم (١٦٤٢٥). ذكر منصور هذه القبيلة بإسم (أتازي)، ولا أستبعد أن يكون إسم (عناز) (عنازية) تعريباً ل(أتاز) أتازي. حيث ورد إسم (عناز) و(بني عناز) في المصادر العربية بالنون المشددة والزاء المفخمة، وفي بعضها بإسم (عبار) بالياء المشددة تصحيفاً، وفي الدول والإمارات الكُردية بإسم (بني عنان) (ص٤١٧) باللغة الكُردية. وذكر الأستاذ الملا عبدالكريم المدرس في كتابه (بنه مالهى زانباران، ص٣٦٨-٣٨٠) الأتازيين حسبما جاء في نص تلك الملاحظات أو المذكرات وأدخل بين قوسين (عناز). وقال إن قرية (گرده نازي) القريبة من (سيد صادق) بينها وبين نهر (زكم) تحمل إسم قبيلة (أتاز)، والأتازيون في تلك القرية من شهرزور وقرى أخرى يُسمون الآن (برازي). علماً أني زرت القرية وأجريت مقابلة صوتية مع (برازيين)، وبهذا ظهر أن عشيرة برازي الكُردية الكبيرة المقيمة في ولاية (أورفا- الرها) من كردستان تركيا وفي الجانب السوري أيضاً هم أتازيون (بنو عناز- قبيلة شاذنجان). ولا ندري في أي زمن شردت الى (أورفا) وبقي القليل منها الآن في شهرزور. هذا وإن قسماً آخر منها موجود حالياً في منطقتين من محافظة كردستان (محافظة سنه) في كردستان إيران، قسم في منطقة (مهريوان) وآخر في (هوباتوقرتوره). وقال (علي أكبر وقاي نكار) في كتابه الفارسي (حديقه ناصریه، ص٣١٨-٣١٩) أن تيمورلنگ هجر رئيسها (كهيا صالح) مع ألفي أسرة من برازي من البلاد العثمانية الى منطقة (سنه)، وإن رجالها الشجعان ذوو همة وظهرت من بينهم شخصيات بارزة منهم حاجي يعقوب الذي، قاوم آزادخان الأفغاني وأخيراً أسره آزادخان وقتله. ومرار الأيام تفرقت هذه العشيرة ورجع قسم منها الى البلاد العثمانية. هذا ويحتمل جداً أن القسم الأكبر قد تشرد أيضاً أمام تيمورلنگ الوحش الى أورفا ولعبت هذه القبيلة الكُردية دوراً سياسياً في التاريخ. وقد ألف الأستاذ المؤرخ الملا جميل الرويبياني كتاباً بعنوان (ميژووی=

قليلة. وقد ذكرت سابقاً أن حدود الدولتين كانت متصلة قبل سنة (٤٢٥هـ = ١٠٣٢م) في السواحل الشرقية لبحيرة وان، أي في الجزء الواقع بين مدينتي أرديش ومرادية (بركرا)، وإننا قلنا قبل السنة المذكورة أن البيزنطيين، كما ذكر ابن الأثير، إحتلوا مدينة بركرا (بهرگری) (٦) التي تسمى الآن مرادية أيضاً وهي من أفضية (وان)، أو أنهم إحتلوا في الفترة الواقعة بين (٤١٠-٤٢٥ هـ). وكانت المدينة تحت سيطرة أبي الهيجاء بن ربيب الدولة الهذباني، الذي أخذها سابقاً من الأرمن. وأكثر الإحتمالات أن حدود الدولتين كانت متصلة في المنطقة الواقعة جنوبي شرق (بحيرة وان) وأيضاً من مقاطعة هكارية من بلدة (مكس) الى الحدود الإيرانية-التركية الحالية. وفي الوقت الذي لم أجد فيه معلومات عن وضع هذه المنطقة في العصر الدوستكي، فإني أستبعد أن تكون المنطقة غير مرتبطة بإحدى الحكومتين أو مقسمة بينهما. وإن كان ابن الأثير يقصد إن التوسع الذي حصل للإمارة البختية (إمارة القسم الشرقي من بوتان التي مركزها جَرْدَقِيل = گورگیل) في وادي گویان الى منطقة خوشاب، (٧) كان في عهد الأمير موسك بن المجلى، فلا يُشك إذن أن حدودهما قد إتصلا فيما وراء خوشاب الداخلة ضمن الدولة الدوستكية، بإعتبارها كانت داخلة ضمن الإمارة البختية من إمارات الدولة الدوستكية.

لقد ذكرت بعض المصادر التاريخية وصول وفد رسمي من قبل الدولة الروادية الى الدولة الدوستكية في عهد الأمير پاد. فقد ذكر المؤرخ الإيراني أحمد كسروي أن: الأمير أبا الهيجاء الروادي أوفد أميراً كُردياً كان ابن أمير مدينة (خوي) الى (أباهونيك) سنة (٣٧٨هـ = ٩٨٨م)، أي الى الأمير پاد. ولما عاد الوفد وإقترب من خوي وجد رئيس الوفد في طرف إحدى القرى طفلاً أرمنياً جميل الصورة فأخذه، ولكن رجلاً أرمنياً يدعى (سركيس) جرد سيفه وقتله وأخذ الطفل الأرمني. فأعلم والد رئيس الوفد الأمير أبا الهيجاء بذلك وطلب منه مدينة خوي عن دم إبنة كما طالبه بأخذ ثأره من الأرمن. فجمع أبو الهيجاء الجيوش وزحف على منطقة (واسبوركان) الأرمنية، بيد إن أبا

=حسنة وهيهي وعهبيارى) أي (تاريخ الحسنويهه والعبارية)، وقد رجح فيه إسم (العبارية) بالعين المهملة والباء المشددة والراء المهملة على (العنازية) بالنون والزاء المعجمة والتي تعني بالعربية كثيرة العنز. وإستبعد الملا جميل وجود إسم بهذا المعنى لرجل كوردي (أو قبيلة كوردية خاصة في ذلك العهد)، ورأيه هذا سديد ولهذا رجح العبارية. وأظن أنه لو إطلع على إسم (آناز) في المخطوطة المشار إليها، لقال إن (عناز) تعريب للأسم الكُردِي (آناز). ويحتمل أن (آناز) كانت بطناً من شاذنجان وظهر منها حكام بني عناز أو إنه إسم حقيقي لوالد أبي الفتح محمد مؤسس تلك الحكومة، الذي هو والد الأمير أبي الشوك (فارس) الشهير، الذي ورد ذكره في الجزء الأول من كتابنا هذا. بخصوص إسم (عناز) أيضاً راجع هامش في موضوع (الزردشتية).

(٦) برکرا (بهرگری) راجع ابن الأثير، ج٨، ص٧ طبعة مطبعة الإستقامة. زيني دحلان الفتوحات الإسلامية، ص٣٣٣. مدينة برکري (بهرگری) تقع في شمال مدينة (وان) وهي مركز أحد أفضيتها وهي تتاخم قضاء أرديش (أرجيش) وكانت أرجيش تحت السيطرة الدوستكية. أما سبب ذلك فهو أنه حدث تنافر بين أبي الهيجاء وخاله وهسودان فطلب الأخير من البيزنطيين إحتلال المدينة ثم صالح بينهما الخليفة العباسي لكي يستعيدا المدينة لكنهما رغم مساندة المتطوعة لهما لم يتمكنوا من إستعادتها.

(٧) راجع باقوت الحموي، معجم البلدان، ج٤، ص٤٦١. خوشاب الآن مركز لقضاء تابع لولاية وان وهي تقع في القسم الجنوبي الشرقي لوان.

الهيحاء توفي أثناء حملته وكان كبير السن فإضطر جيشه الى التراجع<sup>(٨)</sup>، علماً إن كسروي قال: إن الأرمن كانوا يسمون پاد الكردي بـ"آباهونيك"، مع إنهم يطلقون هذا الإسم في الأصل على إقليم دياربكر والموصل، ولكنهم أطلقوه على پاد لكونه حاكم المنطقة.

أما العلاقات مع الدولة الشدادية، فكانت متينة وتشهد على ذلك المصاهرة بين الأسرتين الدوستكية والشدادية، حيث تزوج نصرالدولة بالأميرة "فضلونية" بنت أحد الأمراء الشداديين<sup>(٩)</sup>. من الجدير بالذكر أن الحدود الدوستكية والشدادية لم تكن متصلة، إذ أن الإمارات الأرمنية كانت تفصل بينهما.

أما عن العلاقات مع الدولة الحسونيهية، فلم نجد حولها أية معلومات ويحتمل جداً حدوث إتصال بين الأمير (پاد بن دوستك) والأمير بدر بن حسويه، وذلك في سنة (٣٧٣هـ = ٩٨٣م). وحينما إستولت الدولة الدوستكية على الموصل والمنطقة التابعة الى حدود تكريت وظلت تحت سيطرتها سنة وتقاربت حدودهما أو إتصلت (وكان الملك پاد يستهدف إحتلال بغداد وإخراج العراق من السيطرة البويهية) فلا يستبعد إذن حدوث الإتصال بأمراء المنطقة ومنهم الأمير (بدر) للحصول على تأييدهم.

أخيراً إن هذه الحكومات الكرديية ليست بمنأى عن الإنتقاد اللاذع بسبب عدم إندماجها وإتحادها في دولة كُردية شاملة. فلو كانت تلك الدول قد إتحدت في دولة واحدة، لأمكن لها الحفاظ على إستقلالها مدة أطول والتوسع الى خارج الوطن الكردي. فللشعب الكردي قوة جبارة إذا ما إتحد، غير إن الخلافات وعدم المناصرة والإتحاد هما اللذان أبقياه في جحيم التسلط والإستعباد من قبل الشعوب المجاورة. وهو ما عبّر القاضي (شهاب الدين ابن فضل الله العمري) المتوفي سنة (٧٤٩هـ) عنه خير تعبير حين قال: "الأكراد خلائق لا تُحصى وأمم لا تُحصر، فلولا أن سيف الفتنة بينهم مسلول يستحصد قائمهم وينبه نائمهم، لفاضوا على البلاد وإستفاضوا إليهم الطارف والتالد<sup>(١٠)</sup> ولكنهم رُموا بشتات الرأي وتفرق الكلمة. ولا يزال بينهم سيف مسلول ودم مطلول وعقد نظام محلول وطرف باكية بالدماء مبلول"<sup>(١١)</sup>.

(٨) أحمد كسروي، شهرياران كمنام، ج٢، ص٤٢ نقلاً عن المؤرخ الأرمني أسوغيك.

(٩) الفارقي، ص١٢١-١٢٢. راجع موضوع (أولاد نصرالدولة....).

(١٠) الطارف: المال الجديد الذي يكسبه الشخص. والتالد: المال القديم أي الذي خلفه آباؤه. وتستعمل الكلمتان للدلالة على المجد الحديث والقديم.

(١١) ابن فضل الله العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص٣٧ طبعة مصر، سنة ١٣١٢هـ. أبو العباس أحمد يوسف القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج٧، ص٢٨٣، نقلاً عن العمري.

## العلاقات مع الشعب الأرمني

لقد صادف نشوء الدولة الدوستكية العصر الذهبي للشعب الأرمني. فرغم أن البلاد الأرمنية لم تكن موحدة، إلا أنها كانت في أوج نهضتها وقوتها، لاسيما بعد إنتقال العاصمة الى "آني"<sup>(١)</sup>، وكانت أرمينيا آنذاك مقسمة الى إمارتين كبيرتين وهما الإمارة البكرادونية<sup>(٢)</sup>، التي كانت تعتبر الحكومة الشرعية لأرمينيا. وكانت حدود الإماراتين تمتد حتى إقليم (كرين) وعاصمته قاليقلا أي (أرضروم)، وكانت تلتقي بحدود الدولة الدوستكية في منطقة ملازگر (منازجر). ولعل نهر موراد (أرسناس) كان يشكل الحدود بينهما في هذه المنطقة.

أما الإمارة الثانية فكانت الإمارة الأرزرونية<sup>(٣)</sup>، وتعرف أيضاً بإمارة (فاسپورگان). وكانت في

(١) توسعت مدينة آني وازدهرت بعد أن إتخذها الأمير البكرادوني آشوت الثالث (٩٦١-٩٧٧م) عاصمة لأرمينيا أو لإمارته. وتُشاهد الآن أطلال هذه المدينة على ضفة نهر آراس في الجانب التركي وبمسافة حوالي (٤٠ كم) الى الجنوب الشرقي من مدينة(قرص)، وتحولت الى قرية (آني) الحالية. ولا يزال بعض من اثارها خالدة مثل الكاتدرائية والكنيسة الصغرى والقلعة وأجزاء من السور.

(٢) لا نعلم بالتأكد في أي سنة أسست الأسرة البكرادونية (البغرادونية) هذه الإمارة أو الحكومة. ولعل مؤسسها هو الأمير (آشوت الأول) الذي عاش في النصف الأخير من القرن التاسع الميلادي، حيث كسب ود الخليفة العباسي الذي لقبه بأمير الأمراء وإعترف به حاكماً على أرمينيا. ولما توفي تولى بعده ابنه (سباط)، ثم ابنه آشوت (آن شوط)، ثم أخوه عباس الأول، ثم آشوت الثالث. ومن أمرائها سنباط الثاني (٩٧٧-٩٨٨م) وجاجيق - غاغيك الأول (٩٩٠-١٠٢٠م) أخو سنباط الثاني. ولما توفي هذا حدث نزاع بين وارثه الشرعي وآشوت الرابع، وزاد في حراجه الموقف تدخل الكُرج (المجورجيون) وغارات السلاجقة على أرمينيا. فإنتهز الإمبراطور البيزنطي (بسيليوس) الفرصة لاستعادة نفوذه في الشرق (أرمينيا)، ونجح في بسط نفوذه على أجزاء منها وخلع بعض أمرائها. ولما توفي آشوت الرابع سنة (١٠٤٠م)، وكان قد تغلب على (يوجنا) بمساعدة البيزنطيين، حاول الإمبراطور (ميخائيل الرابع) ضم أرمينيا الى الإمبراطورية البيزنطية. فهاجم إمارة بكرادوني وحاصر (آني) ولكنه لم يستطع أن يحتلها. غير إن الإمبراطور (قسطنطين التاسع) أنهى هذه الإمارة سنة (١٠٤٤م)، وأعطى الأمير جاجيق الثاني أراض واسعة في إقليم كبادوكيا. وكانت الدولة البيزنطية قد وجدت من الضرورة بسط سيطرتها المباشرة على أرمينيا وتحصينها لتصبح ترسانة بيزنطية أمام الخطر السلجوقي. راجع: پول أميل، تاريخ أرمينيا، ص٢٧. راجع أيضاً رنسيمان، الحروب الصليبية، ص١٢٨. ودائرة المعارف الإسلامية، مادة أرمينيا. فيها أن (آني) تقع في الجانب الروسي وهو خطأ. وراجع أيضاً ستيفن رنسيمان، الحروب الصليبية، ج١، ص٥٧. و ك. ل. إستاجيان، تاريخ الأمة الأرمنية، ص١٩٤-١٩٦.

(٣) كانت أرمينيا متحدة في حكومة واحدة الى أن حدث إنشقاق بتأسيس الأسرة الأرزرونية إمارة في إقليم فاسپوركان، وحدث هذا في عهد سنباط الأول البكرادوني ملك أرمينيا. ودامت هذه الإمارة حتى سنة (٤١٢هـ = ١٠٢١م) أو الى هذه السنة بالذات، حيث لم يستطع آخر أمراءها سنحاريب (سنكريم) أن يحافظ على بلاده نتيجة المشاكل الخارجية، فسلمها الى الدولة البيزنطية وهاجر الى إقليم كبادوكيا ماوراء الفرات، حيث أعطاه بسيليوس أراض هناك مقابل بلاده. ولا نستطيع أن نحدد بلاد هذه الإمارة تحديداً دقيقاً، وفي دائرة المعارف الإسلامية، ج١، ص٦٤٧-٦٤٨ إن إقليم (فاسپوركان) يمتد من نهر (موراد) الفرع الشرقي لنهر الفرات الى آارات ونهر آراس والى مرند في شمال تبريز. وفي بعض المصادر الإسلامية أن (بسفرجان) وورد أيضاً (إسفرجان) وهو تعريب (فاسپوركان)، كورة من أرض آران ومن مدنها نشوى. راجع معجم البلدان، ج١، ص٤٢٢. ولعل حدود هذه الإمارة كانت تتصل بحدود =



كنيسة أني

أرمينية إمارات أخرى (٤)، منها إمارة السناسنة. وقد توصلت بعد بحث طويل الى أن السناسنة الأرمن كانوا يسكنون موش ومشارف الجبال الواقعة في جنوبها وغربها، والتي سماها الفارقي وغيره من الجغرافيين والمؤرخين بإسم السلسلة التي هي جزء من سلسلة طوروس (٥).

=الدولة الدوستكية في الشمال الشرقي من أريديش. وعلى كل إن منطقة (بايزيد) الى آراس كانت ضمن هذه الإمارة. وفي كتاب تاريخ الأمة الأرمنية تأليف الدكتور ك.ل. إستاجيان (ص١٩٣)، أن واسبوركان هي ولاية وأن الحالية وكانت تشمل مدينتي (وان) و(وسطان). وقد شيد الأمير الأرزروني (جاجيك) دير آختمار وزينه بأكثر من (٤٠٠) تمثال ورسوم آدمية وحيوانية ونباتية، وذلك في جزيرة آختمار الواقعة في بحيرة وان في غرب وسطان في فترة (٩١٥-٩٢١م). وقد زرته في آب عام ١٩٧٧ ونشرت بحثاً جيداً بخصوصه في مجلة (دهوك) العدد (٧) سنة ١٩٩٩.

(٤) ذكر بو أميل في تاريخ أرمينيا (ص٢٧): أن أرمينيا كانت الى أوائل القرن الحادي عشر الميلادي مقسمة الى أربع إمارات وهي: الإمارات المذكورتان وإمارة قار (ولعلها قارس) وإمارة لوري. غير إنه لم يحدد مناطق الإمارات الأخرتين ولعل إحدهما كانت إمارة السناسنة. وفي (الحروب الصليبية، ج١، ص٥٧) قال رنسيما أن أنه في سنة ١٠٦٤م سلم أمير قارس إمارته الى الدولة البيزنطية.

(٥) الفارقي، ص٤٦. بصدد السلسلة راجع مقدمة ابن خلدون، ص٦٧. ٦٨. ٦٩. راجع أيضاً ابن الأثير، الكامل، حوادث سنة (٤٢٧هـ)، حيث ذكر أن بلاد السناسنة مجاورة لخلاط وقريبة من الروم (البيزنطيين). ولهذا ظننت (وأخطأت) في الجزء الأول بقولي أن السلسلة التي ذكرها الفارقي هي جبل سيبان (سبحان داغ) وإن غاب الجوز هي مدينة (الجواز) الواقعة في سفح هذا الجبل العظيم والواقعة على شاطئ بحيرة وان. ولكن حسين سراج أوغلو الجغرافي التركي حدد مملكة غاب الجوز بمنطقة ساسون وموتكي في غرب بدليس وهو الصحيح، راجع كتابه: Dogho Anadolo ج١، ص٧٢. وفي شتاء ١٩٩٥-١٩٩٦ سمعت من بعض سكان ساسون من عشيرة (شيگو) أن مدينة ساسون تسمى حالياً بغاب الجوز، وسنذكر السلسلة وغاب الجوز في موضوع الحياة البشرية: العرب.

أما علاقات الدولة الدوستكية مع الإمارات الأرمنية، فكانت علاقة طيبة منذ نشوئها في عهد الأمير باد بن دوستك. ولاشك أن علاقاته قبل تأسيس دولته لم تكن جيدة مع الأرمن، لأنه كان يشن الغارات على حدود الإمبراطورية البيزنطية المتاخمة لحدود الأرمن وكردستان. ولهذا أتوقع أن علاقاته لم تكن حسنة مع الأرمن المرتبطين بالدولة البيزنطية الى حد كبير، ولعل بعض الأرمن في تلك الحدود كانوا يتعرضون لغاراته. ولكنه ومنذ أن عزم على تحرير كردستان الوسطى من سيطرة الدولة البويهية قام بتحسين علاقاته مع الشعب الأرمني، لكي يتفرغ لمجابهة الدولة البويهية القوية. هذا فضلاً عن أن تغيير سياسته العدائية مع الدولة البيزنطية وعقده إتفاقاً ومعاهدة معها كان له بدون شك تأثير طيب على علاقاته مع الشعب الأرمني والإمارات الأرمنية المرتبطة بالدولة المذكورة. فتأييدها للأمير الكردي ضد الدولة البويهية لا يتوقع بعده بقاء الأرمن في موقف عدائي منه. كما إن صداقة الأرمن له كانت على جانب كبير من الأهمية، إذ أن عداؤهم له كان يتطلب تجميد قسم كبير من قواته في مناطق أريش وخلاط وملازكر المتاخمة لأراضيهم خوفاً من إعتداءاتهم. و لم نعثر في الواقع على أي إشارة على سوء علاقة بين الطرفين أو أي إعتداء من الإمارات الأرمنية على حدود الدولة الدوستكية، في حين أنه كان منشغلاً بمجابهة البويهيين<sup>(٦)</sup>.

إثر مقتل الملك باد على أبواب الموصل، وفيما كانت فيه الدولة الدوستكية في ظروف حرجة بسبب المخاوف المتعلقة باحتمال تعرض البلاد للهجوم من الجنوب أو من الحمدانيين بمساعدة من العقيليين على بلادها وإجتياحها الى أبواب فارقين وديار بكر، وفي هذا الوقت هاجم الأمير الأرمني (داود) مدينة ملازكر (منازرد) الواقعة شمال بحيرة وان واحتلها في سنة (٣٨٠هـ = ٩٩٠م) بداية عهد الأمير حسن (أبي على بن مروان) ابن أخت باد<sup>(٧)</sup>.

في رأيي أن العلاقات الكردية-الأرمنية تحسنت فيما بعد، ولعل للهدنة التي أبرمها الأمير حسن مع الدولة البيزنطية بعد ذلك بسنتين تأثير في تحسين تلك العلاقات<sup>(٨)</sup>.

أما علاقة المصاهرة فيمكن إعتبارها أمراً حيوياً في العلاقات الدوستكية-الأرمنية، حيث تزوج الأمير حسن بنت (سنحاريب) ملك السنانة، وبعد مقتله تزوجها نصرالدولة على ما قاله الفارقي في ص ١٦٩.

لقد ظلت العلاقات في جو من الصداقة أكثر من أربعين سنة على ما يبدو، إذ لم نعثر على حادثة إعتداء واحدة من كل من الجانبين. وكان للسياسة الديمقراطية الدوستكية إزاء المسيحيين وبضمنهم

(٦) راجع الجزء الأول من موضوع معاهدة مع الإمبراطورية البيزنطية، ص ٦٢-٧١.

(٧) حسين حزني موكرياني، كردستان موكريان، ص ٢٤٥-٢٤٧، في هذا المصدر أنه كانت لداود إمارة في (دايك) الواقعة في شرق ملازكر. وفي سنة (٣٨٨هـ) هاجم الأمير الكردي مملان الهذلياني أرمنية بجيش كثيف إستهدف بالدرجة الأولى إحتلال منطقة دايك إنتقاماً من داود لهدمه جامع ملازكر ومستهدفاً تجديد عمارة مدينة غارن (أرضروم) التي هدمها البيزنطيون. ومن المحتمل أن داود هذا كان تابعاً للإمارة البكرادونية.

(٨) راجع الفارقي ص ١٦٩ موضوع: العلاقات مع الإمبراطورية البيزنطية.

الأرمن دور كبير في ترسيخ العلاقات بين الشعبين الكردي والأرمني. أما توتر العلاقات مع الساسنة، فكان أثناء النزاع الكردي - البيزنطي على الرها (أورفا) في سنة (٤٢٧هـ = ١٠٣٥م). فقد إعتدى الساسنة على الحجاج المسلمين القادمين من البلدان الشرقية والمارين بکردستان. ووقع الإعتداء أثناء مرور الحجاج بالمنطقة الواقعة بين أرديش وبدليس، حيث سلبوا ما بحوزتهم إضافة الى قتل بعضهم. فإستاء نصرالدولة من ذلك وأخذ يتخذ الإستعدادات اللازمة لغزو بلادهم، ولكن الساسنة خافوا العواقب الوخيمة وبدأو في التفاوض معه على أن يترك غزو بلادهم مقابل إعادة ما أخذوه من الحجاج، وإتفق الطرفان على ذلك وتصالحا<sup>(٩)</sup>.

في رأيي أن هذا الإعتداء وقع بإشارة من الدولة البيزنطية لتهديد الدولة الدوستكية من الشمال الشرقي أيضاً بتحريك الأرمن ضدها وللضغط عليها للتنازل عن الرها. ونستدل على هذا بما قاله ابن الأثير من أن الساسنة سلموا ما أخذوه من الحجاج الى الملك البيزنطي. ووقعت حادثة أخرى يعود سببها الحقيقي في رأيي الى السياسة البيزنطية. والحادثة هي قيام الوالي الدوستكي في الجزيرة بحملة تأديبية على الأرمن الذين كانوا تحت السيطرة الدوستكية في جنوب بحيرة وان على أغلب الإحتمالات. وحدثت هذه الحادثة أيضاً أثناء النزاع على الرها. ولذا نعتقد أن الدولة البيزنطية هي التي أشارت عليهم بالقيام ببعض الأعمال التي كانت السبب وراء الحملة المذكورة، وكان ذلك أيضاً أثناء النزاع على أورفا.

هذا وكانت إمارة الساسنة على جانب من القوة، فقد كان شعبها يثير مخاوف الدولة الدوستكية. ولهذا نرى مثلاً أن نصرالدولة صادر التاجر أبا بكر بن جري وإعتقله بتهمة التواطؤ مع ملك الساسنة. كما شيد نصرالدولة حصناً على حدوده مع الساسنة ليصبح سداً أمامهم. كما أن وفد فارقين المطالب بعزل الوالي أبي علي البلخي خوفاً ملكشاه من أن إقليم دياربكر متاخماً للساسنة والسكان مستدمرون من البلخي على ما ذكره الفارقي في (ص ٢٢٣). والجدير بالذكر أن نفوذ الساسنة قد توسع نحو الجنوب إثر سقوط الدولة الدوستكية، حيث إستولوا على ثلاثين قرية من منطقة (غاب الجوز)<sup>(١٠)</sup>، أي من منطقة ساسون وموتكي في غرب وشمال غرب بدليس وجنوب موش.

(٩) ابن الأثير، الكامل، حوادث سنة ٤٢٧هـ.

(١٠) الفارقي، ص ١٦٨، ٢٨٤. مخطوطة الأعلاق الخطيرة، ورقة ٩١.

## الفصل الثاني

### النظام السياسي والإداري

الإمارة، ولاية العهد، الوزارة، الحجابة، ديوان الرسائل والإنشاء، الحسبة، الأوقاف.

القضاء، الخطابة، النظام المالي، العملة الدوستكية، القوات المسلحة

### النظام السياسي والإداري

إن الدولة الدوستكية الكردية كأية دولة متقدمة في عصرها كانت لها أنظمتها السياسية والإدارية والعسكرية. وكانت أنظمتها بطبيعة الحال متأثرة أو مستمدة من الأنظمة المتعارف عليها في الدول المعاصرة لها، ولاسيما الدول الإسلامية وفي مقدمتها الدولتان العباسية والفاطمية. فكما معروف أن الدول وفي أي عصر كان، حتى في عصرنا هذا، تتأثر بأنظمة وقوانين الدول المعاصرة لها وتستمد منها ما تراه مناسباً وذو فائدة لها ولشعبها. وقد ذكر الفارقي أن الوزير أبي القاسم المغربي وكان عالماً وفاضلاً: "قد جمل ولاية نصرالدولة وجعل لها الشأن العظيم ورتبها وقررها على قرار مصر والعراق" (١).

أي إن هذا الوزير بالرغم من قصر مدة وزارته نظم شؤون الدولة الدوستكية الإدارية وإرتقى بها الى مستوى الدولة الفاطمية في مصر والدولة العباسية في العراق. فأدخل فيها من النظم والقوانين الفاطمية والعباسية ما لم يكن فيها سابقاً. يذكر أن الوزير المغربي كان ذا خبرة واسعة في الشؤون الإدارية والدولية والنظم والقوانين السياسية والعسكرية في عصره. وقد إكتسب تلك الخبرة بحكم ممارسته العملية وتوليه المناصب العالية، حيث كان رئيساً لديوان الزمام في الدولة الفاطمية عندما كان أبوه وزيراً فيها وتوليه الوزارة في الدولتين البويهية والعتيلية. ولكن ذلك لايعني أن الوزير المغربي أدخل كافة النظم والقوانين الموجودة في الدولتين الفاطمية والعباسية الى الدولة الدوستكية، وأن هذه الأخيرة قد أخذت حتى القوانين الجائرة أو أنها فرضت على شعبها الضرائب التي كانت موجودة في مصر والعراق. فلاشك أنه كانت للدولة الكردية قوانين وأعراف خاصة بها مستمدة من بيئة كردستان الإجتماعية والإقتصادية والعقائدية (الدينية). أي كانت لها قوانين وسياسة خاصة تجاه المسلمين والمسيحيين والزردشتيين (البرسيين) واليهود والأقليات القومية، ولاسيما القوميتين الأرمنية واليونانية غير الموجودتين في مصر والعراق. كما كانت للدولة الدوستكية نظم وأعراف تختلف في جوانب عديدة عن الموجودة في الدول الأخرى، كسياستها المالية والإقتصادية. فالتعامل بالدينار

(١) الفارقي، ص ١٣٨.

البيزنطي على نطاق واسع في الدولة الدوستكية من أبرز أمثلة ذلك الإختلاف، الذي إتسم بوجود أنظمة وقوانين خاصة مرنة وديمقراطية ومنسجمة مع سياستها الداخلية، التي لم يكن لها مثيل في سياسات الدولة الفاطمية أو العباسية أو البويهية وكذلك السلجوقية، لاسيما في عهد الأمير نصرالدولة وإبنه نظام الدين البالغ مدة (٧١) سنة.

هنا تبرز مسألة يجب شرحها بشكل موجز، ألا وهي أن الدولة الدوستكية كانت تابعة للدولة العباسية وشعار التبعية التقليدي والقانوني هو إقامة الخطبة للخليفة العباسي، أي ذكر إسمه والدعاء له في خطبة الجمعة من قبل الخطيب بجانب إسم الأمير الحاكم وكتابة إسم الخليفة كذلك على النقود. وكانت الدولة الدوستكية تقيم شعار التبعية إذ نجد مثلاً إسم الخليفة العباسي على النقود الدوستكية. ولكن هذه التبعية لم تكن من الناحية الشرعية والقانونية الإسلامية سوى تبعية نظرية. فالدولة لم تكن تخضع للخلافة أو الدولة العباسية في تخطيط سياستها وإدارة شؤونها. وتفسير ذلك أن الشريعة الإسلامية كانت تلزم المسلمين كافة، بمن فيهم أمراء وولاة الأقاليم، تقديم الطاعة لإمام المسلمين الذي كان يمثله الخليفة، ولو أن شروط الخلافة لم تكن موجودة فيه.

في الواقع كان الملوك والأمراء المسلمون في شتى أرجاء البلاد الإسلامية يعتبرون طاعة الخليفة بعد تأسيس الدولة العباسية أمراً شرعياً من الناحية الدينية، وكانوا يقيمون شعار الطاعة. وبخلاف ذلك كان الملك أو الأمير وحكمه يعتبر خارجاً على الشرع وحكمه غير شرعي. ولهذا فإن الدول التي نشأت في البلدان الإسلامية كانت تقيم الخطبة للخليفة وتعترف بزعامته من الناحية الروحية، ولو كانت غير خاضعة له في إدارة شؤون بلادها. ومن هذه الدول: الدولة السلجوقية والغزنوية والطورونية والأيوبيية من الدول الإسلامية القوية. فهذه الدول إضافة إلى إقامتها الخطبة للخليفة العباسي، كانت تنقش إسمه على نقودها. وكان إرسال الخليفة بدوره اللقب والتوقيع والخلع إلى ملوك وأمراء الأقاليم الإسلامية، يعد إعتراضاً منه بشرعية حكوماتهم. وكانت تلك الدول والإمارات تكتب على آثارها أحياناً إسم الخليفة أو صفة "أمير المؤمنين" فقط. فبالقرب من باب الرض في فاروقين مثلاً كتابة لصالح الدين وصف نفسه فيها بـ(مغيث الخلافة) و(محيي دولة أمير المؤمنين) أي دولة الخليفة العباسي (٢).

وهناك في كتابات دياربكر وفارقين أمثلة كثيرة من هذا، وعلى هذا الأساس كانت تبعية الدولة الدوستكية للدولة العباسية. فالأولى وإن لم تكن من الدول كبيرة الحجم، إلا أنها كانت دولة مستقلة وذات سيادة كما مر التفصيل في بداية الفصل الأول. والجدير بالذكر أن الملوك الدوستكيين أطلق

(٢) نص الكتابة وهي كوفية مزخرفة جميلة: "بسم الله الرحمن الرحيم، لا إله إلا الله محمد رسول الله مما أمر بعمله مولانا الملك الناصر العالم العادل المؤيد المظفر المنصور المجاهد المرابط... صلاح الدنيا والدين سلطان الإسلام والمسلمين باسط العدل في العالمين مجد الأمة مغيث الخلافة صاحب ديار مصر وزبيد وعدن ويمن والشام ودياربكر أبو المظفر يوسف بن أيوب محيي دولة أمير المؤمنين". الكتابة من (ص٣٦٦) من Diarbakiir Tariikhi، لبيسان أوغلو.

عليهم لقب (الأمير)، مثل كثير من ملوك الدول المختلفة كالطولونيين والإخشيديين في مصر والغزنويين، رغم تلقب (السلطان) محمود الغزنوي بملك الملوك وكذلك السامانيين والحمدانيين والأمويين في الأندلس. إلا أن مؤسس الدولة الدوستكية أطلق على نفسه لقب پاد (PAD) بمعنى الملك أو الحاكم.

## الإمارة

كان الأمير الشخص الأول في الدولة والحاكم الأعلى المهيمن على السلطة وله أوسع السلطات، وله الحق وحده في إقرار أمور عديدة هامة: كإعلان الحرب وعقد الصلح وتعيين ولي العهد وإيفاد الممثلين الى الدول ورسم سياسة الدولة بصورة إجمالية وينتهي اليه حسم ما يعرض عليه الوزير من القضايا الهامة. وكان الإعلان عن تنصيب الأمير الدوستكي في الإمارة يتم في إجتماع كبير واسع يحضره الوزير، وقائد الجيش، والأمراء، وكبار شخصيات العاصمة، وأبناء الأسرة الدوستكية الحاكمة كما كان يحضره القاضي، والشهود، وكذلك الشعراء والقراء لينشدوا أناشيد التهنئة بالولاية والحكم<sup>(١)</sup>.

أما المنجمون فكانوا يحضرون مراسيم تنصيب الأمير في بعض الأحيان، ويكون للمنجم رأي بعد أن يأخذ الطالع في تحديد يوم الإعلان الرسمي وجلس الأمير في الحكم، كما حدث في تنصيب الأمير ناصرالدولة منصور. حيث أخذ المنجم الشهير (إبن عيسون) الطالع، فلم ير الإعلان عن تأميره وتعيينه في الإمارة إلا بعد ثلاثة أيام من وفاة والده نظام الدين<sup>(٢)</sup>. فتم فعلاً إرجاء جلوس الأمير على التخت (حسب تعبير الفارقي) الى اليوم الذي حدده المنجم إعتقاداً برأيه.

وكان الوزير أو الحاجب (أي للملك السابق) هو الذي يعلن عن تأمير الأمير الجديد ويخلع عليه زي الإمارة ويجلسه على التخت أي عرش الإمارة. ثم كان المجتمعون يسلمون عليه بالإمارة ويوسم بالملك، كما أجلس الحاجب مَم (مهم) (مهد الدولة) في الإمارة<sup>(٣)</sup>، والوزير ابن جهير (نظام الدين)، والوزير أبو طاهر الأنباري (ناصرالدولة) منصور، ثم إن الأمير كان يغير ثيابه ويلبس ثياب العزاء ويترك السرير ويجلس على الأرض بدون بساط، فيعود الشعراء والقراء من غناء أناشيد الهناء الى إنشاد المراثي<sup>(٤)</sup>، ثم يُشيع جثمان الأمير المتوفي الى مثواه الأخير. والراجح أن الأمير كان يؤدي

(١) تاريخ الفارقي، ص ١٢٨، ٢٠١، ٢٠٢.

(٢) تاريخ الفارقي، ص ٢٠١.

(٣) بين لنا إيليا برشنايا مطران نصيبين اليوم الذي تولى فيه مهد الدولة الحكم، وهو يوم الخميس السابع من ذي القعدة من سنة (٣٨٧هـ). وذكر إنه كان حاكماً في مدينة الجزيرة، ولما سمع نبأ إغتيال أخيه (في أوائل ذلك الشهر) أسرع منها الى فارقين. أما الفارقي فذكر انه كان يرافقه أثناء سفره الى ديار بكر (آمد) ولم يشر الى أنه كان حاكماً في الجزيرة. ولعل ما قاله إيليا هو الصواب لأن الحادثة وقعت في زمنه. راجع ص ٢٠٠-٢٠١ من تاريخ إيليا ترجمه من السريانية الى العربية الدكتور يوسف حبي.

(٤) الفارقي، ص ٧٧، ١٢٨، ٢٠١، ٢٠٢. من المحتمل ان يكون المقصود بالقراء في كلام الفارقي (ص ٢٠٢) ما هو=

اليمن أمام الحاضرين بضمنهم القاضي والشهود، الذين كانوا يسجلون كما أرى كتاباً بتولي الأمير، على أن يكون مخلصاً للدولة والشعب وأن يعمل لخيرهما. وكذلك أدى (نصرالدولة) في مدينة (أرزن - غرزن) اليمن أمام خواجه أبي القاسم الأصفهاني وبحضور والده مروان وأمه (فهم)، كما أداها أمام الجموع المحتشدة في أرزن والمتكونة من سكانها والأمراء وقادة وأفراد الجيش الحاضرين هناك، ورؤساء ورجال العشائر المسلحين الذين تقاطروا على أرزن لنصرة الأمير على (شيروه). كما إن أبا القاسم والحاضرين أدوا اليمن أيضاً وحلفوا أن يكونوا مخلصين للأمير والدولة (٥).

هكذا كانت مراسم تنصيب الأمير الدوستكي أميراً على كردستان الوسطى، وقد خلدها لنا المؤرخ الكرديستاني أحمد بن يوسف الفارقي. وقد ذكرنا نص ما قاله بصدد تنصيب كل من الأمير محمد الدولة ونصرالدولة ونظام الدين ومنصور، فراجع هذه المواضيع في الجزء الأول. يذكر أن اثنين فقط من الملوك الدوستكيين توليا الحكم في ظروف إعتيادية إثر وفاة الأمير السابق وهما نظام الدين ومنصور. أما أبو علي حسن ومهد الدولة سعيد ونصرالدولة، فقد أخذوا بزمام الحكم في ظروف غير إعتيادية أي إثر إغتيال الأمير السابق. يذكر أن الأمير الدوستكي كان يُلقب أحياناً من قبل الخليفة أو الوزير أو الحاجب كالأمير أحمد بن مروان بن كك (كهك) الذي لقبه الخليفة العباسي القادر بالله سنة (٣٠٤ هـ = ١٠١٣ م) بنصرالدولة، كما لُقّب الحاجب مَم (مهم) الأمير سعيد بن مروان بمهد الدولة. وقال الفارقي أن الأمير سعيد هو أول من لُقّب من بني مروان (٦). وتجدر الإشارة إلى أن كل من تولي الحكم من الدوستكيين وصف بـ(الأمير) سواء في المصادر التاريخية أو في الوثائق، أي كما ورد في الكتابات الموجودة على الآثار العمرانية مثل سور دياربكر وجسر دجلة عند دياربكر، كما سيأتي نص الكتابات في موضوع الآثار العمرانية (٧).

ونستثني من التعميم المذكور نظام الدين فإنه وبالإضافة إلى وصفه بالأمير، فقد وصفه الفارقي بـ"السلطان" وذكر أن الوزير نظام الملك الطوسي لقبه بسلطان الأمراء، وذلك حين قدم إلى فارقين سنة

=متفق مع ما قاله الفلقشندي في صبح الأعشى، ج٣، ص٤٨٨، أي أن المقصود بهم من يسمون قراء الحضرة، إذ كان للخلفاء العباسيين قراء يرافقونهم في سفراتهم ومجالسهم، وكان هؤلاء يأتون في مجالس الخلفاء بأبيات قرآنية مناسبة للمقام.

(٥) الفارقي، ص٩٥.

(٦) نفس المصدر، ص٧٧.

(٧) وُصف العديد من ملوك الدول الإسلامية بالأمراء، فقد أطلق لقب (الأمير) على الطولونيين والإخشيديين، رغم تمتع مصر بالإستقلال في عهدهم. كما أطلق اللقب على الغزنويين رغم تلقيب محمود الغزنوي بملك الملوك، وكذا أطلق على السامانيين والحمدانيين وكذا على الأمويين في الأندلس إلى القرن الرابع الهجري/ القرن العاشر الميلادي. راجع حسين الباشا، الفنون الإسلامية، ج١، ص١٢١ و١٣٢، ومادة (الأمير) من ص١١٥-١٩١. الجدير بالذكر إن أول من تلقب بلقب (الملك) كان عضد الدولة البويهية. لقد وصف الأمير الدوستكي بـ(الملك) من قبل بعض المؤرخين، ولكن لم يقرنوه مع إسم الأمير وإنما قالوا مثلاً "كان نصرالدولة ملكاً حازماً". وعلى سبيل المثال راجع عبارة الخزرجي التي أدرجناها في الجزء الأول ص٢٦٥. ولهذا وصفناه أحياناً بالملك مثل قولنا "الملك الدوستكي".

(٨) (١٠٧١ = ٤٦٣ هـ).

لم يكن نظام الحكم في الدولة الدوستكية كما يظهر وراثياً في عهد كل من الأمير ياد بن دوستك مؤسس الدولة والأمير أبي علي والأمير محمد الدولة. ولكن الملاحظ أن حكم كل واحد من هؤلاء لم ينته بطروف إعتيادية، بل إنتهى بقتل كل واحد منهم. هذا فضلاً عن أن محمد الدولة لم يعقب ذرية، أما الأمير ياد فلم أجد إشارة فيما إذا كان قد ترك ذرية أم لا؟ أما الأمير أبو علي حسن فقد خلف ابنه الفضل أو (سنحاريب) الذي لم يتولّ الحكم بعد مقتل والده، لأنه عمه محمد الدولة هو من تولى الحكم، وأغلب الظن أنه كان غير قادر على الأخذ بزمام الحكم لصغر سنه (٩).

أما الأمير الرابع نصرالدولة بن مروان، فإنه جعل الحكم وراثياً. إذ أنه عهد بالحكم من بعده الى ابنه الثالث نصر (نظام الدين) وجعله ولياً للعهد، لأنه كان "ذا عقل ورأي وحزم وتدابير فولاه عهده من بعده لعقله ورأيه" (١٠). وقد عهد نظام الدين بالحكم الى ابنه الأكبر منصور (١١)، الذي تولى الحكم سنة (٤٧٢ هـ = ١٠٨٠ م) والذي سقطت الدولة في عهده.

لقد إقتدت الدولة الدوستكية بالدول المعاصرة لها كالدولة العباسية والفاطمية في إستحداث الحكم الوراثي المتمثل في (ولاية العهد). ولعل نصرالدولة وجد أن من الضروري إستحداث ولاية العهد، لذلك عهد بالحكم الى أحد أبناءه ورشحه ليحكم من بعد وفاته، وذلك خوفاً من احتمال نشوب نزاع على الحكم بين أبنائه لكثرتهم، لأنه كما قال الفارقي رزق أكثر من أربعين ولداً ذكر وخلف أكثر من عشرين منهم عند وفاته. (١٢)

## الوزارة

إستحدثت منصب الوزارة في الدولة الدوستكية في السنة الثانية من تأسيسها. فعندما إحتل الأمير (ياد) مدينة الموصل سنة (٣٧٣ هـ = ٩٨٣ م) إتخذ (أبا المطرف) عامل الدولة البويهية على الموصل، وزيراً له، وكانت لهذا مخبرات سرية مع الأمير ياد (١).

(٨) الفارقي، ص ١٨٨.

(٩) بين المطران إيليا يرشنايا اليوم الذي تولى فيه محمد الدولة الإمارة وهو اليوم السابع من ذي القعدة من سنة (٣٨٧ هـ) وكان يوم الخميس. راجع تاريخ إيليا، ص ٨٣.

(١٠) الفارقي، ص ١٧٧، ١٧٩.

(١١) الفارقي، ص ٢٠١، ٢٠٢.

(١٢) الفارقي، ص ١٧٨.

(١) الروذراوي، ذيل تجارب الأمم، ص ٨٥.

فأبو المطرف هو أول من تولى الوزارة في الدولة الدوستكية، ولكننا لا نعلم عن مصيره شيئاً بعد إندحار القوات الدوستكية في السنة التالية. إذ لا نعلم هل رافق ياد أم إنه وقع في أيدي البويهيين؟ ومن هذا التاريخ الى نهاية عهد محمد الدولة لا نجد ذكراً لمنصب الوزارة أو للوزير، ما يدفعنا للإعتقاد بأنهما قد ألغيا. وخلال تلك الفترة كان الأمير أبو الفوارس بن دوستك (أخو ياد) يقوم بالمهام التي كانت من إختصاص الوزير عادة. أي كان يشرف على شؤون الدولة بعد الأمير، فكان يدير الشؤون الإدارية للدولة، كما كان والياً على العاصمة فارقين، بينما "كان ياد منشغلاً بفتح البلاد والعساكر، وبقي أبو الفوارس بميفارقين"<sup>(٢)</sup>. كما قام بنفس تلك المهمة في تلك الفترة الحاجب مَم (مهم)<sup>(٣)</sup>.

ومن بداية عهد نصرالدولة من نهاية سنة (٤٠١ هـ = ١٠١١ م) وحتى سقوط الدولة للمرة الثانية في سنة (٤٨٦ هـ = ١٠٩٤ م)، تولى الوزارة على التوالي: أبو القاسم الأصفهاني، وأبو القاسم المغربي، وإبن جهير، وكذا أبو نصر المنازي عند معظم المؤرخين. غير أن الفارقي ذكر أن (إبن بركة ناظر ديوان الجباية)، هو الذي قام مقام الوزير بعد وفاة المغربي الى أن تولى الوزارة إبن جهير<sup>(٤)</sup>، وتولى هؤلاء الوزارة لنصرالدولة.

وتولى الوزارة لنظام الدين أيضاً إبن جهير، وأبو الفضل بن عبدالكريم الأنباري المتوفي سنة (٤٥٨ هـ)، ثم إبنه زعيم الدولة أبو طاهر سلامه. بينما شغل الوزارة أيضاً أبو طاهر مدة لناصرالدولة منصور، ثم شغلها الطبيب المسيحي أبو سالم (الفضل)، وأخيراً تولاها العالم والشاعر إبن الأسد الفارقي<sup>(٥)</sup>.

أما الوزارة من حيث سلطتها ودائرة أعمالها، فإنها وكما وردت في المصادر التاريخية على نوعين:

## ١- وزارة تفويض

وهي أن يفوض الملك الى الوزير سلطات واسعة جداً في إدارة شؤون البلاد، فلوزير التفويض مثلاً الحق في تعيين الولاة والموظفين وعزلهم وصرف الأموال والرواتب لمن يحب ومنعها وقطعها عن من يريد. وله كذلك إطلاق سراح المسجونين ومصادرة الأموال (وله حق النظر في المظالم، وتقليد متول، وإقامة متصرف، وتدريب جيش وحرب، والتصرف في بيت المال) ولكن لا بد من عرض كل هذه الأمور على السلطان للموافقة وله رفض ما يشاء. ويرى قاضي القضاة الماوردي أن هذه الوزارة أفضل كي يشارك الوزير الإمام في إدارة الشؤون، وأصح من أن يتفرد الإمام (الملك) برأيه فيكون بهذه الوزارة أبعد عن الوقوع في الخطأ<sup>(٦)</sup>.

(٢) الفارقي، ص ٥٢.

(٣) الفارقي، ص ٦٦. ٧٧.

(٤) الفارقي، ص ١٤٧.

(٥) راجع التفاصيل في مواضع وزارات هؤلاء كل على حدة في الجزء الأول.

(٦) الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص ٢٢.

## ٢ - وزارة تنفيذ

ليس لهذه الوزارة سوى تنفيذ أوامر الملك. وليس لوزير التنفيذ سلطات واسعة كوزير التفويض ووزارته ضعيفة، لأن الوزير ليس إلا واسطة بين الملك والناس. كما إن وزير التنفيذ واسطة بين الملك وبين الولاة، فهو لذلك معين على تنفيذ الأمور وليس بوالٍ عليها. ويجب أن تجتمع في وزير التنفيذ سبع صفات وهي: الأمانة والصدق وقلة الطمع وأن يسلم فيما بينه وبين الناس من عداوة وشحناء وأن يكون يذكر ما يؤديه ويعلم الخليفة أو الملك لأنه شاهد وعليه أن يكون ذكياً فظناً وأن لا يكون من أهل الأهواء<sup>(٧)</sup>.

هذا وكان البعض من وزراء الدولة الدستورية وزراء تفويض، كما يفهم من كلام الفارقي بصدد وزاراتهم كأبي القاسم الأصفهاني، الذي منحه نصرالدولة سلطات واسعة "وردّ الأمور كلها إليه وحصل الأمير لا يفعل شيئاً إلا بأمره ورأيه"<sup>(٨)</sup>.

فهذا الوزير الذي لم يكن نصرالدولة يقدم على أمر هام أو يقره إلا بموافقته ليس إلا وزير تفويض. وكان الأمير الدستوري يثق به ويعتمد عليه إلى أبعد الحدود، وكيف لا فالأصفهاني كان صاحب الفضل الأول في إنقاذ الحكم الدستوري من الزوال على يد (شيرويه بن مم)، كما مر بالتفصيل في الجزء الأول. أما الوزير أبو القاسم حسين بن علي المغربي، فقد ذكر الفارقي أن نصرالدولة "ردّ الأمور جميعها إليه"<sup>(٩)</sup>. ولكن لم تكن ثقته به في مستوى ثقته بالأصفهاني، لاسيما أن المغربي كان معروفاً بحبه لإثارة الفلاقل والفتن، لذا لا أستطيع أن أقول بأنه كان وزير تفويض ولا أستطيع أن أجزم بذلك. أما فخر الدولة محمد بن محمد بن جهير الموصلية، فقد قال الفارقي أيضاً أن نصرالدولة "ردّ إليه الأمر فحصل العقد والحل وفوضت إليه جميع الأشغال..."<sup>(١٠)</sup>. مع العلم إن ورود كلمة "فوضت" ومشتقاتها ليست دليلاً على أن الوزير وزير تفويض، حتى وإن قال الملك للوزير عند تعيينه "فوضتكم وزارتي". لأن وزارة التفويض تحتاج إلى كتابة عقد بذلك بين الملك والوزير<sup>(١١)</sup>.

(٧) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٥-٢٦. راجع أيضاً الوزير أبو سالم النصيب، محمد بن طلحة، العقد الفريد للملك السعيد، ص ١٤٦، طبع سنة ١٣١٠هـ. وأبو يعلى محمد بن الحسين الحنبلي (ت ٤٥٨هـ) الأحكام السلطانية، طبع ١٩٣٨: موضوع الوزارة. وابن خلدون، مقدمة، ص ٢٣٩. وراجع كذلك: جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، ج ١، ص ١٣٧. حسن إبراهيم وعلي إبراهيم، النظم الإسلامية، ص ١٥٣. ناجي معروف، المدخل إلى الحضارة العربية، ص ٣٥. توفيق البيزكي، الوزارة ونشأتها وتطورها في الدولة العباسية، ص ٢٨٦. حسن أحمد وأحمد إبراهيم، العالم الإسلامي في العصر العباسي، ص ١٤١.

(٨) الفارقي، ص ١٠٢.

(٩) الفارقي، ص ١٣٠.

(١٠) الفارقي، ص ١٥١.

(١١) الوزير أبو سالم، العقد الفريد للملك السعيد، ص ١٤٦.

وعلى هذا فإن ما نقوله في كون الوزير وزير تفويض أو تنفيذ، إنما هو رأي نستمدّه من سلطات الوزير دون أن يكون لدينا دليل قاطع على ذلك. وهنا وصلت الجولة الى الوزير الطبيب أبي سالم، الذي قال الفارقي أن الأمير ناصرالدولة: "ولّى الأمور كلها أبا سالم الطبيب نال ثقة الأمير وزوجته والدولة كلها بحكم أبي سالم وزوجته" (١٢).

ولما سمع ناصرالدولة منصور بإقتراب الجيوش السلجوقية من البلاد لإحتلالها سنة ٤٧٦هـ = ١٠٨٤م)، سلم أمر الدولة الى وزيره وجعله نائباً عنه وتوجه الى بلاط السلطان (ملكشاه) في أصفهان للتفاوض معه "...رتب أمر البلاد وسلمها الي أبي سالم وزوجته وأمر الجند والناس بالإتقياد الي أمره وألا يُخالف" (١٣).

وأخيراً كانت الدولة تختار لمنصب الوزارة شخصيات إدارية وسياسية كفوءة. وكان كل من الوزير أبي القاسم المغربي وابن جهير من الشخصيات المعروفة في التاريخ وقد تولى كلاهما الوزارة في بغداد. وقد أثنى الفارقي على الوزير أبي القاسم الأصبهاني وأبي الفضل الأنباري وأبي طاهر الأنباري. وكان أبو الفضل قد مارس وظيفة إدارية في الدولة العقيلية، وأما الأصبهاني فكان يُلقب بـ"شيخ الدولة" حتى قبل أن يتولى الوزارة وكان ذا رأي وكفاءة. وأما الشاعر (ابن الأسد الفارقي) فكان شهماً جسوراً محبوباً من قبل الطبقة الوسطى والكادحة في فارقين وبين المعنيين بالأدب والعلوم العربية، وكان له تلاميذ يشدون أزره. أما أبو سالم فكان من أطباء الدولة، ولكن الفارقي ينتقده على سياسته. ولعل ذلك غير خالٍ من تعصب الفارقي الديني، حيث إن أبا سالم كان مسيحياً. إلا أن الفارقي كان صائباً في إنتقاده ذلك، وذلك بسبب تقدير الوزير الخاطيء في مقاومة الجيوش السلجوقية الى مدى أبعد، حتى إذا دام الحصار السلجوقي عشر سنين أخذ الأمير ناصر بتقديره فرفض إقتراح السلطان ملكشاه بتقسيم البلاد الدوستكية (١٤).

وكان أبو سالم يكره السلاجقة مثل سيده، لأنهم كانوا يضطهدون المسيحيين ويحرمون عليهم إشغال الوظائف في دولتهم.

### ٣- الحجابة

يدعى صاحب هذه الوظيفة بـ"الحاجب" وهو الواسطة بين الملك والناس، وهو الذي يعد مواعيد مقابلات الملك وماهو من هذا القبيل، وربما يستشير الملك في قضايا هامة ويوسع سلطاته. لقد إتسعت سلطات الحاجب الى سلطات الوزير في بعض الدول في القرون الوسطى. وقد وجدت بأن هذه الوظيفة قد تطورت في دول مختلفة حتى صارت في فترة من فترات العهد السلجوقي واسطة بين

(١٢) الفارقي، ص ٢٠٦.

(١٣) الفارقي، ص ٢٠٨.

(١٤) راجع الجزء الأول، ص ٣٠١ و ٣٠٥. والأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة (ورقة ٩٤) لابن شداد الحلبي.

السلطان والوزير، حيث كان الحاجب يتلقى الأوامر منه رأساً ويبلغه الى الوزير (١٥). ويقابل الحاجب في عصرنا هذا السكرتير أو رئيس التشريفات.

لقد إعتبر المفكر ابن خلدون هذه الوظيفة مثل الوزارة والوظائف الأخرى من حضارة الدولة. فقال إنه لم يكن "في دول المغرب وأفريقيا ذكر لهذا الإسم (أي الحاجب) للبدأة التي كانت فيهم" (١٦). وكانت وظيفة "الحجابه" موجودة في الدولة الدوستكية الكردية، ولعل أول حاجب فيها هو (عبدالله) الملقب بـ(عروس الخيل). وكان هذا كما يظهر من لقبه من خيرة الفرسان الكرد ومن خيرة قادة الجيش الدوستكي. وقد صرح الوزير أبو شجاع الروذراوي بأنه كان حاجب ياد وجزع عليه الأمير لما سمع بمقتله في معركة الموصل سنة (٣٨٠هـ = ٩٩٠م)، وأثر عليه مقتله وكان من نتائج المعركة الفاشلة قتل الأمير ياد نفسه، بعد سقوطه على الأرض أثناء إنتقاله من ظهر فرس الى أخرى وكسر ترقوته (١٧) وكان ضخيم الجسم.

وفي عهد الأمير حسن (أبي علي) كان الحاجب (مَم-مهم) و"كان شيخاً قد حنكته التجارب" (١٨)، ويُفهم من كلام الفارقي أن ابنه (شيره) كان حاجباً هو الآخر للأمير حسن (١٩). أما في عهد الأمير محمد الدولة، فقد ذكر الفارقي أنه لما تولى الحكم إستحجب شيره، أما مَم الذي "أجلس الأمير سعيد في الإمارة ولقبه بمهد الدولة" (٢٠)، فيُحتمل أنه ظل حاجباً أيضاً. علماً إنه حدث أن كان للأمير أو الملك الواحد أكثر من حاجب. فقد كانت وظيفة (حاجب الحاجب) موجودة في الدولة العباسية (٢١)، أي إن أحد الحاجب كان يصبح في مركز أعلى، خلافاً لما ذكرته في الجزء الأول (ص ١٣١) من الدولة الدوستكية.

أما في عهد كل من الأمير نصرالدولة ونظام الدين ناصرالدولة، فلم نجد ذكراً للحاجب ما عدا إشارة وردت في إحدى رسائل المؤيد في الدين الشيرازي المرسله الى نصرالدولة، وفيها إنه إستلم

(١٥) الدكتور حسن باشا، الفنون الإسلامية، ج ١، ص ٣٨٥.

(١٦) مقدمة ابن خلدون، ص ٤٤١. بخصوص الحجابه راجع ابن الأزرقي، بدائع السلك في طبائع الملك، ج ١، ص ٢٦٩-٢٧٤.

(١٧) الروذراوي، ذيل تجارب الأمم، ص ١٧٦. معنى عروس الخيل بالكردية (بوكاسواران) يحتمل أن لقب عروس الخيل تعريباً للقب الكُردي (بوكاسواران) الذي يطلقه الكُرد على من هو أكثر كفاءة من كافة الفرسان وهو لقب مازال حياً في كردستان تركيا حتى الآن.

(١٨) الفارقي، ص ٦٦ و ٦٧.

(١٩) نفس المصدر، ص ٧٥ و ٧٦. ذكره إيليا برشنايا بإسم (شيروين). راجع تاريخ إيليا برشنايا، ص ٨٤، المسمى (كتاب الأزمنة).

(٢٠) الفارقي، ص ٧٧.

(٢١) حسن الباشا، الفنون الإسلامية، ج ٣، ص ٣٨٠.

رسالته أي رسالة نصرالدولة من أحد حجابيه المقربين (٢٢). مع أن هذا لا يعني هنا الحجابة الرسمية وأنه كان حاجباً رسمياً.

أما إذا نظرنا إلى سلطة الحاجب في الدولة، فسنترى بأنها كانت واسعة كسلطة الوزير بحيث يصعب التمييز بينهما. فالفارقي قال مثلاً أن مم "بقي يسوس دولة أبي علي ويدبرها أحسن تدبير" (٢٣). وهذا الوصف يطابق وصف المؤرخين عادة لمجمل سلطات الوزير بكونه مديراً لسياسة الدولة. ويطابق كذلك وصف الفارقي نفسه للوزير الأصبهاني والمغربي، ولهذا ظننت أولاً أنه كان وزيراً لأبي علي ووصفته بالوزير ولكن مع وضع علامة الإستفهام (٢٤). لقد كان لشيروه بن مم أيضاً سلطة واسعة كسلطة الوزير، كما يظهر من كلام الفارقي الذي قال إن: "مهد الدولة إستقر في المملكة وشيروه صاحب الرأي والمشورة ونديم الأمير وصاحبه وأقرب الناس عنده والدولة بأسرها والبلاد بأمره" (٢٥). ولعل كلام الفارقي لا يخلو من مبالغة. وأخيراً يُحتمل أن الدولة ألغت وظيفة الحجابة ابتداءً من عهد نصرالدولة، حيث لم نجد ذكراً لهذا المنصب بعد ذلك أو أنها حددت من شأن الحجابة.

#### ٤- ديوان الرسائل والإنشاء

من دواوين (دوائر ووظائف) الدولة المهمة ديوان الإنشاء الخاص بكتابة الرسائل. ويُعرف بديوان الرسائل والإنشاء وكذلك بديوان الرسائل والكتابة أيضاً. وسمي في الدولة السلجوقية بإسم (ديوان الطغراء) ولم يكن موجوداً في مصر قبل العهد الفاطمي. أما الموظف المختص والإنشاء فيعرف بصاحب ديوان الرسائل والإنشاء وبكاتب الإنشاء أيضاً. من شروط هذه الوظيفة أن يكون صاحبها أديباً لامعاً وكاتباً بارعاً يجيد فن الإنشاء والتراسل متقناً لأساليب البلاغة وفنونها. وأن يكون من أهل المروءة ومنتصفاً بالإحتشام والأمانة لأنه كاتب سر الملك. أما أهمية ومكانة هذه الوظيفة فقد، إعتبرها الوزير أبو سالم ثاني وظيفة في الدولة، أي أنها تأتي بعد الوزارة من حيث الأهمية. وقال أبو سالم في ذلك: "وكتابة الإنشاء من مقومات الدولة وقواعد المملكة وصاحبها المباشر لها في خدمة السلطان معدود من أكابر الأعضاء والأعوان... نازل منزلة القلب واللسان من الإنسان، فإنه المطلع على الأسرار والمجتمع لديه خفايا الأخبار" (٢٦).

وقد إقتبس أبو عبدالله بن الأزرقي في (بدائع السلك في طبائع الملك، ج ١، ص ٢٧٦) قولاً لأرسطو (موجهاً إلى الملك) بخصوص أهمية دور الكاتب، فقال: "إنه يترجم عن إرادتك ويطلع على أسرارك"،

(٢٢) سيرة المؤيد، ص ١١٣. راجع نص الرسالة في موضوع العلاقات مع الدولة الفاطمية.

(٢٣) تايخ الفارقي، ص ٦١.

(٢٤) راجع الدولة الدوستكية، ج ١، ص ١٣١.

(٢٥) الفارقي، ص ٨٠.

(٢٦) أبو سالم محمد بن طلحة النصيبي، العقد الفريد للملك السعيد، ص ١٤٧.

ووصاه بتقدير الكاتب وإحترامه. ولهذا يرى البعض أن مركز صاحب ديوان الإنشاء لا يقل عن مركز الوزير (٢٧).

وقد إستغنت " كثير من الدول عنها رأساً كما في الدول العريقة في البداوة، التي لم يأخذها تهذيب الحضارة ولا إستحكام الصنائع..." (٢٨).

أما واجبات صاحب ديوان الرسائل وأعماله حسبما حددها المؤرخون في القرون الوسطى، فتتمثل في: القيام بكتابة رسائل الملك الرسمية الى الملوك والأمراء وكبار رجال الدولة، وكتابة الإتفاقيات والمعاهدات بين دولته والدول الأخرى. وكان صاحب ديوان الإنشاء في العصر العباسي "يكتب في آخرها إسمه ويختتم عليها بخاتم السلطان، وهو طابع منقوش فيه إسم الملك أو السلطان أو إشارته، ويغمس في طين أحمر مذاب بالماء ويسمى طين الختم ويطبع به على طرفي السجل (أي الرسالة) عند طيه وإصاقه" (٢٩).

وربما كان صاحب ديوان الإنشاء يقوم بمهمة السفارة الى الدول الأجنبية لمهمات رسمية تتعلق بالسياسة الخارجية للدولة. وهكذا نرى أن صاحب هذه الوظيفة كان بمثابة وزير الخارجية أيضاً. وكان هذا الديوان يتسلم الرسائل من ديوان البريد، وكان لصاحب الديوان كاتب يرتب الكتب (٣٠).

لقد كانت هذه الوظيفة المهمة موجودة في الدولة الدوستكية، فقد أعطانا الفارقي إسم صاحب ديوان إنشاء الرسائل في عهد نصرالدولة والوزير أبي القاسم الأصبهاني، وهو أبو السعيد الكبير الكاتب ابن بختيشوع الخازن، الذي تولى تجديد جامع فارقين سنة (٤١١هـ = ١٠٢٣م). أما صاحب هذه الوظيفة في عهد الوزير أبي القاسم المغربي، فكان الأديب الشاعر أبا نصر أحمد بن يوسف المنازي، وعنه قال الفارقي: "وبقي الوزير في الوزارة... وكان نظر الديوان مردوداً الى بن بركة بين يدي الوزير وكاتب الإنشاء والرسائل المنازي الشيخ أبو نصر وكان من أهل منازجرد وكان فاضلاً شاعراً فيه الكفاية وترسل الى القسطنطينية مراراً الى ملك الروم..." (٣١).

وصلنا إسم شخص ثالث تولى هذا المنصب وهو أبو (الفرج الزهرجي) الذي كان كاتباً لامعاً. ويُفهم من رسالة ابن القارح الى أبي العلاء المعري أن أبا القاسم كان كاتباً لنصرالدولة حوالي سنة (٤٢٤هـ) على ما سنذكره.

وهكذا نجد أن هذه الدائرة المهمة (ديوان الرسائل والإنشاء)، التي إعتبرت من مقومات الدولة ومن أوجه الحضارة، كانت موجودة في الدولة الكردية وأن المنازي تولاه في عهد الوزير المغربي، وأن الدولة أرسلته في مهمات دبلوماسية الى الدولة البيزنطية. وقام المنازي كما قال المؤرخون بزيارة لبلاد

(٢٧) الدكتور حسن إبراهيم وعلى إبراهيم حسن، النظم الإسلامية، ص ١٨٠.

(٢٨) ابن خلدون، مقدمة، ٢٤٣.

(٢٩) ابن خلدون، مقدمة، ص ٢٤٣.

(٣٠) الدكتور حسن أحمد محمود وأحمد إبراهيم شريف، العالم الإسلامي في العصر العباسي، ص ١٤٤.

(٣١) الفارقي، ص ١٣١.

الشام وأخرى لبغداد (٣٢). وزار بلاد الشام مرتين على الأقل قبل عهد الأمير نصرالدولة، وكانت الأخيرة في عهد الأمير محمد الدولة والأولى في عهد الأمير حسن، وذلك على ما يظهر من إشارة المؤرخين إلى إجتماعه في الزيارتين بأبي العلاء المعري، الذي أبدى إعجابه بالمنازي كما سيأتي في موضوع الحياة الثقافية. وكان بين الزيارتين مدة خمس عشرة سنة، ومن المحتمل أنه أرسل بمهمة دبلوماسية إلى الدولتين الفاطمية والعباسية.

### ٥- الحسبة (النقابات)

دعي صاحب وظيفة الحسبة (بكسر الحاء سكون السين وفتح الباء) بد (المحتسب)، وتنقسم واجبات هذه الوظيفة إلى قسمين:

- ١- ما يتعلق بالأمر الدينية؛ كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
  - ٢- ما يتعلق بحقوق الناس والمعاملات ومراقبة السوق والإشراف عليها ومراقبة المكاييل والموازين لمنع الناس من الغش فيها وتحديد أسعار بعض المواد، ومراقبة كل ما يكون عرضة للغش والتلبس من أنواع المركبات وأصناف المخلطات كالأشربة والمعاجين... والأدهان والحلويات والشموع وأنواع الوبر وأصناف المأكولات والأطعمة والكسوات... (٣٣).
- وكان المحتسب ورجاله يعملون على: "حفظ أموال التجار والغرباء الواردين من الأمصار، الرعايا فيما تدعوهم إليه حاجة الإضطرار بإقامة الضمان للسماسرة والدلالين والباعة والنقلة والحمالين والمكارية والجمالين..." (٣٤). ومن واجبات وظيفة الحسبة أيضاً مراقبة نظافة شوارع المدينة، ومراقبة البناءات المتداعية المشرفة على السقوط لهدمها تجنباً من سقوطها على الناس وما ينشأ من ذلك من أضرار. ولهم أن يمنعوا الحمالين من حمل الشيء الثقيل ومنع أصحاب الدواب من تحميلها بأحمال ثقيلة، ومنع معلمي صغار الأولاد من ضربهم ضرباً مبرحاً (٣٥).

(٣٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ١، ص ٤٤. العماد الأصبهاني، خريدة القصر، ج ٢، ص ٣٤٨. الحموي، معجم البلدان، ج ٧، ص ١٦٧. ابن الوردي، ج ١، ص ٣٤٩. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٥٤. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٣، ص ٢٥٩. فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، ج ١٠، ص ٢٥٣. حسن الباشا، الفنون الإسلامية، ج ٢، ص ٣٦٧.

(٣٣) أبو سالم النصيبي، العقد الفريد للملك السعيد، ص ١٨٠.

(٣٤) نفس المصدر، ص ١٨٠. راجع أيضاً ابن الأزرقي، بدائع السلك في طبائع الملك، ج ١، ص ٢٦٢-٢٦٣. والدكتور عبدالعزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الإقتصادي العربي، ص ٦٩.

(٣٥) ابن خلدون، مقدمة، ص ٢٢٥. راجع المصادر الآتية: الدكتور حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام السياسي، ج ١، ص ٥٧٨. جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، ج ١، ص ٢٣٣، الطبعة الثانية ١٩١٤. الدكتور ناجي معروف، المدخل إلى الحضارة العربية، ص ٤٦. الدكتور حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، ج ٣، ص ١٠٣١.

ويراقب المحتسب أيضاً الأطباء والصاغة والنساجين والصباعين والقصابين وأصحاب السفن (٣٦)، والمعلم والحاكمة والمختص بمعاملة النساء في مجال ما، وتجاوزات الأبنية على الطرقات العامة في المدينة، وله أن يهدمها حتى وإن كانت مسجداً. كما يمنع المحتسب إحصاء الأدميين والبهايم ومن خضاب الشيب بالسواد، إلا في حالة الحرب (الجهاد)، وكذلك تصيغ النساء. كما يمنع المحتسب من التكسب بالكهانة واللَّهُو. وقد وردت خلاصة مهام المحتسب في عدد من الوثائق الرسمية، منها مرسوم صادر عن الخليفة العباسي الطائع (٣٦٤-٣٨١هـ) سنة ٣٦٦هـ يضم إقراره بسلطة الملك البويهبي فخر الدولة (٣٧). ومنها وثيقة رسمية مصرية من إنشاء القاضي الفاضل (تولى الوزارة لصالح الدين الأيوبي) عبارة عن مرسوم بتعيين شخص في الحسبة (٣٨).

أما سلطات المحتسب فتتدرج من التعريف والبيان إلى العظة والتخويف إلى الضرب وحبس المخالف، إن لم تنفعه محاولاته السابقة (٣٩). وللمحتسب أن يستعين بقوات الشرطة في تنفيذ أوامره عند الضرورة. كما إنه يساعد القاضي في تنفيذ الأحكام بسرعة لدى الحاجة. وكانت الحسبة في بعض الدول تابعة للقضاء، لاسيما في الفترات الأولى من نشوئها.

هذا وكان المحتسب يعين له نواباً، أي نقيباً في سائر المدن، ويعين لكل سوق رئيساً يدعى بـ"شيخ السوق" أو رئيس السوق يقوم بمراقبة سوقه في المجالات التي مر ذكرها، ويحل مشاكل السوق ويبلغ المحتسب أو نائبه بالمشاكل المستعصية عليه كبعض السرقات والخصومات والجرائم، وذلك ليحلها المحتسب نفسه.

أما الشروط الواجب توفرها في المحتسب ورجاله فمنها؛ التحلي بالورع والأمانة والنزاهة وليس شرطاً أن يكون كل واحد منهم عالماً، بل يكفي أن يكون مجرد قاريء. أما تاريخ نشوء هذه الوظيفة، فقد تحددت معالمها في نهاية القرن الثاني للهجرة، وذلك بعد ظهور المذاهب الفقهية وإزدهار التجارة وتقدم الصناعات وظهور الحاجة إلى مراقبة التجار والصناعات ومختلف العاملين في الأسواق. وذهب البعض إلى أن الحسبة هي استمرار لوظيفة (الأجورانوم) الموجودة في الدولة البيزنطية. وحاول البعض إيجاد صلة بين كتب الحسبة الإسلامية، أي المؤلفات في قوانينها، وبين كتب أخرى مشابهة عند البيزنطيين. أما الباحث الدكتور حسن الباشا، فيرى خلاف ذلك ويقول بأنها وظيفة إسلامية صرفة، ولعلها إنتقلت إلى بيزنطة عن طريق الحروب الصليبية (٤٠). ولكن ذلك غير صحيح فالعرب المسلمون

(٣٦) القاضي أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص ٢٩٠-٢٩١ وفيه بحث مطول في الحسبة من ص ٢٦٨-٢٩٢. قاضي القضاة الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص ٢٥٥-٢٥٦ و ٢٥٨.

(٣٧) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٠، ص ٣٠ نص المرسوم.

(٣٨) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٠، ص ٤٦٠-٤٦٢: نص المرسوم.

(٣٩) الموسوعة العربية، ص ٧١٧، بإشراف محمد شفيق غربال.

(٤٠) الدكتور حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، ج ٣، ص ١٠٢٨-١٠٢٩. راجع أيضاً الدكتور حمدان عبدالمجيد الكبسي، أسواق بغداد، ص ٣١٤-٣١٩.

أخذوا تنظيم الحرف والأسواق من الدولتين البيزنطية والساسانية وخاصة من الأولى (٤١).

وكانت دائرة أو وظيفة الحسبة موجودة في الأنظمة الحضارية والإدارية الدوستكية، كما كانت موجودة في الدولتين العباسية والفاطمية. وكانت نظم الوظيفة وقوانينها في هذه الدولة الكُردية مشابهة لتلك الموجودة في الدولتين المذكورتين. فقد نظمت الدولة الكُردية ووزعت المهن والحرف على أسواق مختلفة ومختصة. ونحن نستند إلى وجود هذه الوظيفة في الدولة الدوستكية على ما أورده المؤرخ الكُردستاني أحمد بن يوسف الفارقي من أن (عبد البر)، الذي ترأس مؤامرة إغتيال الأمير أبي علي في مدينة ديار بكر، كان "شيخ سوق الطعام" (٤٢).

ولا يخفى بأن مصطلح "شيخ السوق" إصطلاح معروف في نظام الحسبة، ويُطلق على رئيس السوق العامل في الحسبة. ونحن نستدل في تفسيرنا هذا لـ "شيخ سوق الطعام" بما ورد في بعض المصادر في هذا الصدد. حيث قال الدكتور حسن الباشا مثلاً في مادة (شيخ): "... ومن جهة أخرى استخدم (الشيخ) كإسم وظيفية مدنية كان يطلق على رؤساء طوائف الحرف والصناعات. ذلك أنه جرت العادة في العصور الوسطى أن يعين لكل حرفة أو مهنة رئيس يسمى الشيخ... وكان هذا الشيخ يهيمن على أصحاب هذه الحرفة، وهو الذي يجيز للصانع مزاولة صناعته بعد إختباره. وكان يتخذ له معاونين. وكان يساعد المحتسب في رقابة الصانع... وهكذا وجد لكل حرفة أو صناعة شيخ مثل شيخ النجارين وشيخ الدباغين" (٤٣). وكان فوق شيوخ الأسواق نقباء وفوق النقباء المحتسب.

لم يرد في تاريخ الفارقي ذكر لإسم أحد المحتسبين في مدينة ما من مدن الدولة الدوستكية إلا مرة واحدة، حيث قال في (ص ٢٤٧): "إن قاضي فارقين أبا بكر بن صدقة عين أبا الحسن علي بن محمد بن صافي في الحسبة". ولكن لا نعلم بالتأكيد هل إنه تولى الحسبة في العهد الدوستكي، أو كان تعيينه في العهد السلجوقي، أو إنه مارس هذه الوظيفة في الدولتين؟ وكان والد المذكور عبداً لبني نباته. كما نعلم أن أبا الحسن تولى الحسبة في فترة قضاء ابن صدقة الممتدة من (٤٦٨-٤٩٠هـ) والمقسمة بين العهدين المذكورين. ويذكر الفارقي في (ص ٢٤٧) أنه لما أصبح وزيراً للأمير ألتاش السلجوقي أمير فارقين، أذى سكان فارقين كثيراً حتى أنه هدم بيوت عدد منهم، ثم قتله الرئيس أبو عبدالله ابن موسك.

(٤١) راجع صباح إبراهيم سعيد الشخلي، الأصناف في العصر العباسي: نشأتها وتطورها، ص ٧٠-٧٢ و١٤٢. وهو كتاب قيم في التنظيمات الحرفية في المجتمع العربي الإسلامي.

(٤٢) الفارقي، ص ٧٥.

(٤٣) حسن الباشا، الفنون الإسلامية، ج ٢، ص ٦٠٣-٦٣١ و٦٣٦. وفي هذا المصدر كتابات أثرية على المنشآت تحمل إسم بعض المحتسبين. في (الأصناف في العصر العباسي، ص ١٠٨) لصباح إبراهيم الشخلي، شرح لإصطلاح "الشيخ" قال فيه بأن لكل صنف من (الحرف والمهن) شيخ. فللبزازين شيخ وللنحاسين شيخ وللملاحين شيخ وللأطباء شيخ. ويسمى الشيخ بالرئيس أيضاً، حيث نجد للخياطين رئيساً وللتجار رئيساً وللخدم رئيساً. والشيخ أو الرئيس هو أحد أفراد الصنف. وأما إنتخابه، فيكون من قبل أعضاء الصنف وتعترف السلطة بتعيينه أو يعينه المحتسب. وهو الموظف الحكومي المسول عن الأصناف، فهو يمثل الصنف في كافة القضايا العامة ويتدخل في تحديد الأسعار بالتشاور مع المحتسب.

ومن الباحثين من يعتبر (الحسبة) نقابة عامة تضم في نظامها نقابات شتى. فتفويض كل سوق الى رئيس "شيخ" يشرف عليها وينظم شؤونها الإقتصادية والعلاقات القائمة بين أصحاب الحرف في كل سوق، مثل اسواق الحدادة والتجارة والنجارة والبز وسوق الطعام... إنما هو نقابة في حد ذاتها . فمثلاً كان التجار ينخرطون في تنظيمات مهنية خاصة بهم، فكانوا يؤلفون نقابات بحسب السلع أو يتجمعون في طوائف حسب السلع أو الأسواق أو المدن. وكان لكل نقابة رئيسها أو نقيبها ولكل طائفة شيخها... (٤٤). وهكذا كان "الصناعيون ينتظمون في نقابات تشبه النقابات الحديثة تحمي حقوقهم وتشرف على تأييد واجباتهم على الوجه الأكمل... إذ كان رئيس كل حرفة أو شيخ الصنعة هو المهيم على أفراد مهنته" (٤٥).

وهكذا نرى الباحثين يجزمون في دراساتهم بوجود النقابات في كل من الدولة العباسية والفاطمية، بل في معظم الدول الإسلامية (كالدولة الدوستكية) في القرون الوسطى. ومن المؤرخين من يرجع نشوء النقابات الى عصور أبعد. ومن هولاء (ويل ديورانت) الذي يقول بأنه كانت في الهند في القرن الخامس قبل الميلاد نقابات لصناع المعادن والعاج والجلود وغيرها. وكانت النقابات تفرض النزاع بين الصناع وحتى بينهم وبين زوجاتهم (٤٦).

والدولة الدوستكية كدولة متقدمة وذات أنظمة حضارية لم تختلف عن مثيلاتها في هذا المجال، بل وضعت جهازاً للتنظيم الإقتصادي وتنظيم العلاقات الإنتاجية بين مختلف أصحاب الحرف والصناعات والعاملين في السوق. ونشأت في المدن الكردية، لاسيما الكبيرة منها كديار بكر والعاصمة فارقين نقابات مختلفة. وكانت المدن تضم أسواقاً عديدة يشرف على كل واحدة منها رئيس مثل عبد البر "شيخ سوق الطعام" في مدينة ديار بكر (آمد) ذات الأسواق الكثيرة. وقد ذكر الدكتور (أديب معوض) في كتابه (الأكراد بين أمس واليوم)، أنه كانت في هذه المدينة في العهد الدوستكي بضعة وستون سوقاً مختلفة ومنظمة. وسنذكر في موضوع الطب أن زاهد العلماء منصور بن عيسى كان رئيس الأطباء، وهو كإصطلاح الشيخ (شيخ السوق ورئيس السوق) يعبر عن نفس التنظيم الحرفي. وكانت في فارقين كذلك أسواق مختلفة ذكر الفارقي أسماء ثلاثة منها هي: سوق القبة التي تقع في وسط المدينة بالقرب من الجامع الكبير من جهة الغرب، وسوق البز أي سوق القماش، وسوق العطارين. وكان في السوق الأخير حانوت (صيدلية) للطبيب أبي سالم الوزير للعقاقير والأدوية الطبية (٤٧). وأن نظام الحسبة كان موجوداً في هذه الدولة الكردية.

وكانت الأسواق تعنى بتنظيمها ونظافتها، وبعضها الى حد بعيد. ويتجلى هذا فيما قاله الفارقي من أنه "كانت سوق البز (في فارقين) لها من الحرمة والناموس شيء كثير، بحيث أنه لا يدخل إليها

(٤٤) حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف، ج ١، ص ٣٣١.

(٤٥) الدكتور محمد عبدالعزيز، الفن الإسلامي تاريخه وحضارته، ص ١٧٠.

(٤٦) ويل ديورانت، قصة الحضارة، ج ٣، ص ٢٦.

(٤٧) الفارقي، ص ٦٦، ١٠٠، ١٦٥ و ٢٠٦.

راكباً البتة" (٤٨).

وأضاف أن أحداً من بني عم الأمير أبي علي دخل سوق البز (أي سوق القماش) راكباً، فشق ذلك على أصحاب السوق. ثم عاد بعد أيام ودخلها راكباً مرة ثانية "فراث فرسه في السوق، فأنزله من الفرس وألزمه حتى حمله في ذيله ورمى به خارج السوق". ولما سمع أبو علي بهذه الإهانة غضب فإستشار حاجبه العجوز "مهم" في وضع خطة للإيقاع بهم وبغيرهم من المعارضين. فبطش بهم فعلاً يوم العيد سنة (٤٨٤هـ = ٩٩٤م) (٤٩).

أخيراً إن نظام الحسبة نظام قديم، فقد كان موجوداً في العهد الجمهوري الروماني قبل الميلاد. وكان المحتسب (Aedile) و(الرقيب) والمدعي العام والقسطور (موظف المالية)، هم من طبقة (الحكام) من الدرجة الثانية. وكان زي المحتسب ورداؤه الرسمي يسمى (توكا پريتكتستا) الذي تنتهي أطرافه بشريط أرجواني (٥٠). وكان موجوداً في الدولة الساسانية أيضاً ولعلمهم أخذوها عن الرومان وأخذها المسلمون كذلك عن الدولتين البيزنطية والساسانية والأولى منهما خاصة.

## ٦- الأوقاف

كانت الأوقاف دائرة هامة من دوائر الدولة الدوستكية ومؤسسة دينية إقتصادية ذات شأن كبير. لما كانت تمتلكه من قدرة مالية واسعة والكثير من الأراضي والعقارات في مختلف المناطق، التي جعلها أصحابها وقفاً على الفقراء وأهل العلم والمباني الدينية والجسور وحراس المناطق الحدودية وأسوار المدن. وقد توسعت الأوقاف في عهد الدولة، فأصبحت تمتلك قرى بكاملها. وكان نصرالدولة يشجعها ويهتم بتوسيعها وتحسين إدارتها، وقد جعل شخصياً كثيراً من العقارات والأراضي وقفاً على الفقراء والجسور والمنشآت الدفاعية وعلى مستشفى فارقين.

ففي سنة (٤٠٨هـ = ١٠١٧م) أو التي قبلها أمر نصرالدولة وزيره أبا القاسم الأصبهاني ومدير الأوقاف الشيخ أبا محمد (الحسن بن محمد بن المحور)، أن يختارا قرية ذات دخل كبير بحيث تبلغ وارداتها السنوية من الخنطة ثلاثمائة وستين جريباً (٥١)، ليجعلها وقفاً على الفقراء والمساكين. فإختاروا له قرية (العطشا) فوقفها. وكان نصرالدولة يفرق وارداتها في جامع فارقين كل سنة على الفقراء والمساكين، وكان قد نذر في سنة قحط وغلاء في عهد م عهد الدولة، إذا تولى الحكم أن يتصدق بجريب من الخنطة كل يوم. فكان يفي بنذره أي يتصدق يومياً بالمقدار المذكور في جامع فارقين إلى

(٤٨) الفارقي، ص ٦٦.

(٤٩) الفارقي، ص ٦٦ نص الحادثة في الجزء الأول من الدولة الدوستكية، ص ١٣٣.

(٥٠) راجع آ. بترى، المدخل إلى تاريخ الرومان وأدبهم وآثارهم، ص ٥٦، ٥٨، ٦٠.

(٥١) الجريب: مكبال قدره أربعة أقفزة، والقفيز ثمانية مكاكيك، كما قال ابن منظور في (لسان العرب، ج ١، ص ٢٦١). والبستاني في (محيط المحيط، ج ١، ص ٢٣٠).

حوالي سبع سنوات. وخشي أن يغفل عن ذلك في يوم من الأيام، فوقفها في السنة المذكورة (٥٢)، أي إتخذها وقفاً. وكذلك جعل نصرالدولة وقفاً على سور مدينة فارقين عدداً من القرى والعقارات، حيث قال الفارقي: "... وفعل الخير وعدل في الناس وقف على سور ميفارقين ضياعاً ومواضع وفعل الخير ما لم يفعله أحد من بيته وأهله" (٥٣)، "ووقف على السور القرايا وغيرها" (٥٤). ووقف نصرالدولة أراض وعقارات على سبعة من الجسور في كردستان، هي جسور "الحسنية و الحميدية وتل بنان وقطينيتا وبابودين والإبراهيمية وبرسدى" (٥٥). وبنى نصرالدولة حماماً أو حمامي العقبة، ووقفهما على السور. كما إنه بنى حمام الجديد في صحراء الشورجان ووقفها على السور أيضاً (٥٦).

كما إنه وقف على "جامع المحدثه" خارج سور العاصمة وقد جدد عمارته سنة ٤٢٣هـ = ١٠٣٢م، أما مستشفى فارقين (بیمارستان) الذي شيده نصرالدولة سنة ٤١٤هـ = ١٠٢٣م (٥٨) فقد "وقف له أملاكاً تقوم بكفايته" (٥٧).

ووقف التاجر (ابن البهات) قرية (بني نوح) الواقعة في سلسلة فتراثا والتي إشتراها بمبلغ (٥٠٠) دينار بيزنطي الذي ربحه في يوم واحد، ووقفها على حراس ثلاثة من الحصون الواقعة في منطقة دياربكر وهي حصون آكل وجاتره واليماني (٥٨).

أما إدارة الأوقاف، فقد أعطانا الفارقي معلومات قيمة عنها. فقد ذكر أن الموظف الذي تولى إدارتها في عهد كل من الأمير أبي علي ومهد الدولة، كان رجلاً مسيحياً يدعى (ابن شَلَيْطَا) (٥٩) وذكر إسمه في عدة مناسبات. ولما تولى نصرالدولة الحكم عين الشيخ أبا محمد الحسن بن محمد بن المحور مديراً للأوقاف (٦٠).

(٥٢) تاريخ الفارقي، ص ١١٥. وفيه قال إن القرية تقع في غرب فارقين وإنها لا تزال وقفاً إلى عهده أي في النصف الأخير من القرن السادس الهجري (القرن الثاني عشر الميلادي). وما زالت هذه القرية موجودة بنفس الإسم إلى القرن العشرين. فقد ورد إسمها في (ج ٣، ص ٣٢٣ من كتاب Diyarbikir) من تأليف (بسري كونيار Besri Kunyar). وورد فيه أيضاً ذكر قرية بإسم (تلمين) وأعتقد أنها قرية (ترمين) التي ورد إسمها في الفارقي، ص ١٨٤ ومضى ذكرها في الجزء الأول من الدولة الدوستكية، ص ٢٧٥.

(٥٣) الفارقي، ص ١١٠.

(٥٤) الفارقي، ص ١٦٤.

(٥٥) الفارقي، ص ١٤٣ ورد في إحدى النسخ بابوزين وبرسدى وقطينيتا.

(٥٦) لم أستطع تحديد مكان الحمامين، الفارقي، ص ١٦٤.

(٥٧) الفارقي، ص ١٣٨.

(٥٨) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنبياء في طبقات الأطباء، ج ٢، ص ٢٥٨.

(٥٩) الفارقي، ص ١٦٧. من المحتمل أنها قلعة الجبابرة واليماني. تقع (آكل) في شمال مدينة دياربكر بمسافة حوالي ٤٠ كلم، كما إنها تقع على الضفة الغربية لنهر دجلة. وهي الآن مركز ناحية تابعة لقضاء مركز دياربكر تتبعها سبع عشرة قرية.

(٦٠) تاريخ الفارقي، ص ١٦٤.

وفي سنة (٤٠٩ هـ = ١٠١٨ م) عين في إدارتها بجانب ابن محور القاضي (أبا عبد الله الحسين بن سلمه المالكي) (٦١)، وذلك إهتماماً بشؤون الأوقاف وتقوية لإدارتها. وفي سنة (٤٣٥ أو ٤٣٦ هـ) فوض نصرالدولة إدارة الأوقاف الى القاضي (أبي منصور محمد بن شاذان الطوسي) (٦٢). وفي سنة (٤٦٨ هـ = ١٠٧٦ م) أناط الأمير نظام الدين إدارة الأوقاف والسور بـ(أبي الحسن أحمد بن القاضي أبي علي بن البغل) (٦٣).

أما جباة الأوقاف، فلم نطلع سوى على إسم واحد منهم فقط هو (أبو الحسن علي بن محمد بن صافي)، الذي كان جده مملوكاً لبني نباته، ثم صار محتسباً في عهد القاضي أبي بكر بن صدقة، على ما ذكره الفارقي في (ص ٢٤٦). وتوليه الوظيفتين يحتمل أن يكون في العهد الدوستكي أو في العهد السلجوقي أو في كليهما. وكان الشيخ أبو سالم يحيى بن الحسن بن المحور عينه جابياً. ويُفهم من ذلك أن أبا سالم كان مديراً للأوقاف بعد أبي الحسن بن البغل في عهد الأمير منصور، والإحتمالات المذكورة جارية بخصوص أبي سالم أيضاً.

وهكذا نستنتج من المعلومات التي وصلت إلينا حول الأوقاف بفضل الفارقي، أنه كان للأوقاف في كردستان الوسطى في العهد الدوستكي طابع يختلف في بعض الوجوه عن طابعها في العصر الحالي. فالوقف على الشخصيات الدينية أو المشايخ لم يكن موجوداً في ذلك العهد، بل كان الوقف على الفقراء وذوي الحاجة الماسة، وكذلك على المنشآت الدفاعية كأسوار المدن والقوات المسلحة (حراس الحصون)، وعلى الجسور والمنشآت الدينية كالمساجد والربط. أما الوقف على الشخصيات الدينية ومشايخ الطرق الصوفية، فقد نشأ بعد العهد الدستكي، عقب طغيان التصوف وانتشار الطرق الصوفية في كردستان، مثل الطرق القادرية والعدوية والسهروردية والخلوتية والنقشبندية. ولا تزال هناك في كردستان أوقاف كثيرة للمساجد والمدارس الكبيرة، ولكن بصورة أقل. لأن تلك الأوقاف قد أصبحت على العموم خربة مهجورة. وكانت تلك المدارس تعتبر فيما مضى معاهداً للعلم في كردستان، كمدرسة (مير آقديلي) و(مدرسة سور) أي المدرسة الحمراء في جزيرة بوتان. وفي المدرسة الأولى يقع قبر العاشقين (مهم وزين)، وفي الثانية قبر الشاعر الكبير "مهلاي جزيري".

كانت حتى العشرينات من هذا القرن توجد قائمة قديمة بأسماء أوقاف المدرستين المذكورتين أعلاه لدى العالم المرحوم (الملا عبدالسلام) الجزري، وكانت تضم عدداً من القرى بكاملها، والتي تقع الآن وراء الحدود السورية ومنها قرية "عين ديور". وما زالت هناك أملاك غير قليلة من بقايا أوقاف مدرسة طانزه "مدرسة مير ناصر" في بوتان ومدرسة (مير حسني ولي) في مدينة (مكس). أما مدرسة (شرفيه) وجامع شرفيه، اللذين بناهما في مدينة بدليس الأمير شرفخان (جد الأمير شرفخان

(٦١) الفارقي، ص ١١٥ كان بنو المحور من كبار أغنياء ورؤساء فارقين.

(٦٢) الفارقي، ص ١١٦.

(٦٣) نفس المصدر، ص ١٦٢.

المؤرخ)، فما زالت أوقافهما موجودة وكذلك زاوية "تكيه" الجامع منذ أن شيدهما الأمير في النصف الأول من القرن العاشر الهجري (القرن السادس عشر الميلادي) (٦٤).

مازالت الأسرة الشرفخانية في بدليس تحتفظ بسجل الأوقاف المذكورة، والذي يضم أسماء أملاكها والذين تولوا إدارة تلك الأملاك من سلالة شرفخان جيلاً بعد جيل حسب وصيته. وقد سمعت بمسألة الإحتفاظ بالسجل عن طريق السيد ضياء شرفخان اللاجيء السياسي حينها، والذي توفي في قبرص. الجدير بالذكر أن وقف الكثير من الملوك والأمراء مثل نصرالدولة الأملاك على آثارهم العمرانية، يعود الى صفة البقاء للوقف. لأن الملك الموقوف يحرم بيعه وشراؤه بموجب الشريعة الإسلامية، ولهذا فإن واردات الوقف كانت تبقى لقرون تُصرف على الموقوف عليه أو في طريق الخير. إن تأمين وقف كاف للمساجد والمدارس الدينية والجسور معناه تأمين البقاء لها مدة طويلة. وذلك لأن الموارد المالية لتلك الأوقاف كانت تُصرف على تلك المنشآت وتُرمم بها عند الحاجة مما يوفر لها سبباً من أسباب البقاء قروناً طويلة في الغالب.

### تجربة الدولة الدوستكية في السيطرة المباشرة على الأوقاف

رغم أن الأوقاف تعتبر أموالاً دينية لا تباع ولا تشتري، إلا أنها لم تكن في الدولة الدوستكية مستقلة إستقلالها اليوم في الدول الإسلامية. فقد كانت الأوقاف تحت إشراف الدولة المباشر وتستخدمها كمصدر من مصادرها المالية الأخرى تقريباً في أمور غير دينية أيضاً، كالمشاريع العمرانية والمنشآت الدفاعية. كما كانت تصرفها على القوات المسلحة المرابطة في الحدود الكرديّة - البيزنطية. وعلى سبيل المثال شرع نصرالدولة سنة (٤٢٥هـ = ١٠٣٤م) أو ما يقاربها بحفر قناة مائية عظيمة من (رأس العين) الى العاصمة، ووزع ماها على جداول فرعية في مدينة فارقين. وكان نصرالدولة قد حفر سابقاً قناة أخرى. وذكر الفارقي أن تكاليف هذه القناة كانت "مالاً كثيراً" وكلها من أموال الأوقاف الفائضة (٦٥).

ومن هذا نستدل بأن أموال الأوقاف لم تكن تصرف في الأمور الدينية فقط، بل كانت تصرف في مصالح الشعب العامة وفي خدمة البلد أيضاً كالقناة الثانية. هذا علاوة على أن طبيعة الوقف على الجسور السبعة ومستشفى فارقين، وعلى القوات المسلحة في الحصون المتاخمة لحدود الدولة البيزنطية، ليست ببعيدة عن قولنا أن الدولة الكرديّة كانت تصرف الأوقاف في مصالح البلاد العامة... وهكذا كانت تسيطر على الأوقاف سيطرة مباشرة.

ونعلم من هذه الحقيقة بأن وضع الأوقاف في الدولة الكرديّة كان يختلف عن وضعها حالياً في

(٦٤) راجع، ص ٥٢٥-٥٦١ من "شرفنامه" طبعة القاهرة باللغة الفارسية، وفيه تفاصيل عن حياة الأمير شرفخان الذي قُتل سنة (٩٤٠هـ في معركة مع قوات الدولة العثمانية التركية). وتاريخ بناء الجامع الذي بجواره قبة شرفخان يعود الى سنة (١٥٢٨م) كما في: Hayat Turkiye Ansiklopedisi .

(٦٥) تاريخ الفارقي.

الدول الإسلامية كالعراق مثلاً. حيث إن الأوقاف مستقلة الآن عن سيطرة الدولة المباشرة، فمالياتها غير خاضعة لوزارة المالية وميزانية الدولة. ولهذا لا تستطيع الحكومة أن تستخدم أموال الأوقاف في مشاريعها العمرانية والصناعية وفي مصالح البلاد العامة غير الدينية. وبإمكان الحكومات الإسلامية الآن الأخذ بتجربة الدولة الدوستكية، وإحيائها في السيطرة المباشرة على الأوقاف التي تملك في كل دولة إمكانات مالية واسعة، لإستخدامها في مصالح البلاد العامة وفي الأمور الدينية. وبالسيطرة المباشرة على الأوقاف والإستخدام المباشر لوارداتها المالية تكون الإستفادة منها أكبر وأوسع.

أخيراً إن تعيين موظف مسيحي هو (إبن شَلَيْطَا) مديراً ولمدة طويلة لهذه المؤسسة الدينية الإسلامية (الأوقاف)، لهو خير دليل على مدى ديمقراطية الدولة الدوستكية وتسامحها الديني ومساواتها بين المسلمين والمسيحيين في ظل الحكم الكردي.

## ٧- إدارة السور

كانت إدارة السور وظيفية من وظائف الدولة الدوستكية. ولشدة الإعتناء بأسوار المدن الكرديّة وإعتبارها من أهم المنشآت الدفاعية وحاجتها الى الترميمات وما تتطلبه من أشغال (ولاسيما سور فارقين وذلك لأنه أصبح متداعياً عندما أخذ الشعب الكردي بمقاليد الحكم في كردستان الوسطى)، أفردت الدولة الدوستكية لإدارة شؤونها دائرة خاصة. ولهذا اضطرت الدولة الدوستكية الى ترميم سور فارقين وإعادة بناء معظمه. وعن ذلك قال الفارقي: "واتفق إن سور ميفارقين مسك نفسه في جميع الدول وإنهدم منه أقرب شيء وبقي الى ولاية بني مروان (أي الدوستكيين)، فإستهدم فيه مواضع كثير، فبنى الأمير أبو الفوارس بن دوستك أخو باد بعضها (واسمه على السور في مواضع كثيرة)"(١).

أمّا الأمير أبو علي فقد بنى فيه مواضع وإسمه عليها، وبنى نصرالدولة ونظام الدين مواضع كثيرة من أبرجة ویدانات وغيرها وعمرت أحسن عمارة(٢).

وقد وجد الفارقي إسم م مهد الدولة على إثنين وخمسين موضعاً بناها في السور ظاهراً وباطناً(٣). وعدد الفارقي أيضاً الأقسام التي بناها نصرالدولة في سور العاصمة، فكانت أكثر من أربعين قسماً من ظاهره وداخله وقد وجد عليها إسمه(٤).

إن الحاجة الى الترميمات لم تكن مقتصرة على سور فارقين وحده، لأن الدولة الدوستكية رمت وبنّت أقساماً من أسوار مدن أخرى. ولدينا الآن صور لأربعة عشر موضعاً من سور مدينة دياربكر يعود الى الدولة الدوستكية ويحمل أسماء بعض من ملوكها، مثل نصرالدولة وناصرالدولة منصور،

(١) الفارقي، ص ٥٦.

(٢) نفس المصدر، ص ١٦٣ وفي ص ١٩٩، أن نظام الدين زاد في إرتفاع مواضع عديدة في سور فارقين ودياربكر.

(٣) نفس المصدر، ص ٨٦.

(٤) نفس المصدر، ص ١٦٣-١٦٤.

كما سيأتي بالتفصيل في موضوع العمران.

أما الموظف المسؤول عن إدارة السور، فإنه إذا وجد ضرورة في ترميم وإعادة بناء بعض الأقسام أو زيادة إرتفاعها، كان يعرض ذلك على الأمير ويهييء العمال والبنائين والمواد الإنشائية ويشرف على الأعمال ويقوم بصرف الأجور وما إلى ذلك ما يدخل ضمن واجباته.

لقد كانت إدارة السور تُفوض أحياناً إلى مدير الأوقاف نفسه وأحياناً إلى القاضي. وقد ذكر الفارقي أن أبا حسن أحمد بن القاضي أبي علي بن الحسن بن علي البغل، كان أحد المرشحين لقضاء فارقين، ولكن بعد فوز أبي بكر بن صدقة بالقضاء عين أبو الحسن "في الوقف والسور" (٥).

وذلك سنة (٤٦٨هـ = ١٠٧٦م). وهذا دليل على إن إدارة السور كانت تعتبر من الوظائف المدنية. وكان إسم المشرف على ترميمات السور يُكتب أحياناً بجانب إسم الأمير الدوستكي، إذ يوجد الآن على سبيل المثال إسم القاضي أبي علي الحسن بن علي بن أحمد (بن البغل) على موضعين من سور دياربكر أشرف على بنائهما بتاريخ (٤٣٧هـ = ١٠٤٦م و٤٤٤هـ = ١٠٥٢م) (٦).

والكتابتان الموجودتان على هذين الموضعين تعتبران من أجود الأفاريز الكتابية الكوفية المزخرفة الموجودة على سور دياربكر، تناولها الباحثون، وفي مقدمتهم العالم السويسري (فلوري)، بالدراسة والتحليل كما سيأتي ذكره بالتفصيل في موضوع الكتابة الكوفية المزخرفة وموضوع الآثار العمرانية. كما يوجد إسم القاضي أبي الحسن المذكور على ما شيده في أيام نظام الدين من البرجين الصغيرين داخل الباب الشرقي لميافارقين أي باب (قلوفج)، وكان إسمه في الجامع المذكور فوق طهارة الحدادين وعلى البناء الخمس في فارقين كما سيأتي. وكذلك يوجد إسم القاضي أبي الحسن عبدالواحد بن محمد بن علي على موضع من سور دياربكر، حيث تولى بناءه من قبل الأمير نظام الدين سنة (٤٦٠هـ). كما تولى المذكور في سنة (٤٥٧هـ = ١٠٦٥م) الإشراف على تشييد الجسر الكبير الواقع على نهر دجلة عند مدينة دياربكر، والذي نشرنا صورته في الجزء الأول. ويوجد إسمه الآن على الجسر أيضاً كما سيأتي في موضوع العمران. ويوجد إسم القاضي أبي الحسن عبدالواحد على قلعة دياربكر (٧).

وفي سنة (٤٧٦هـ = ١٠٨٤م) تولى القاضي أبو نصر محمد بن عبدالواحد من قبل الأمير منصور بن نظام الدين إعادة بناء قسم من سور دياربكر في منطقة باب خربوت كما يوجد عليه إسمه. وإضافة لذلك يوجد إسمه على ثلاثة مواضع أخرى من السور أعيد بناؤها بعد سقوط الدولة وفي العهد السلجوقي. والموضع الأول تولى بناءه سنة (٤٨٢هـ = ١٠٨٩م) في عهد ولاية أبي علي البلخي، والثاني سنة (٤٨٤هـ = ١٠٩١م) في عهد ولاية عميد الدولة محمد بن الوزير ابن جهير،

(٥) تاريخ الفارقي، ص ١٩٨.

(٦) فان برشم، ص ٣٢. بسري كونيبار Diar Bakir Tarihi AMIDA، ج ٢، ص ٣١. الدكتور حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، ج ٢، ص ٨٣٨. ورد فيه خطأ إسم أبي الحسن بن عبدالواحد.

(٧) الدكتور حسن الباشا، الفنون الإسلامية، ج ٢، ص ٣٨٩.

والثالث سنة (٤٨٥هـ = ١٠٩٢م) في عهد ولاية كافي الكفاة جهير بن الوزير ابن جهير<sup>(٨)</sup>.

وبهذه المناسبة نقول إن إسم أبي الفتح عبدالواحد بن محمد (أي حفيد عبدالواحد الأول) يوجد على موضع من نفس السور، أعيد بناؤه سنة (٥١٨هـ = ١١٢٤م). هذا ويمكن لنا أن نستنتج مما تقدم أن إدارة السور في ديار بكر كانت منوطة بالقضاة بصورة دائمية وفي أغلب الأحيان. والخلاصة أننا نعلم بالإستناد الى كلام الفارقي المذكور، أنه كانت لشؤون السور دائرة خاصة. أما حقيقة إناطة مسؤولية إدارة السور مع إدارة الأوقاف في وقت واحد الى شخص واحد، وهو أبو الحسن أحمد بن القاضي أبي علي في التاريخ المذكور، فلا تغير من الأمر شيئاً. إذ أن تعيين شخص واحد في إدارة وظيفتين مستقلتين شيء مألوف. هذا علاوة على أنه لم تصل إلينا معلومات مفصلة عن بعض مجالات التاريخ الدوستكي، ما اضطرنا الى دراسة الإشارات الواردة عنها في بعض المصادر، وبالأخص تاريخ الفارقي، كي نبني عليها أحكامنا. فكنا نعتبرها تارةً جزئيات تنتقل منها الى التعميمات عن طريق (الإستقراء)، وتارةً أخرى نعتبرها تعميمات نستنتج منها معلومات جزئية، أي نستنتج جزئيات عن طريق (الإستنباط).

## ٨- القضاء

القضاء هو الحكم بموجب الشريعة الإسلامية، لكن الذي نريد أن نبحث عنه في هذا الموضوع هو المحاكم الشرعية في كردستان في العهد الدوستكي وذكر العلماء الذين تولوا القضاء فيها. إن القاضي عادة يكون من العلماء البارزين ومن ذوي الإطلاع الواسع على الكتاب والسنة وعلى الفقه الإسلامي وعلوم الدين كلها، إضافة الى العلوم العربية وغيرها. ومن صفات القاضي التحلي بالأخلاق الفاضلة وبالعدل كما هو مفصل في كتاب الفقه وغيرها، مثل كتاب (الأحكام السلطانية) للقاضي أبي يعلى بن الفراء، و(أدب القاضي) للخصاف، و(أدب القاضي) للماوردي. أما مهمة القاضي فهي الفصل بين الخصوم والحكم في الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وميراث وغيرها. وكان للقاضي كاتب يساعده في تنظيم جلسات القضاء وتدوين الأحكام كما ينوب أحياناً عن القاضي في حالة مرضه أو غيابه. وقد ذكر الفارقي الشاعر (الفطيري) وعدّه من شعراء الدولة الدوستكية، وكان كاتباً للقاضي أبي المرجي<sup>(٩)</sup>.

وكان يساعد القاضي أيضاً (العدول) كما سيأتي. أما (الشروطي) فكانت وظيفة مرتبطة بالقضاء، حيث إن الموظف الشرطي كانت له واجبات متقاربة لواجبات الكاتب، إن لم يكن هو الكاتب نفسه. وقد أورد ابن الصابوني إسم أحد الشرطيين في الدولة الدوستكية وهو (أبو الحسن

(٨) فان برشم، AMIDA، ص ٣٥-٣٨-٩١. الدكتور حسن الباشا، الفنون الإسلامية، ج ٢، ص ٣٨٩. وأضاف انه يوجد أسمه على موضع من الجامع الكبير في ديار بكر. بسري كونيار Diar Bakir Tarikhi، ج ٢، ص ٣٨-٤٠.

(٩) الفارقي، ص ٦١. بصدد الشروط الواجب توفرها في كاتب القاضي، راجع وثيقة تاريخية صادرة من قبل الخليفة العباسي الطائع، ومرسوم آخر للخليفة المسترشد بالله. الوثيقتان في صبح الأعشى للقلقشندي، ج ١٠، ص ٢٨٢ وحوالي ص ٢٧٤.

علي بن السند) الفارقي الشروطي. وقد عرّف العلامة الدكتور مصطفى جواد في الحاشية (الشروطي) نقلاً عن (كشف الظنون) لحاجي خليفة بأنه "علم الشروط والسجلات وهو علم كيفية ثبت الأحكام الثابتة عند القاضي على وجه يصح الاحتجاج به عند إنقضاء شهود الحال..."<sup>(٢)</sup>. وعلى كل، إن وظيفة الشروطي كانت موجودة في الدولة الدوستكية.

هذا وكان لكل مركز من مراكز ولايات الدولة قاضٍ يعين من جانب الدولة الدوستكية بموجب مرسوم خاص يُقرأ يوم الجمعة على الحاضرين من قبل خطيب الجامع، كما قرأ ابن عقيل خطيب دياربكر عهد القاضي أبي القاسم بن القاضي أبي علي بن البغل على منبر الجامع الكبير بفارقين<sup>(٣)</sup>. إن المسألة التي تطرح نفسها هي كيف كان القضاء في البلاد الدوستكية وعلى أي مذهب كان يحكم القاضي من المذاهب الإسلامية الأربعة الحنفية والشافعية والمالكية والحنبلية؟ وما هو المذهب الرسمي بالنسبة للقضاء؟

في الحقيقة لم تصل إلينا معلومات حول المذهب الفقهي السائد في كردستان الوسطى قبل العهد الدوستكي وحتى النصف الأول من عهدها، أي إلى فترة من القرن الحادي عشر الميلادي. ولكن مع هذا فلي رأي أئديه، وهو أنه لم يكن في كردستان الوسطى مذهب سائد ورسمي من المذاهب الفقهية الأربعة.. إذ لم يستقر أي منها بين الشعب الكردي حتى النصف الأول من القرن الخامس الهجري (القرن الحادي عشر الميلادي). أما المذهب الشافعي، فلم يستقر في هذا الجزء من البلاد الكردية قبل سنة (٤٢٨ هـ أو ٤٢٩ هـ = ١٠٣٧ م). وان (الشيخ أبا عبدالله الكازروني) هو الذي نشر المذهب الشافعي في كردستان الوسطى من مدرسة فارقين ودياربكر الفقهية بعد التاريخ المذكور. ويحتمل أن أول قاضٍ شافعي كان أبا بكر صدقة السعدي، الذي تولى القضاء بفارقين سنة (٤٦٨ هـ = ١٠٧٦ م). وكان المذكور من كبار تلامذة وأصحاب (الكازروني). ولعل القضاء على المذهب الشافعي أصبح رسمياً من عهد هذا القاضي. أما قبل هذا التاريخ، فلم يكن القضاء كما يظهر لي مقتصرًا على مذهب واحد، بل كان القاضي حراً بين المذاهب الفقهية الأربعة وغير مقيد فيحكم بما يراه أرحح وأقوى. أو أن كل قاضٍ كان يحكم بالمذهب الذي ينتمي إليه هو. وفي رأيي أن القضاء في معظم العهد الدوستكي كان كالقضاء في مصر في العهدين الطولوني والإخشيدي، حيث لم يكن القضاء تابعين لمذهب واحد، بل كان كل منهم يحكم وفق المذهب الذي ينتمي هو إليه<sup>(٤)</sup>.

لهذا من المحتمل أن القاضي المالكي (أبا عبدالله الحسين بن سلمه) كان يحكم بالمذهب المالكي والقاضي أبا منصور محمد بن شاذان الطوسي بالمذهب الشافعي.

(٢) ابن الصابوني، تكملة إكمال الإكمال، ص ٢٠٢: تعليق العلامة مصطفى جواد في حاشية هذه الصفحة. راجع أيضاً بصدد الشروطي (لب الأبواب) ص ١٥٣ للسيوطي. وفيه إن الشروطي منسوب إلى كتابة الشروط وهي الوثائق.

(٣) الفارقي، ص ١٩٨.

(٤) بصدد القضاء في مصر، راجع الدكتور حسن إبراهيم وعلي إبراهيم، النظم الإسلامية، ص ٣٤٥. نذكر التفصيل في موضوع الحياة الثقافية.

في الوقت الذي نجد فيه ذكراً لعدد من قضاة الدولة الدوستكية، فإننا لم نجد أي ذكر لقاضي القضاة، والراجح عندي أن منصب قاضي القضاة لم يكن موجوداً في هذه الدولة، بينما كان موجوداً في دول إسلامية أخرى. ولكن القاضي الدوستكي لم يكن محصوراً ضمن القضاء فقط، بل كانت تناط به أحياناً واجبات ووظائف أخرى. حيث كان بعضهم يعمل في دائرة الأوقاف ويشرف على إدارة السور ويقوم ببعض المنشآت العمرانية.

إن أول من عثرنا على ذكره من القضاة هو القاضي (علي بن أحمد النسوي)، الذي كان في القضاء بفارقين في عهد الأمير أبي علي حسن وتوفي سنة (٣٨٧هـ = ٩٩٧م). وتولى القضاء من بعده أبو القاسم حسن بن حسن بن منذر وإستمر في القضاء إلى أن توفي سنة (٤٠١هـ = ١٠١١م)، وكان عالماً صادقاً وعلامة في علم الفرائض روى عن ابن البخري وإسماعيل الصفار (٥).

بعد وفاة هذا القاضي تولى قضاء فارقين علي بن حامد، وكان ينوب في القضاء عن القاضي النسوي. وبعد عزل المذكور أو وفاته تولاها أبو عبدالله حسين بن سلمه المالكي، والذي فُوض إليه النظر في الأوقاف بجانب الشيخ أبي محمد. وكان هذا القاضي عالماً جليلاً مخلصاً وعادلاً ودقيقاً في أحكامه وقراراته (٦).

بالنظر لكفايته العالية حصل على تقدير فائق من نصرالدولة، فأناط به القضاء في مدينة دياربكر (آمد) أيضاً إضافة إلى وظيفتيه السابقتين، وذلك سنة (٤١٥هـ = ١٠٢٤م). فكان ذلك القاضي يحكم بفارقين شهراً ودياربكر شهراً. وكان يحب الغناء حباً جماً، على ما ذكره الفارقي في برنامج تنقله الشيق بين المدينتين (٧).

ظل القاضي المالكي في قضاء المدينتين إلى أن توفي سنة (٤٢٨هـ = ١٠٣٧م) أو التي بعدها، ثم تولى القضاء بعده (أبو المرجي سعادة بن الحسين بن بكر) وكان عالماً بارعاً في الفقه (٨)، ولكن

(٥) الفارقي، ص ١١٦ و ١٢٧ و ٧٩ وقع في كلام الفارقي اضطراب بصدد علي بن حامد، إذ يُفهم مما ذكره في (ص ١٠٩) أنه تولى القضاء مرتين. راجع بصدد القاضي أبي القاسم تعليقاً للشيخ عبدالوهاب النجار على ما ذكره ابن الأثير في (الكامل حوادث سنة ٤١١هـ). ذكر النجار أنه توفي في هذه السنة وزاد له نسبه البغدادي، ولكن يظهر من كلام الفارقي ص ٧٩ أنه لم يكن من أهل بغداد، ولكن سكن فيها ثم عاد وتولى القضاء بفارقين إلى ما يقارب سنة (٤٠٠هـ)، وذكره بكنية أبي علي.

(٦) الفارقي، ص ١١٦ و ١٢٧.

(٧) الفارقي، ص ١٢٧ قال بصدد برنامج تنقل القاضي المالكي: "وكان يحكم بميفارقين شهراً وبآمد شهراً وكان له قرار ملبح، وذلك أنه كان يخرج من ميفارقين ليلة الرابع عشر من الشهر عند كمال القمر ويخرج كل الشهود (أي العدول) من ميفارقين والمغنيين ومعهم كل ما يحتاج إليه من المأكول والشمع والطيب وغيره. فيصل إلى (القاسمية) في وسط الطريق فيصادفون عدول آمد (دياربكر) قد خرجوا بأسرهم ومعهم المغنون وما يحتاجون إليه فيجتمعون ليلتهم في أطيب عيش إلى غدوة، ثم يسير مع عدول آمد ويرجع الفارقيون ويبقى في آمد إلى مثل ذلك الوقت. ويخرج من آمد ومعهم جميع مقدمي آمد ومعهم ما يحتاجون إليه، فيصادفون الفارقة قد خرجوا إلى القاسمية فيجتمعون ليلتهم في أطيب عيش ويسير هو (أي القاضي) مع الفارقة. وكان هذا قانونه في مدة ولايته قضاء البلدين".

(٨) الفارقي، ص ١٤٦.

إتهموه بممارسة الأمير قرواش أمير الموصل، في وقت كانت العلاقات بينه وبين نصرالدولة متوترة، فعاقب نصرالدولة هذا القاضي البريء عقاباً فظيماً حتى مات. وقد أصبح هذا الأمر نقطة سوداء في تاريخ نصرالدولة<sup>(٩)</sup>.

تولى القضاء بعد القاضي أبي المرجي (أبو منصور محمد بن شاذان الطوسي)، الذي كان فقيهاً عالمياً فوّضت إليه إدارة الأوقاف أيضاً سنة (٤٣٥هـ = ١٠٤٤م) أو التي بعدها. وكان هذا القاضي من أهل مدينة طوس الواقعة في إيران كما يظهر من نسبته إليها ولا يعلم تاريخ قدومه إلى كردستان، وقد كان أحد المدرسين البارزين في فارقين ومن أساتذة القاضي أبي بكر بن صدقة. وبقي الطوسي في القضاء إلى أن عُزل بمحاولات الوزير فخر الدولة بن جهير سنة (٤٤٩هـ = ١٠٥٧م)<sup>(١٠)</sup>.

ثم عُيّن في قضاء العاصمة أبو القاسم علي بن القاضي أبي علي بن البغل الآمدي (الدياربيكري) وإستمر في القضاء إلى أن عُزل سنة (٤٥٣هـ = ١٠٦١م)<sup>(١١)</sup>. ثم تولى القضاء أبو الحسن الآمدي وعُزل سنة (٤٥٥هـ = ١٠٦٣م) و"كان من البيوت الكبار والمقدمين وكان رئيساً وفي نفسه كرمياً، وكان له المال الكثير والأموال الكثيرة، وكان بينه وبين التاجر ابن جرى عدواة. فسار إلى مصر وأقام بها ولم يرجع إلى ميفارقين حتى مات ابن جرى. وعاد وأقام إلى هذه المدة وولي القضاء، وكان ذا رأي وعقل وسياسة"<sup>(١٢)</sup>.

ويحتمل أن يكون القاضي أبو الحسن هذا هو الشيخ أبي الحسن بن بشر، الذي أوفده نصرالدولة إلى مصر سنة (٤٤٨هـ = ١٠٥٦م) للإتصال بالوزير أو الخليفة الفاطمي. وذلك أثناء حركة البساسيري وإلحاق ممثل الدولة الفاطمية في الحركة، وهو داعي الدعوة المؤيد في الدين هبة الله الشيرازي على نصرالدولة، كما مر بالتفصيل في موضوع (العلاقات مع الدولة الفاطمية). وأظن أيضاً أنه هو المقصود بالوسيط والأستاذ في رسالة المؤيد فراجع هناك.

والقاضي أبو الحسن الآمدي هذا هو غير أبي الحسن الآمدي علي بن محمد بن عبدالرحمن الحنبلي البغدادي الأصل، الذي قدم إلى كردستان سنة (٤٥٠هـ = ١٠٦٨م)، وسكن آمد (دياربيكر)، ودرس

(٩) ذكر الفارقي تفصيل الحادثة في ص ١٦٦-١٦٢ فقال: أمر القاضي أبو المرجي كاتبه الشاعر ابن الفطيري أن يكتب له رسالة إلى أحد أصدقائه في الموصل ليرسل إليه كتاباً في الفقه غير موجود في فارقين. فكتب الرسالة وسلمها إلى رجل يسافر إلى الموصل ووعدته بخمسة دنانير إذا رجع بالجواب. وكانت بين نصرالدولة وقرواش وحشة في ذلك الوقت. فرأى أحد جنود نصرالدولة ذلك، وأخبر بأن القاضي قد كاتب إلى الموصل. فأحضره وسأله عن الرسالة، فأنكر وأحضر كاتبه فقال كاتب إلى فلان في الموصل ليرسل إلى القاضي كتاباً في الفقه. فلم يصدق منه ووقعت الشبهة لإنكار القاضي وبمينه، فأخذ أبو المرجي إلى القصر وأجلس في برج وطبّن عليه بابه حتى مات. إن هذا العقاب بهذا الأسلوب الفظيع الذي سبق وإن أقدم على مثله الخليفة العباسي (القاهر) يعتبر نقطة سوداء في تاريخ نصرالدولة.

(١٠) الفارقي، ص ١٧٥.

(١١) الفارقي، ص ١٧٦.

(١٢) الفارقي، ص ١٨٢.

بها الى أن مات سنة (٤٦٧هـ = ١٠٧٥م). وهو صاحب كتاب "عمدة الحاضر وكفاية المسافر" الواقع في أربع مجلدات في الفقه (١٣).

من قضاة الدولة الدوستكية أيضاً القاضي (إبن جرجور) وهو (أبو نصر هبة الله إبن جرجور الشاذي المشرقي) (١٤)، الذي لم يذكر الفارقي تاريخ توليه قضاء فارقين. ولكن يحتمل أنه تولاه بعد عزل القاضي أبي الحسن الأمدي في التاريخ المذكور. وفي سنة (٤٦١هـ = ١٠٦٩م) فوض السلطان نظام الدين (حسب تعبير الفارقي) الى هذا القاضي الإشراف على بناء الطبقة الرابعة من برج الملك (١٥)، أي القصر الدوستكي. وإستمر إبن جرجور في القضاء الى أن توفي فجأة سنة (٤٦٨هـ = ١٠٧٦م). فأتتدب للقضاء جماعة من العلماء في فارقين، منهم إبن عامر والشيخ أبو عبدالله بن زيدان وأولاد القاضي أبي علي بن البغل. وقد عنى الوزير أبو طاهر الأتباري بالقاضي (أبي بكر بن محمد بن صدقة)، وكان عالماً من أصحاب الفقيه الكازروني وقرأ على القاضي أبي منصور بن شاذان الطوسي. وكان ينوب في القضاء عن القاضي أبي نصر إبن جرجور فرتبه (أي الوزير) في القضاء. وكان الناس يميلون إليه بحكم نيابته عن القاضي أبي نصر بن جرجور ومعرفته بالناس، فوكله الموضوع. ونظر إليه الوزير وإستقر في المنصب وخرج منه رجلاً جلدلاً مقداماً من الرجال، ودخل دركات السلطان (أي ملكشاه السلجوقي) وناظر "المشطب" مدرس أصفهان وحضر ديوان الخلافة" (١٦).

إستمر القاضي أبو بكر في قضاء فارقين حتى بعد سقوط الدولة، أي في العهد السلجوقي وزار بلاط السلطان ملكشاه في أصفهان مرتين. الأولى كان ضمن وفد مكون من عدد من كبار أهالي فارقين منهم أبو الهيجا الروادي والرئيس أبو عبدالله بن موسك (الدوستكي) وبنو غالب وأبو القاسم بن نباته وعلي بن الأزرق جد مؤرخنا (الفارقي) (١٧)، وكان ذلك في سنة (٤٨٢هـ = ١٠٩٠م). وكان الوفد قد طلب من السلطان عزل (أبي علي البلخي) عن ولاية إقليم دياربكر فعزله. أما المرة الثانية، فكانت حينما رافق جماعة من رؤساء فارقين وجد الفارقي الوالي على مدينة أرزن (غرزان)، الذين ذهبوا بصحبة عميد الدولة إبن فخر الدولة إبن جهير (وكان والياً على كُردستان الوسطى بعد البلخي فإستدعاه السلطان الى أصفهان سنة ٤٨٤هـ = ١٠٩١م). فناظر القاضي هذه المرة "المشطب" في مدرسة أصفهان وإزداد القاضي بذلك شهرة، حيث إستطاع أن يدخل في مناقشة علمية عنيفة مع العلامة (مشطب بن أحمد بن أسامة). وكان مشطب هذا من بلاد ما وراء النهر (تركستان) ورد مع الوزير خواجه نظام الملك الطوسي الى بغداد وناظر أتمتها وجرت له معهم قصص

(١٣) لإبن الحسن البغدادي الأمدي ترجمة في شذرات الذهب لإبن عماد الحنبلي، ج٣، حوادث سنة ٤٦٥هـ، التي توفي فيها وله ترجمة أيضاً في الأعلام للزركلي، ج٥، ص١٤٧.

(١٤) الفارقي، ص١٩٧.

(١٥) الفارقي، ص١٩٧.

(١٦) الفارقي، ص١٩٧-١٩٨. في مخطوطة الأعلام الخطيرة (ورقة ٩٣) أن إبن صدقة كان من سكان (سعد).

(١٧) الفارقي، ص١٩٨. قال الأستاذ الدكتور بدوي عبداللطيف محقق. وناشر تاريخ الفارقي في تعليق له على كلام الفارقي: إن المشطب ولد سنة ٤١٤هـ وتفقه ببلاد فرغانة على مذهب الإمام (أبي حنيفة) والخلاف والجدل.

من المناظرات العلمية (١٨).

كان القاضي أبو بكر عميد المذهب الشافعي في كردستان الوسطى بعد أستاذه أبي عبدالله الكازروني، وكان له أنصار. وقد ذكر الفارقي أن القاضي أبا المرجح يحيى بن الضرير الفقيه الجيد كان من أصحابه.

كما يجدر بالذكر أنه بعد وفاة ملكشاه سنة (٤٨٥هـ = ١٠٩٢م) أرسل رؤساء فارقين إلى ابنه (بركياروق) ليرسل إليهم من يتولى البلاد. ولما لم يرسل الأخير أحداً... انقسم سكان فارقين إلى فريقين؛ فريق مؤيد للحكم السلجوقي وآخر مؤيد لإعادة الحكم الوطني الدوستكي. كان الفريق الأول يتكون من كبار رجال الدين وبعض وجهاء فارقين المتدينين يتزعمهم القاضي أبو بكر. فكلف الشيخ أبا سالم يحيى بن حسن المحور بتسليم مفاتيح البلدة رغم رفض الأخير. ثم توجه مع جماعة إلى تاج الدولة (تُنش) بن آلب أرسلان، وكان قد وصل من بلاد الشام إلى نصيبين يريد فتح البلاد ليحل محل أخيه ملكشاه وطلب منه القاضي الحضور إلى فارقين وتسليمها. بينما كان الفريق الثاني المؤيد لإعادة الحكم الدوستكي عبارة عن معظم سكان المدينة من الطبقات الشعبية والمتعلمين والشباب، الذين نشأوا أحراراً في ظل الدولة الدوستكية. وكان يتزعم هؤلاء الشاعر الجسور (حسن بن أسد) الفارقي، الذي سيطر على المدينة أثناء غياب القاضي وأرسل إلى ناصرالدولة منصور للحضور إلى فارقين. وكان في مدينة الجزيرة فقدم وتسلم المدينة وأحيا الدولة (١٩).

ولكن تُنش جاء بعد ستة أشهر ورفقة القاضي المذكور واحتل فارقين وذلك في سنة (٤٨٦هـ = ١٠٩٣م)، وخلق على القاضي وجماعته وأعطاه قرية (قلوفج) إقطاعاً منه زيادة على إقطاعه (٢٠) مقابل ما بذله من نشاط في إعادة الحكم السلجوقي إلى كردستان الوسطى. وفي سنة (٤٩٠هـ = ١٠٩٧م) توفي هذا القاضي المتنفذ وهو غير متزوج (٢١).

من قضاة الدولة الدوستكية الذين تولوا القضاء في غير العاصمة فارقين، أبو علي الحسن بن علي المعروف بـ(إبن البغل)، الذي كان من أكابر مدينة امد (ديار بكر) و"كان له من الأملاك والأموال

(١٨) سمع ببخارى وأصفهان والري. كان حنفي المذهب وقال إبن الأثير في الكامل، حوادث سنة ٤٨٦هـ: أنه توفي في هذه السنة بالكحيل بالموصل وكان الخليفة قد أرسله إلى السلطان بركيارق وقال: كان شيخاً كبيراً مكرماً عند الملوك.

(١٩) الفارقي، ص ٢٣٢.

(٢٠) نفس المصدر، ص ٢٣٦ راجع أيضاً الجزء الأول: أسباب سقوط الدولة ص ٣٢٦-٣٢٩.

(٢١) الفارقي، ص ٢٦٦. أضاف الفارقي أنه لما توفي القاضي، شق "المحتسب" والي فارقين ثيابه ونشر عمامته وسار خلف جنازته حافياً ونشر أكابر فارقين عمامتهم أيضاً. وأتتدب للقضاء جماعة منهم ابن مساعد والشيخ أبو عبدالله (إبن زيدان) وشريف بن أبي السخا، ولكن فاز به أبو القاسم يحيى بن طاهر (بن نباته). وكان هذا خطيباً في فارقين منذ حوالي خمسين سنة وعزل سنة (٥٠٣هـ). وتولى القضاء قاضي الجزيرة المعزول فخر الدين أبو علي ابن عمر. وفي السنة التالية عين هذا القاضي والياً على الجزيرة من قبل خاتون زوجة الأمير سگمان القطبي، وكانت عاصمتها مدينة (خلاط). ثم تولي قضاء فارقين علم الدين أبو الحسن بن القاضي أبي القاسم بن نباته، وعزل في نفس السنة أي سنة (٥٠٧هـ). ثم تولي القضاء أبو المرجح يحيى بن ضرير، ولكنه قبض عليه وقتل في السنة التالية، وتولى القضاء بعده أحمد بن عمار بن مظفر البديليسي وإثر عزله في نفس السنة تولي القضاء مرة ثانية علم الدين بن نباته.

والعقارات ظاهر البلد وباطنه ماليس لغيره، فأكرمه نصرالدولة إكراماً كثيراً وكانت له من الحرمة والمنزلة عند الأمير وأرباب الدولة ما لا يوصف". تولى القضاء في مدينة دياربكر بعد وفاة القاضي المالكي في سنة (٤٢٨هـ)، وإستمر في القضاء الى أن أعتقل من قبل نصرالدولة سنة (٤٥١هـ = ١٠٥٩م) ومات في السجن. وسبب إعتقاله حسبما يفهم من كلام الفارقي (٢٢) هو مخافة نصرالدولة من طغيان نفوذه في مدينة دياربكر. ولكن وبوشاية من وزيره المنافق وناكر الجميل ابن جهير الموصل، الذي كان لهذا القاضي فضل كبير عليه لتوسطه عند نصرالدولة كي يسمح له بالمجيء الى بلاده، غير أن نصرالدولة رفض ذلك أولاً وقال: "... ولو كان فيه خير لما خرج من بلاده". ولكنه وبعد مدة طلب من القاضي أبي علي إخباره بالحضور الى فارقين، فجاء الى دياربكر وأعطاه القاضي هدايا كبيرة وإستوزره نصرالدولة (٢٣).

لم يذكر الفارقي من قضاة آمد (دياربكر) سوى القاضي المالكي والقاضي أبي علي، ولكن إستناداً الى الكتابات الموجودة حالياً على سور دياربكر، نعلم بأنه أنه تولى قضاءها كل من القاضي أبي الحسن عبدالواحد بن محمد وإبنه القاضي أبي نصر محمد. ولعل أحداً غيرهما لم يتول القضاء في الفترة الواقعة بين وفاة القاضي أبي علي وسقوط الدولة. وقد وصل إلينا إسم قاض آخر من قضاة الدولة الدوستكية وهو (أبو العلاء المتكلم)، الذي كان في سنة (٤١٧هـ = ١٠٢٦م) قاضياً لمدينة نصيبين (نصيبين). وقد إجتمع بالوزير أبي القاسم المغربي أثناء زيارته للمدينة، وعرض الوزير عليه ما دار بينه وبين المطران مار إيليا النسطوري من النقاش العلمي في الجلسات الأربعة (٢٤).

ويوجد إسم قاض آخر في كتابة على أثر من آثار نصرالدولة بتاريخ (٤١٦هـ) في فارقين هو (أبو... الحسن بن محمد). ويحتمل أنه الشيخ أبو محمد الحسن بن محمد بن المحور مدير الأوقاف الذي ذكرناه في موضوع الأوقاف.

وأخيراً يظهر أن منصب قاضي القضاة لم يكن موجوداً في الدولة الدوستكية، حيث لم نجد أية إشارة الى وجوده. أما وظيفة "نائب القاضي" فكانت موجودة ووصلتنا أسماء بعض النواب كما مر ذلك.

(٢٢) الفارقي، ص ١٧٦، أضاف الفارقي أن نصرالدولة أخذ من القاضي أموالاً عظيمة وأطلق سراح أولاده إثر وفاته، مما ينص على أنه سجن أولاده أيضاً. ولم يذكر هنا أية إشارة الى سبب نكبة هذا القاضي، ولكنه ذكر في (ص ١٧٥) بصدد تولي إبنه قضاء فارقين، مما يدل على أن الوزير هو الذي خوَّف نصرالدولة من نفوذه. ولكن الفارقي حمل ذلك على حسن نية من الوزير، لأنه حاول أن يعين أبا القاسم في القضاء. فلجأ الى تخويف نصرالدولة من نفوذه ليقتنعه بالموافقة على تعيينه في القضاء وإعتباره رهينة عنده بهذه الطريقة. ولا نعلم ما حدث بعد ذلك ويظهر أن نصرالدولة فقد الثقة من ذلك الوقت بالقاضي.

(٢٣) الفارقي، ص ١٤٧ و ١٥١.

(٢٤) مجالس إيليا، مخطوط في مكتبة الدراسات العليا بكلية الاداب جامعة بغداد تحت الرقم (١٠٦٨). التفاصيل في الجزء الأول من الدولة الدوستكية ص ١٩٠، ١٩٣.

## ٨- العدالة

العدالة وظيفة تابعة للقضاء والذين يتولون هذه الوظيفة يسمون بالعدول، ومهمتهم القيام بإذن من القاضي بالشهادة بين الناس. ولهم سجلات خاصة يسجلون فيها أملاك الناس وديونهم ومعاملاتهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ولهم دكاكين خاصة يراجعهم الناس من أصحاب المعاملات والعقود. وقال ابن خلدون بصدده هذه الوظيفة: "ومن شروط العدول أن يتصفوا بالعدل والأمانة، وبالإطلاع والمعرفة بقسط من أحكام الشريعة والمعرفة بتنظيم السجلات. والعدول يساعدون القاضي ويمدونه بالمعلومات أثناء النزاع والمرافعات، حيث يتفحصون أحوال الناس في مدينتهم ويعلمون بسلوك الكثيرين منهم وبحقوقهم. كما يجب على القاضي في نفس الوقت أن يكون مطلعاً بسلوك العدول ويراقبهم رعايةً لشرط العدالة فيهم، وأن لا يهمل ذلك لما يتعين عليه من حفظ حقوق الناس... وإذا تعين هؤلاء (أي العدول) لهذه الوظيفة عمت الفائدة في تعيين من تخفي عدالته على القضاة، بسبب إتساع الأمصار وصعوبة إطلاعهم على أحوال الناس فيستعينون بالعدول" (٢٥).

وقد عرفت هذه الوظيفة في مختلف الدول الإسلامية، كالدولة العباسية والإخشيدية والسلجوقية والفاطمية وفي الأندلس. وقد جرت العادة (أن يجلس العدول حول القاضي يمينه ويسرة بمجلس الحكم على ترتيب الأقدمية في تعديله لهم). (٢٦) وكان بعض هؤلاء يتولى مناصب هامة كالحسبة ووكالة بيت المال. (٢٧)

إن هذه الوظيفة، التي هي من مستلزمات توفر العمران وإتساع المدن وتقدمها حضارياً ومن متطلبات العدل ودقة وصواب الأحكام والقرارات التي تصدرها المحاكم الشرعية، كانت موجودة في الدولة الدوستكية. وقد إستنتجنا ذلك مما ذكره الفارقي من أن كلاً من (أبي الحسن أحمد بن وصيف البزاز) و(ابن البهات) كانا من العدول (٢٨)، ومن كبار تجار مدينة فارقين وأغنياها. وكان ابن وصيف أحد مقدمي سوق القماش (سوق البز) ووجهاء المدينة البارزين. تولى رئاسة فارقين مدةً أثناء محاصرة نصرالدولة لها بعد إغتيال مههد الدولة، وتفاوض مع نصرالدولة وسلم إليه المدينة. فعينه

(٢٥) ابن خلدون، مقدمة، ص ٢٢٤-٢٢٥.

(٢٦) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٠، ص ٧٠. فيه نص مرسوم (المسترشد بالله) بتعيين القاضي الزينبي. بخصوص هذه الوظيفة راجع أيضاً ابن الأزرقي، بدائع السلك في طبائع الملك، ص ٢٥٨-٢٦٢ من الجزء الأول.

(٢٧) الدكتور حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، ج ٢، ص ٧٧٦. فيه أن الخطوة الأولى لنشوء وظيفة العدالة كانت من قبل القاضي المفضل بن فضاله في القرن الثاني الهجري (القرن الثامن الميلادي) حين عين عشرة رجال شهود. والخطوة الثانية من قبل القاضي مالك أبو نعيم إسحاق بن الفرات قاضي مصر. راجع أيضاً آدم متز، الحضارة الإسلامية، ج ١، ص ٣١٨.

(٢٨) الفارقي، ص ١٠٠. ١٦٦. ذكر الشهود بدل العدول عدة مرات لترادفهما كما في ص ٩٥، ١٠٨، ١٧٧، ٢٠٢. وأطلق على العدول أيضاً إسم الشهود في وثائق رسمية، مثل المرسوم الصادر عن الخليفة العباسي المسترشد، راجع نصه في صبح الأعشى، ج ١٠، ص ٧٠.

والياً في بلدة طانزه (طنزه) على القسم الشمالي من بوتان. ولكنه إنهزم من هناك الى بغداد، إثر مقتل شبروه وبعض الذين ساندوه في مؤامرتة وقتل الممهد كما مر بالتفصيل في الجزء الأول. أما ابن البهات، فهو التاجر الذي حطم الرقم القياسي في الريح، حيث ربح في يوم واحد (٥٠٠) دينار بيزنطي، ثم إشتري بها قرية (بني نوح) وجعلها وقفاً على حراس ثلاثة من قلاع دياربكر. ولدينا إشارة ثالثة حيث ذكر الفارقي إن عدول فارقين ودياربكر كانوا يرافقون القاضي أبي عبدالله المالكي أثناء تنقله بين المدينتين (٢٩).

مما هو حريّ بالذكر أيضاً أن العدول كانوا من هيئة المحكمة يعمل برأيهم القاضي فيما له علاقة بالمتقاضين. وكان من إختصاصهم أيضاً الشهادة على ما يصدره القاضي من الأحكام وأنها غير مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية. وهذا النظام (أي نظام العدالة) أشبه بنظام المحلفين في أوروبا في العصور الوسطى وما زال في إنكلترا الى اليوم، وإن كانت أعمال المحلفين تختلف الآن بعض الإختلاف عما كانت عليه في العصور الوسطى (٣٠).

ويمكن الإطلاع على واجبات العدول ومدى العلاقة بينهم وبين القاضي من الوثائق الرسمية، مثل المرسوم الصادر من الخليفة العباسي (الطائع لله) بتعيين القاضي أبي محمد عبيدالله بن أحمد (٣١).

## ٩- الخطابة

الخطابة وظيفة دينية معروفة وذات أهمية كما هي اليوم، والخطيب يلقي خطبة دينية على المسلمين الذين يحضرون الى الجامع لأداء فريضة صلاة الجمعة من كل أسبوع. وكان الخطيب يذكر في خطبته إسم الأمير الدوستكي ويدعو لبلاده وشعبه بالخير والتقدم. وفي سنة (١٠٤٦م) دخل الرحالة الفارسي ناصر خسرو كردستان الوسطى في العهد الدوستكي، فوجد أن الخطباء يذكرون إسم سلطان الولاية في الخطبة هكذا "الأمير الأعظم عز الإسلام سعد الدين نصرالدولة شرف الملة أبو نصر أحمد" (٣٢).

ولما كانت الخطبة من شارات الحكم كالسكة والطراز، فإن إدراج هذه الوظيفة في مؤسسات الدولة أمر في محله. وقد وصلت إلينا أسماء بعض ممن تولوا الخطابة في المدن الكردية في العهد الدوستكي وهم (ابن عقيل) خطيب الجامع الكبير في دياربكر (٣٣).

وقد حضر الى فارقين بمناسبة تعيين أبي القاسم علي بن القاضي بن أبي علي ابن البغل في قضاء فارقين، فصعد منبر جامعها يوم الجمعة وقرأ مرسوم تعيين القاضي (٣٤).

(٢٩) الفارقي، ص ١٢٧.

(٣٠) الدكتور حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام السياسي، ص ٥٧٦.

(٣١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٠، ص ٢٨٢: نص المرسوم.

(٣٢) ناصر خسرو، سفرنامه، ص ٤٢. وصل الى فارقين يوم الجمعة المصادف ٢٦ جمادي الأول ٤٣٨هـ = ٢٣ تشرين الثاني ١٠٤٦م.

(٣٣) الفارقي، ص ١٧٥.

(٣٤) نفس المصدر والصفحة.

أما الخطيب أبو طاهر محمد بن الخطيب عبدالرحيم بن محمد بن إسماعيل بن نباته الفارقي، فكان خطيباً عندما توفي الوزير أبو القاسم المغربي سنة (٤١٨ هـ = ١٠٢٧ م). ومنهم الخطيب أبو القاسم يحيى بن طاهر، أي حفيد الخطيب أبي طاهر. تولى أبو القاسم الخطابة سنة (٤٤٠ هـ = ١٠٤٩ م) أو التي بعدها، وإستمر خطيباً لجامع فارقين حوالي خمسين سنة إلى أن تولى القضاء سنة (٤٩٠ هـ = ١٠٩٧ م). أما الخطابة فتولاها إبنه علم الدين أبو الحسن علي. وكان أبو القاسم أول من تولى القضاء من أسرة بني نباته (٣٥) التي أشتهرت بخطباتها.

وكانت الخطابة في فارقين مقصورة على هذه العائلة منذ أكثر من قرن وفي العهد الدوستكي كله. وتولى عبدالرحيم إبن نباته الخطابة في عهد سيف الدولة الحمداني في حلب أولاً، ثم في فارقين وتوفي فيها سنة (٣٧٤ هـ = ٩٨٤ م). ويحتمل جداً أنه إستمر خطيباً في أوائل عهد الدولة الدوستكية. وكان عبدالرحيم من أشهر الخطباء في التاريخ الإسلامي، حيث أوتي قوة في البلاغة وبراعة في الأدب، وإتفق المؤرخون على أنه لم يؤلف مثل خطبه (٣٦).

وكان ولد في فارقين سنة (٣٣٥ هـ) وتشقف وتلقى الأدب حتى صار إماماً في الأدب. ومازالت خطبه المدونة والمطبوعة مستعملة ومتداولة في كُردستان تركيا إلى اليوم. حيث يختار الخطباء منها ما يريدونه ويلقونها يوم الجمعة.

أخيراً ظلت الخطابة في فارقين مقتصرة على بني نباته مدة لاتقل عن قرن ونصف ثم أخذت عنهم، حيث نرى في القرن السادس الهجري (القرن الثاني عشر الميلادي) كلاً من يحيى بن سلامة الحصكفي الطانزي (الطنزي) وإبنه مجد الدين أبي عمران موسى، يتوليان الخطابة فيها (٣٧).

(٣٥) تاريخ الفارقي، ص ٢٦٧.

(٣٦) إبن خلكان، وفيات الأعيان، ترجمة حياة (عبدالرحيم). في الأساس في الأدب العربي للصفوف الرابعة الإعدادية (ص ٣٨٥) تأليف الدكتور مصطفى جواد ومحمد بهجة الأثري وكمال إبراهيم، وفيه بحث مستقل عن إبن نباته مع نموذج من خطبه. ورد في الأساس إسم شخص آخر من بني نباته نقلاً عن إبن الفوطي، وهو الخطيب علم الدين أبو الفضل عبدالرحيم بن إبراهيم بن يحيى بن عبدالرحيم. وفي تاريخ الفارقي (ص ٢٤٧) إسم شخص آخر منهم هو القاضي تاج الدولة أبو طاهر علي بن نباته. وقال أنه ولد سنة (٤٨٦ هـ) ولم يذكر شيئاً من أحواله. وورد خطأ في الأساس في عبارة إبن الفوطي وهو أنه بعد وفاة الخطيب أبي القاسم تولى إبنه علم الدين القضاء والخطابة، وهذا يناقض المعلومات التي ذكرناها نقلاً عن الفارقي، وهو أعلم من غيره بأحوال بني نباته من سكان مدينته، لكونه عاصر شخصيات منهم وآهم، مثل أبي الفتح محمد بن علي بن نباته قاضي ماردين وخطيبها بها علم الدين بن علي بن نباته.

(٣٧) راجع ترجمة حياة الحصكفي في موضوع "التشيع".

## النظام المالي والنقد المتداول

إن التعامل في الدولة الدوستكية كان بالدرهم والدينار، وكانت المقايضة أيضاً شائعة في المعاملات الداخلية الصغيرة، لاسيما بين سكان الأرياف. وكان الدرهم متداولاً على نطاق واسع وقد تكرر ذكره في تاريخ الفارقي، حيث رود فيه مثلاً: إن الأمير أبا علي حسن بن مروان قد تزوج ست الناس بنت سعد الدولة الحمداني على صداق قدره (٢٠٠) ألف درهم، وإن عبد البر المستولي على ديار بكر تصالح مع ممهد الدولة على خراج سنوي قدره (٣٠٠) ألف درهم وأن تكون السكة والخطبة بإسمه. ثم تفاوض معه ابن دمنة على نفس المبلغ والشروط (١).

أما الدينار الذهبي، فكان عملة متداولة في التجارة والمعاملات الداخلة والخارجية، وقد تكرر ذكره في تاريخ الفارقي أيضاً، فقد ذكر مثلاً: أن التاجر ابن جرى حفر قناة ماء إلى فارقين كلفته إلى أن أوصلها إلى السور (٥٠) ألف دينار، وأن نصرالدولة صادره على أربعمئة ألف دينار (٢).

وذكر في (٩٢) أنه حدث قحط في إحدى سنوات حكم ممهد الدولة (٣٨٧-٤٠١ هـ = ٩٩٧-١٠١١ م) حتى بلغ سعر الجريب من الحنطة "عشرة دنانير حمراء". ولعل الدينار المتداول والأكثر شيوعاً كان الدينار البيزنطي، حيث تكرر ذكره من قبل الفارقي، حيث أشار إلى أن الخمسمائة دينار التي ربحها التاجر ابن البهات في يوم واحد كانت أرمانوسية (٣). كما إن الراتب اليومي الذي خصه نصرالدولة للسيدة أم الخليفة العباسي (القائم) وابنه الذخيرة اللاجئين لدى الدولة الدوستكية كان خميسن ديناراً أرمانوسية (٤).

هذا في الوقت الذي لم يورد فيه أي ذكر للدينار العباسي وكذلك الفاطمي المعروف بالدينار المغربي. ولكن عدم ذكره لهما لا ينفي احتمال تداولهما، بل يحتمل جداً أنهما كانا متداولين أيضاً نظراً لما تطلبته العلاقات التجارية بين كردستان والعراق من جهة، وبينها وبين بلاد الشام ومصر من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك أن حجم التبادل أو العلاقات التجارية بين كردستان الوسطى والبلاد البيزنطية هو الذي تحكم في شيوع الدينار البيزنطي في التعامل. والذي يحتمل جداً على ما يلاحظ من الإشارتين السابقتين، أنه كان في قوته الشرائية أقوى من الدينار العباسي والفاطمي أيضاً. وفي

(١) تاريخ الفارقي ص ٧٢، ٧٩. ثم إتفق أبو طاهر يوسف بن دمنة مع نصرالدولة على نفس الشروط.

(٢) نفس المصدر، ص ١٦٥، ١٦٨.

(٣) أرمانوس (رومانوس) إسم لثلاثة من أباطرة الدولة البيزنطية من الأسرة المقدونية: رومانوس الأول (٩١٩-٩٤٤ م)، رومانوس الثاني حكم حوالي (٩٥٩-٩٦٤ م)، رومانوس الثالث أرجيروس (١٠٢٨-١٠٣٤ م) وكان معاصراً للملك الدوستكي نصرالدولة. وأرجح أن تكون الدنانير الأرمانوسية البيزنطية منسوبة إلى رومانوس الثالث. راجع نورمان بينيز، الإمبراطورية البيزنطية حوالي ص ٣٣٨.

(٤) الفارقي، ص ١٥٩، ١٦٧.

الصفحة (١٠٣) ذكر الفارقي أنه أثناء فتنة (شروه) سنة (١٠١١م) ثار سكان فارقين عليه واحتلوا دار الإمارة ونهبوا ما فيه. ولما إسترجع نصرالدولة المدينة إسترجع ما أمكنه من الذهب المنهوب من خزينة الدولة. فمن المحتمل أن يكون ذلك الذهب دنانير وعينات ذهبية أخرى. ولكننا لم نجد أيضاً ذكراً للدرهم العباسي الفضي والنقود النحاسية البيزنطية كالد(أس) مثلاً وهو عشر الدينار، ولكن ذلك لايعني عدم وجودها للسبب المذكور. وهناك احتمال أن تكون النقود النحاسية التي وجدها ناصر خسرو متداولة في مدينة خلائق نقوداً بيزنطية(٥).

أما حساب الدولة الدوستكية، فقد كان في رأيي بالدرهم حتى عهد ممهد الدولة، ثم أصبح حسابها بالدينار في عهد نصرالدولة وما بعده. وهو ما إستنتجته من الإتفاق الرسمي بين ممهد الدولة وعبدالبر على المبلغ المذكور المقدر بالدرهم. يضاف الى ذلك تكرر ذكر الدرهم حتى عهده وعدم وجود أي ذكر للدينار. أما الدينار فنجدته بعد عهده هو الشائع في التعامل وقد تكرر ذكره.

إن شأن الدولة الدوستكية في التعامل بالدرهم ومن ثم بالدينار شأن الدولة العباسية، التي كان حسابها بالدرهم لفترة طويلة قبل أن يتحول الى الدينار في القرن الرابع الهجري (القرن العاشر الميلادي). ولكن التعامل به لم يصبح شائعاً إلا في القرن الحادي عشر، الذي شاع فيه الدينار في كُردستان أيضاً. وقد طبقت الدولة الدوستكية ذلك النظام النقدي في حسابها مواكبة لذلك التطور الذي حصل في المجال النقدي، ونظراً للتوسع التجاري في عهد نصرالدولة وبعده.

معلوم أنه كان لدار الضرب (أي لسك) النقود دائرة خاصة، فيها موظفون يحددون العيار ويراقبون النقود في الأسواق للحيلولة دون تسرب النقود المغشوشة إليها. وكان في دار الضرب موظف يتأكد من صحة المعدن من الغش والشوائب الى جانب سبائك يحضّر وزن المعدن قبل طرحه في البوتقة، ونقاش يحفر الكتابات المزعم إبرازها على النقود ويتولى الضراب الضرب على السبيكة والختم على السكة. وهناك موظف آخر مختص بحفظ جميع محتويات دار ضرب العملة من معدن وآلات صنع العيار، سواء كان الصنج زجاجاً أو حجراً يقرر به وزن السكة ويحفظ ختم الأقداح. وفوق كل هؤلاء الموظفين المدير (المتولي). وكان القاضي يشرف رسمياً على دار الضرب لضمان شرعية النقود.

كانت دور الضرب تدر أموالاً للدولة (لذلك كانت عليها ضريبة)، حيث كانت تقوم بسك ما يقدمه الأفراد من سبائك طبقاً للوزن المقرر وتحويلها الى نقود وذلك مقابل أخذ رسوم معينة منهم. وكان سك النقود غالباً ما يبدأ، كما في الدولة العباسية، في عيد النوروز في بداية الربيع، حيث تبدأ السنة المالية وكذلك في عيد (مهرجان) في بداية الحريف(٦)، وهما من الأعياد القديمة في كُردستان وإيران.

(٥) ناصر خسرو، سفرنامه، ص٤٧.

(٦) كانت الدول تراقب سك النقود المزيفة وتمنعها من التداول وتوقع على المزيّف عقوبات. قال الدكتور محمد باقر الحسيني في، النقود الإسلامية، ص ٥ من سلسلة الموسوعة الصغيرة ١٦٨: أن العقوبات على مدى العصور هي الإعدام أو الحرق بالنار أو السجن المؤبد أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو مصادرة الأموال وغيرها في أسواق بغداد الى بداية العصر البويهّي، ص ٢٢٧ و ٢٥٦ موضوع مهم عن النظام النقدي إستفدنا منه بخصوص الحديث عن دار ضرب النقود.

## العملة الدوستكية

لم تصلنا من نقود الدولة الدوستكية لحد الآن سوى الدراهم الفضية، لذا سيقصر بحثنا عليها. لقد ضربت النقود المختلفة في أوزانها وأحجامها وتواريخها لتكون العملة المتداولة من قبل أبناء الشعب. وكانت في البلاد عدد من دور الضرب، أي الدور والمنشآت الخاصة بسك النقود. لقد سكت الدولة الدوستكية النقود في عدد من المدن والأماكن وهي: ميفارقين وآمد (دياربكر) والمجزيرة ونصيبين (نصيبين) وخلاط ودينيسر (قزل تهبه) (٧) وأنبر (٨).

(٧) كانت دنيسر مدينة واقعة في السهل الكائن في الجنوب الغربي من مدينة ماردين بمسافة حوالي (٢٠) كلم وتسمى الآن (قزل تهبه)، كما سميت بد (قوج حصار) وهي الآن مركز قضاء تابع لولاية ماردين تتبعها (٩٦) قرية. كان نفوسها (٦٦٠٠) نسمة بموجب الإحصاء التركي لسنة ١٩٦٥. أما إسم دنيسر، فهو كوردي مركب من "دني" و"سهر" بفتح السين أي رأس الدنيا. وكانت هذه المدينة تمتاز بموقعها الجغرافي لخصوبة أراضيها ووقوعها في السهل الزراعي الواقع بين أورفا وماردين وأورفا ونصيبين، وكذلك لوقوعها على طريق القوافل الرئيسي الذي كان يربط بين العراق وبلاد الشام وبين العراق وآسيا الصغرى. ولم أجد ذكراً لمدينة دنيسر قبل العهد الدوستكي، إذ لم يذكرها البلدانون القدماء كالإصطخري والمسعودي والهمداني والمقدسي وابن حوقل، علماً أن الأخير كان أعلم من غيره بهذه المنطقة، لكونه كان من سكان نصيبين (نصيبين) أصلاً. ولهذا أظن أن الدولة الدوستكية هي التي إختطتها وإهتمت بنهوضها وضربت فيها النقود، ولكنها بلغت أوج توسعها في النصف الأخير من القرن الثاني عشر الميلادي، حيث إهتم بها الأرتقيون (حكام ماردين) ومازال عدد من آثارهم باقياً فيها حتى الآن من جامع ومنازة وخان وغيرها.

نشأ منها علماء لهم تراجم في مصادر تاريخية. وقد زارها الرحالة الأندلسي ابن جببر سنة (٥٨٠هـ = ١١٨٥م)، فأعجب بأسواقها ومزارعها وبساتينها وسائر مرافقها إضافة إلى أزدحامها بالسكان. وقال أنها محطة لأهل بلاد الشام ودياربكر وبلاد الروم. وأضاف أن أسواقها تقام أيام الخميس والجمعة والسبت والأحد. وزارها ياقوت الحموي أكثر من مرة، ووجدها في صباه متقلصة إلى قرية. ولما زارها بعد ثلاثين سنة وصفها بكونها مصرّاً لا مثيل لها في الكبر وكثرة السكان وعظم الأسواق. وقال الحموي أنها تسمى أيضاً بقوج حصار ووصفها أيضاً في حوالي سنة (٥٨٠هـ) ناسخ كتاب (صورة الأرض) لابن حوقل في تعليق له بأنها: كان في السابق قرية تقام في سوقها كل يوم أحد، ثم توسعت في وقته وإنغمرت بالعمارة والحانات والفنادق والحمامات والأسواق. ثم تأخرت هذه المدينة مرة أخرى إلى أن أصبحت قرية لا أهمية لها في عهد الرحالة التركي أوليا جلبي في القرن السابع عشر. ونهضت مرة أخرى في القرن العشرين. راجع رحلة ابن جببر، ص ١٩٣-١٩٥. ومعجم البلدان، ج ٢، ص ٦١٣. وصورة الأرض لابن حوقل، ص ٢٠٢. ودائرة المعارف الإسلامية، ج ٩، ص ٣٠٣. وأوليا جلبي: سياحته، ص ٦٠، ١٣٥، Hayat An-siklopidisi لسنة ١٩٧٠.

(٨) أنبر، هكذا ورد هذا الإسم على بعض نقود الدولة الدوستكية، كما ورد في (مسكوكات قديمة إسلامية، ص ٢٦٧ لإسماعيل غالب) الذي قال إنها مدينة الأنبار العراقية. أما ستانلي پول، فقد ذكرها "بانبر" كما يأتي. وهذا خطأ لأن الباء ليست من أصل الكلمة، بل هي حرف جر والعبارة على النقود هكذا "ضرب بانبر". مع إني لم أجد ذكراً لأنبر في أي مصدر تاريخي أو جغرافي قديم، سواء كانت مدينة أو قلعة أو مجرد قرية، فإني لم أقتنع بما قاله إسماعيل غالب، لأن مدينة الأنبار لم تكن تحت السيطرة الدوستكية حتى تسك فيها نقودها ولا حاجة لها بمدينة أجنبية لتسك فيها نقودها. وقد كتبت هذا الإنتقاد في حينه وواصلت البحث عن أنبر إلى أن عثرت على هذا الإسم في الخرائط التركية الحديثة إسماً للنهر القادم من مدينة الحانبي، والذي يمر في شرق دياربكر بمسافة (٢١) كلم، ويسمى الآن بد (Anbarcayi). فلا بد أن أنبر كانت بلدة صغيرة أو قرية مهمة في ذلك العهد، وهي قرية (عتبار) الشهيرة هناك اليوم. ويوجد إسم Anbarcayi في كتاب Dogho Anadolu (ص ٤٦٨) تأليف حسين ساراج أوغلو ويسمى النهر بإسم القرية. ومن الجدير بالذكر أن نهر أنبر هو نهر "سالات"، حسبما في الكتب الجغرافية القديمة =

وقد عُثِر على نماذج عديدة من نقود الدولة الدوستكية، وفي كل من المتحف البريطاني بلندن ومتحف موزة همايون في إستانبول نماذج عديدة منها. ويتناول ستانلي لان پول بعض النماذج الموجودة في المتحف الأول<sup>(٩)</sup>. بينما يتناول إسماعيل غالب ما في المتحف الثاني<sup>(١٠)</sup>.

لقد إتصلت بهذين المتحفين، فزودني المتحف البريطاني بصور لثلاثة نماذج منها من الوجه والظهر، بينما إعتذر متحف إستانبول عن تزويدنا بها، مدعياً أنها قديمة وكتابتها غير واضحة. في حين إن كتابتها قد قُرئت من قبل ذوي الإختصاص قبل الحرب العالمية الأولى، كما نجدتها في (مسكوكات قديمة إسلامية). وقد إتصلت أيضاً بمتحف اللوفر بفرنسا ومتاحف أخرى في العراق وسورية ومصر، فكانت كلها خالية من النقود الدوستكية.

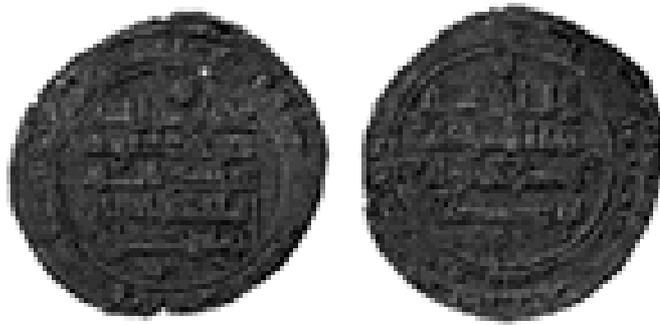
أما النقود التي زودنا بصورها المتحف البريطاني مشكوراً، فكانت عبارة عن ثلاثة دراهم الأول منها ضُرب في مدينة الجزيرة سنة (٣٨٥هـ = ٩٩٥م) وعليه إسم الأمير أبي علي الحسن بن مروان، وهو أقدم النماذج التي نتطرق إليها في بحثنا هذا.

أما الدرهم الثاني فإنه ضُرب بمدينة نصيبين (نصيبين) سنة (٣٩٧هـ = ١٠٠٧م) وعليه إسم الأمير مهاد الدولة أبي منصور (سعيد بن مروان). بينما ضُرب الدرهم الثالث بالجزيرة أيضاً في سنة (٤١٢هـ = ١٠٢١م)، وهو يحمل إسم نصرالدولة أبي نصر (أحمد بن مروان). وقد عرضت الصور على الأستاذ الدكتور محمد باقر الحسيني الباحث العلمي والمسؤول عن قسم المسكوكات الإسلامية بمديرية الآثار العامة ببغداد، فقرأ لنا مشكوراً كتاباتها، أي الكتابات المنقوشة على الدراهم الثلاث كما وجهني الى تنظيم جدول النقود. أما الدرهم الرابع، فمن إسماعيل غالب من نماذج (موزة همايون) وندرج فيما يلي صورها مع الكتابات المنقوشة عليها:

=نهر "حو" على ما في تاريخ الفارقي (ص٧٤). راجع موضوع التجارة. وفي (ص٣٤٨) من Dyarbakir Tarikhi لشوكت بيسان أوغلو، نقلاً عن الفارقي أن نصرالدولة شيد جسراً على هذا النهر في طريق فارقين سنة (٤٣١هـ = ١٠٤٠م)، ثم جده مودود الأرتقي. ثم جده في سنة (٦٢٠هـ) (محمد بن أحمد... ) والبناء عثمان بن طاكاك غلام الأستاذ (أي البناء) جعفر بن محمود الحلبي، حسب الكتابة الباقية ل(محمد بن أحمد) المذكور وصورة الكتابة في المصدر المذكور. وفي تاريخ الفارقي كلف نصرالدولة القاضي أبا علي الأمدي (ابن البغل) ببناء الجسر، وبناء أحسن بنية وعليه إسم نصرالدولة وإبته الأكبر سعد الدولة أبي الحسن محمد وذلك سنة (٤٣١هـ) راجع الفارقي ص١٤٦ و١٤٧.

(٩) Lane Pool, Catalogue Of Oriental Coins In The British Museum, VolT 1/8, P.27.274

(١٠) راجع إسماعيل غالب، مسكوكات قديمة إسلامية قتالوغي، ص٣٦٥، ٣٧٣.



درهم رقم (۱)



درهم رقم (۲)



درهم رقم (۳)



درهم رقم (٤)

جدول المسكوكات:

درهم رقم (١) ضُرب بالجزيرة سنة ٣٨٥هـ

الوجه	الظهر
المركز	المركز
-----	-----
لله	لا إله إلا الله
محمد رسول الله	وحده لا شريك له
صلى الله عليه وآله	الملك بهاء الدولة
القادر بالله	أبو نصر
الأمير أبو علي	حرب
الحسن بن مروان	الهامش
-----	-----
... ولو كره المشركون	ضرب هذا الدرهم بالجزيرة
وزنه ٧٥,٨ حبة	سنة خمس وثمانين وثلث مائة.
قطره ١,٠٥ إنج	

درهم رقم (٢) ضرب في نصيبين سنة ٣٩٧هـ

الوجه	الظهر
المركز	المركز
لا إله إلا الله	لله
وحده لا شريك له	محمد رسول الله
مهد الدولة	صلى الله عليه وآله
أبو منصور	القادر بالله
	الملك بهاء الدولة
	وضياء الأمة
<b>الهامش</b>	<b>الهامش</b>

... نصيبين	ممسوح
سنة سبع وتسعين وثلث مائة	
وزنه ٩٩,٦ حبة	
قطره ١,٠٥ إنج	

درهم رقم (٣) ضرب بالجزيرة سنة ٤٢١هـ

الوجه	الظهر
المركز	المركز
لا إله إلا الله	لله
وحده لا شريك له	محمد رسول الله
نصر الدولة	صلى الله عليه وآله
أبو نصر	القادر بالله
	الملك شاهنشاه
	أبو شجاع
	(d)
<b>الهامش</b>	<b>الهامش</b>

-----  
محمد رسول الله  
أرسله بالهدى ودين  
الحق ليظهره على الدين  
كله ولو كره المشركون

-----  
بسم الله ضرب هذا  
الدرهم بالجزيرة سنة  
إثنتين عشر وأربع مائة  
وزنه ٧٩ حبة  
قطره ١,٠٥ إنج

يحتوي هذا النموذج على زخرفة كتابية نتكلم عنها فيما بعد.

درهم رقم (٤) ضرب في ميفارقين سنة ١٠٤٠هـ

الظهر

الوجه

المركز

المركز

-----  
لله

-----  
لا إله إلا الله

محمد رسول الله  
صلى الله عليه وآله

وحده لا شريك له

القادر بالله

نصرالدولة

الملك شاهنشاه

أبو نصر

أبو شجاع

ص

الهامش الداخلي

الهامش الداخلي

-----  
محمد رسول الله أرسله  
بالهدى ودين الحق  
ليظهره على الدين كله ولو  
كره المشركون

-----  
بسم الله ضرب هذا الدرهم  
مافرقين سنة وأربع مائة\*  
الهامش الخارجي  
لله الأمر من قبل ومن بعد  
ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله  
الهامش الخارجي ممسوح\*

وبعد أن أدرجنا هذه النصوص والصور لأربع قطع مختلفة، نرى من الأفضل وضع جدول عام

\* ورد اسم مدينة ميفارقين (سليفان) على النقود الدوستكية بشكل ميفارقين ومافرقين. الصورة من إسماعيل غالب، مسكوكات قديمة إسلامية لوحة (٥).

بالنقود الدوستكية الكُردية، التي وصل إليها بحثنا. علماً أننا بخصوص ما هو موجود منها في (موزه همايون) بإستانبول إعتدنا على (مسكوكات إسلامية قديمة قتالوغي) لإسماعيل غالب باللغة التركية، وهو دليل هذا المتحف الخاص بالمسكوكات الإسلامية. وقد تناولها هذا الدليل من الصفحة ٣٦٥ إلى ٣٧٣.

أما النقود التي أشرنا إلى وجودها في المتحف البريطاني بلندن، فما عدا النماذج التي حصلنا عليها من هذا المتحف مباشرة، فقد إعتدنا على دليل هذا المتحف ل(لان پول) وهو:

Catalogue Of Oriental Coins In The British Meuseum الذي تناول نقود بني مروان (الدوستكيين) في المجلد التاسع صفحة ٢٧٢-٢٧٤. كما تناول أحمد عطية ذكر درهم ضُرب بالجزيرة لأبي علي سنة (٣٨٥هـ)، وأورد صورته وهو مطابق في تاريخه الدرهم رقم (١) الذي مر البحث عنه، وأورد أيضاً ذكر وصورة درهم لنصرالدولة ضُرب في خلاط سنة ٤٠٢ هـ (١١).

أما المستشرق زامبارو، فقد أشار الى درهم بإسم نصرالدولة وقال إنه ضُرب سنة (٤٠١ هـ)، (١٢) ولعل الصحيح هو (٤١٠ هـ).

### جدول النقود الدوستكية

التاريخ	إسم الأمير	الوزن	القطر	المصدر	مدينة الضرب
٤١٠ هـ	نصرالدولة	٥٠م	٢٥ ملم	المتحف البريطاني	أمد
٤١٢ هـ	أبو نصر أحمد بن مروان	٥٠م	٢٥ ملم	موزه همايون	أنبر
٤٠٩ هـ				المتحف البريطاني	
٤١١ هـ		١٣م	٢٥ ملم	موزه همايون	الجزيرة
٣٨٥ هـ	أبو علي حسن بن مروان	٧٥.٨ حبة	١.٠٥ إنج	المتحف البريطاني	
٤١٠ هـ	نصرالدولة	١٠.٤/١ ط	٢٦ ملم	موزه همايون	
٤١٢ هـ		٧٩ حبة	١.٠٥ إنج	المتحف البريطاني	
٤١٢ هـ			٢٨ ملم	موزه همايون	
التاريخ	إسم الأمير	الوزن	القطر	المصدر	مدينة الضرب

(١١) راجع أحمد عطية، القاموس الإسلامي، ج٢، ص٨٨ وص٢٦٧.

(١٢) زامبارو، الاسرات الحاكمة، ج٢، ص٢٦٥.

		خلاط	
القاموس الإسلامي ج ٢، ص ٨٨		٤٠٢هـ	نصرالدولة
المتحف البريطاني		٤٠٦هـ	
المتحف البريطاني		٤١٠هـ	
			دنيسر
المتحف البريطاني		٤٠٨هـ	نصرالدولة أبو نصر
موزه هـمايون	٢٤ ملم ط ١/٢ ع ٤	٤١٠هـ	
موزه هـمايون	٢٧ ملم	٤١١هـ	
	٢٧ ملم	٤١٢هـ	
			ميافارقين
	٢٧ ملم ط ١/٤ ع ١٤	٤٩٦هـ	محمد الدولة أبو منصور
المتحف البريطاني		٤٠١هـ	نصرالدولة أبو نصر
زاميارو/الأسرات الحاكمة		٤٠٢هـ	
		٤٠٥هـ	
موزه هـمايون	٢٥ ملم	٤٠٧هـ	
	٢٤ ملم	٤٠٨هـ	
	٢٥ ملم	٤٠٩هـ	
موزه هـمايون	٢٧ ملم ط ١/٤ ع ٨	٤١٠هـ	
	٢٥ ملم	٤١٠هـ	نصرالدولة
	٢٧ ملم	٤١٠هـ	
	٢٧ ملم ط ٧	٤١١هـ	
المتحف البريطاني		٤١١هـ	
موزه هـمايون	٢٩ ملم ط ١٤	٤١٢هـ	
المتحف البريطاني		٤١٢هـ	
موزه هـمايون	٢٦ ملم ط ١/٢ ع ١٤	٤١٣هـ	
			نصيبين
المتحف البريطاني	١٠٠٥ إنج حبة ٩٩.٦	٣٩٧هـ	محمد الدولة أبو منصور
المتحف البريطاني		٤٠٠هـ	بعد سنة

\*\*\*

بعد إدراج نصوص لنماذج من النقود الدوستكية وبعد تنظيم جدول بنقودها، علينا الآن دراسة تلك النقود دراسة تتمثل فيما يأتي:

١- إن النقود التي سكتها الدولة الدوستكية لم تكن كلها من حيث المجموع نقوداً تذكارية مسكوكة بخصوص مناسبات وطنية، مثل مناسبة تولي بعض أمرائها الحكم، أو بمناسبة الانتصارات أو غيرها، بل أصدرت تلك النقود لتكون العملة الكردية المتداولة في البلاد لأغراض التعامل

والتجارة، كما كان الدينار الأرماني البيزنطي متداولاً في البلاد كما ذكرنا. والدليل على ما نقول هو أن الدولة الدوستكية سكّت نقوداً مختلفة في تواريخ إصدارها لا نجد فيها أية إشارة إلى مناسبة وطنية تستحق إصدار نقود تذكارية. بينما نجد مناسبات ولا نجد نقوداً، مثل مناسبة الإنتهاء من تشييد القصر الدوستكي سنة (٤٠٣هـ = ١٠١٢م)، والذي كان محتويًا على فنون معمارية وزخرفية (١٣).

وقد صادفت هذه المناسبة وصول وفود الدول الكبرى الثلاث العباسية والفاطمية والبيزنطية إلى البلاط الدوستكي للإعتراف بحكومة نصرالدولة. وقد قدم إلى نصرالدولة كل من الخليفة العباسي والخليفة الفاطمي لقباً فتلقب بلقب الخليفة الأول وهو نصرالدولة وأقام الأمير احتفالاً كبيراً بالمناسبة (١٤).

ومع أننا لم نجد نقوداً دوستكية سكّت بهذه المناسبة أي بتاريخ السنة المذكورة، إلا أن من المحتمل جداً أن الدولة سكّت فيها نقوداً رغم أننا لم نطلع على كافة نماذج نقودها. ونستدل أيضاً على أن نقودها كانت عملة لغرض التداول، بإصدارها النقود في سنوات متتالية أحياناً. فمثلاً إن جدولنا يتضمن نقوداً مسكوكة في العاصمة فارقين (ميفارقين) من سنة (٤٠٥هـ) حتى سنة (٤١٣هـ) بدون إنقطاع، وحتى في دنيسر غير المهمة لسنوات متتالية أيضاً.

٢- إذا ألقينا نظرة على محتويات جدولنا المتقدم، نرى إن الدولة كانت حريصة على تنوع نقودها من حيث الأحجام والأوزان وأماكن السك. فمثلاً أنها سكّت في العاصمة فارقين في تاريخ واحد أي في سنة (٤١٠هـ) أحجاماً مختلفة، وسكّت في نفس التاريخ نقوداً أخرى في أربع مدن أخرى وهي الجزيرة ودنيسر وخلاط وأمد. وفي الوقت الذي لم نطلع فيه على أحجام المسكوكات الأخيرة، نجد إن مسكوكات الجزيرة ودنيسر مختلفة الأحجام، أي إن مسكوكات كل مدينة تختلف في حجمها عن مسكوكات المدينة الأخرى. إن سكّ النقود في تاريخ واحد وفي خمسة أماكن مختلفة وبسبعة أحجام مختلفة أو بخمسة أحجام على أقل تقدير كان كما هو متوقع لأجل جعل العملة صعبة التزوير. ولهذا لم تكتف الدولة بجعلها مختلفة في أماكن ضربها فحسب، بل في أحجامها، وأغلب الظن في أوزانها أيضاً. فمثلاً إن مسكوكات الجزيرة ودنيسر مع مسكوكة فارقين من التاريخ المذكور كانت مختلفة الأوزان، في حين لم نطلع على أوزان البقية من مسكوكات ذلك التاريخ. وهناك وسائل أخرى للتمييز بين بعض النماذج، كالكتابات وتقييد أماكن بعض كتابات النقود التقليدية والرموز التي سنتحدث عنها. أما أوزان النقود الدوستكية الموجودة في متحف إستانبول وحسبما بيّنها إسماعيل غالب، فإنها تقع بين (١/٢م ١٤ ط) وبين (١/٣م ١٤ ط)، أي بين مثقال واحد وأربعة قراريط ونصف قيراط (١٥)، وبين مثقال واحد وأربعة عشر قيراطاً

(١٣) راجع التفاصيل في الجزء الأول، ص ١٧٠. والفارقي، ص ١٠٧.

(١٤) راجع الفارقي، ص ١٠٨-١١٠، والجزء الأول، ص ١٧٣-١٧٧.

ونصف قيراط، عدا قطعة واحدة كان وزنها (١/٢ ١٤ ط) ولعل الرقم ورد مبتوراً في (مسكوكات إسلامية لإسماعيل غالب) ويكون الصحيح (١ م ١/٢ ١٤ ط). أما أحجام النقود من حيث القطر وحسبها في المصدر المذكور، وكما يلاحظها القاريء من الجدول، فإنها تقع بين (٢٤ و ٢٩ ملليمتر) أي إن قطر أكبر درهم منها هو (٣سم) إلا ملليمتر واحد.

٣- توجد رموز على بعض تلك النقود الدوستكية، وهي عبارة عن حروف منقطة في الغالب وواقعة في نهاية كتابة الوجه أو الظهر ومن تلك الرموز (ر، د، ن، ص، ف، "ج سم"؛ (I)، و(D) والرمز الأخير ليس حرفاً عربياً وإنما هو حرف الدال اللاتيني أو ما يشبهه. ويُشاهد هذا الرمز الأخير على الصورة رقم (٣). وتوجد رموز مشابهة على نقود بعض الدول الإسلامية الأخرى، وأخص بالذكر الدولة البويهية. ولم يستطع الباحثون المختصون بالمسكوكات الإسلامية حل هذه الرموز، فمنهم من يقول أنها رموز دالة على وزن السكة. وكذلك إن الرمز (I) ليس حرفاً عربياً، بل الحرف اللاتيني المعروف بهذا الشكل أو ما يشبهه. ومن المحتمل أن الغرض من الرمز هو للتمييز بين مسكوكة وأخرى متطابقتين في التاريخ أو الكتابات، مثل الدرهم رقم (٣) والدرهم رقم (٤)، فإنهما ورغم اختلافهما في التاريخ متطابقان في كتاباتهما. ونلاحظ من صورتيهما وجود الرمز (D) تحت كتابات ظهر الرقم (٣)، ورمز(ص) تحت كتابات مركز الظهر من الرقم (٤).

٤- إن النقود الدوستكية ليست خالية من العنصر الزخرفي الكتابي فنهاية بعض الحروف من كتابات الهامش الداخلي الداخلي تمتد من الى داخل الوجه من أربعة جهات متقابلة وبنسب متساوية تنتهي بزخرفة حيوانية على هيئة رأس بطة. وكل من الدرهم رقم (٣ و ٤) مزخرف بهذه الزخرفة وفي الدرهم رقم (٣) ينتهي حرف الراء من كلمة (أبو نصر) بزخرفة تمثل رأس (الوز) تمتد باتجاه رأس البط، في حين إن حرف الراء من نصرالدولة لا ينتهي بالزخرفة الأخيرة. ونلاحظ هذه الزخرفة من صورة الدرهمين المذكورين بشكل واضح.

أما الكتابة التي إستعملتها الدولة الدوستكية على نقودها، فهي من نوع الكتابة الكوفية البسيطة أي غير المورقة أو المخملة أو المضفرة من الأنواع الكوفية. علماً أن الدولة إستعملت الكتابة الكوفية المورقة والمخملة على آثارها العمرانية، وإستعملت بجانب زخرفتها النباتية زخرفة حيوانية كما سيأتي ذكره في موضوع "تطور الكتابة المزخرفة في الدولة الدوستكية".

(١٥) المثقال درهم وثلاثة أسباع الدرهم، والدرهم ستة دوانق، والدانق قيراطان، والقيراط طسوجان، والطسوج حبتان من شعير. وهذا حسب ما في كتب اللغة والموازن مثل، الصحاح للجوهري، ج ٤، ص ١٦٠٩. وعقد المنير، للسيد موسى المازندراني راجعه بصدد الأوزان من ص ١٣٠-١٤٢. وعلى هذا الأساس فإني شخصياً قد أجريت تحديداً للمثقال فبلغ (١٦٩) حبة شعير متوسطة، ووزنت الحبوب هذه عند الصاغة فكانت غرامان. فالمثقال إذن غرامان أما القيراط فثمان حبات شعير. راجع موضوع الأوزان والمكاييل. ومن الجدير بالذكر أن الحبة كانت مستعملة في العهد السومري بإسم (شي)، وكانت (٤٦,٧٥) ملليغراماً كما في مقال (التجارة والصناعة قديماً) للدكتور فوزي رشيد المنشور في جريدة (الإتحاد) العراقية العدد الصادر في ١٩٨٨/٦/٥. في مقال محمد الخطيب بعنوان (الأحجار الكريمة والمجوهرات) المنشور في مجلة (الفيصل) العدد (١٠٨) سنة ١٩٨٦: القيراط = ٢٠٠ ملليغرام والحبة ربع قيراط- (٥٠) ملليغراماً.

٥- يوجد في عدد من النماذج إسم "محمد" في نهاية مركز الوجه بعد لقب وكنية "نصرالدولة أبو نصر" (١٦)، مما يوهم أنه إسم هذا الأمير، في حين إن إسمه هو (أحمد). وقد علّق على هذا كل من زامباو وإسماعيل غالب ومحمود ياسين (١٧).

حيث قال الأول بأن محمداً هو إسم الأمير الذي ولد سنة (٣٧٦هـ)، بينما قال إسماعيل غالب أن هذا الإسم يتعارض مع ما ذكره المؤرخون من إن إسمه أحمد. وقال يحتمل أن يكون المؤرخون على خطأ فيما ذكروه. أما السيد محمود ياسين، فقال بإحتمال كون الخطأ واقعاً في نقش الدرهم، حيث كُتِب محمد بدلاً من أحمد خطأ وليس على سبيل التزوير. والثلاثة مجتمعون على أن "محمد" قُصد به الأمير نصرالدولة.

أما أنا، فأرى من المحتم أن إسم محمد الموجود على عدد من النماذج من عهد نصرالدولة لم يُقصد به هذا الأمير، بل قُصد به النبي محمد والغرض من كتابة إسمه هنا هو التيمّن. ولعل ما يؤيد ما نقوله هو كتابة كلمة (لله) على نماذج عديدة من النقود الدوستكية في أعلى مركز الظهر، مثل الدارهم المرقمة ٢ و ٣ و ٤ أو في أعلى مركز الوجه مثل الدرهم رقم ١-١. ولعل كلمة (لله) كتبت على كافة الدراهم، أما محمد فعلى بعضها والغرض جعل إسم الأمير أي لقبه وكنيته بين لفظتي (لله) ومحمد للتيمّن والإستحفاظ. أما إحتمال وقوع الخطأ في نقش الدرهم فبعيد جداً لأنه:

- أولاً؛ إن وقوع هذا الخطأ في كتابة قليلة ومهمة للغاية من قبل الكاتب أو النقاش بعيد جداً.  
- ثانياً؛ في حال وقوع هذا الخطأ تمنع الدولة إنتشار النقود التي تحمل ذلك الخطأ الفاحش.  
- ثالثاً؛ إن وجود إسم محمد في نماذج متعددة ومختلفة في تواريخها... لا يمكن أن يكون خطأ. إذ كيف يتكرر هذا الخطأ، أو كيف تسمح الدولة بإنتشار نقود تحمل إسم الأمير الحاكم خاطئاً المرة تلو المرة وخاصة في ثلاث سنوات أو دفعات متتالية؟ هذا في حين ليس هناك شك أو خلاف على أن إسم هذا الأمير هو (أحمد) كما إتفق عليه المؤرخون وكما هو موجود على آثاره في ديار بكر وكما سنأتي على ذكره في موضوع (الآثار العمرانية). وقد تم الإكتفاء بلقب وكنية الأمير دون إسمه لإشتهاره بهما، كما أكتُفي بلقب وكنية الأمير ممهد الدولة على نقوده، حيث لم يصرح بإسمه (سعيد). وكان معظم الملوك يكتفون بألقابهم في مراسلاتهم ونقودهم. وهناك إحتمال آخر وهو أن يكون للأمير المذكور إسمان أحمد ومحمد، فإختار الثاني غير المشهور على نقوده مفضلاً لإياه على الأول لمطابقتها إسم النبي، وهو إحتمال بعيد نوعاً ما.

٦- يوجد على النقود الدوستكية إسم الخليفة العباسي القادر بالله (١٨)، والملكين البويهيين بهاء الدولة (١٩)، والملك شاهنشاه أبي شجاع (٢٠)، وهذا دليل على أن الدولة الدوستكية كانت تابعة

(١٦) من النماذج التي عليها إسم "محمد" النموذج المضروب في آمد سنة (٤١٢هـ) والذي قطره (٢٥ملم) ونمذج دنيسر لسنة (٤١١هـ) والمضروب في ميفارقين سنتي ٤٠٨ و ٤٠١هـ.

(١٧) راجع زامباو، الأسرات الحاكمة، ج ٢، ص ٥٦٥. وإسماعيل غالب، مسكوكات قديمة إسلامية: موضوع نقود بني مروان. ومحمود ياسين، الإمارة المروانية، ص ١٦٩-١٧٤.

للخلافة العباسية والدولة البويهية في العراق، وهي تبعية من الناحية الشرعية أو النظرية فقط. إذ أنها كانت مستقلة في كافة شؤونها شأنها في التبعية العباسية شأن معظم الدول الإسلامية، التي نشأت في العصر العباسي حتى الدولتين الكبيرتين السلجوقية والأيوبية، حيث توجد أسماء الخلفاء منقوشة على بعض من نقودهما. فعلى سبيل المثال يوجد اسم الإمام المقتدي على دينار ملكشاه مسكوك في سنة (٤٨٦هـ) (٢١).

هذا وقد ناقشت هذه المسألة بتفصيل أكبر في موضوع النظام السياسي فراجع هناك. وأخيراً إن النماذج التي إطلعنا عليها من النقود الدوستكية تعود الى ثلاثة أمراء فقط ومن المتوقع أن الدولة سكّت النقود في عهود الأمراء الآخرين.

## ديوان الجباية (المالية)

هو الدائرة التي تقوم بجمع واردات الدولة وإستيفاء أموالها السنوية وصرفها في رواتب الموظفين ورواتب وأرزاق القوات المسلحة والخدمات الإجتماعية والأوجه الأخرى. ولدى هذه الدائرة سجلات بأسماء الجنود والشرطة والموظفين ومقدار الراتب الذي يستحقه كل فرد منهم.

"... وهذه الوظيفة من الوظائف الضرورية للملك وهي القيام على أعمال الجبايات وحفظ حقوق الدولة في الدخل والخرج، وإحصاء العساكر بأسمائهم وتقدير أرزاقهم وصرف عطاءاتهم في إباناتهم، والرجوع في ذلك الى القوانين التي يرتبها القيّمون على تلك الأعمال وقهارمة الدولة، وهي كلها مسطورة في كتاب شاهد بتفاصيل ذلك في الدخل والخرج، مبني على جزء كبير من الحساب لايقوم به إلا المهرة من أهل تلك الأعمال، ويسمى ذلك الكتاب (أي السجل) بالديوان مكان جلوس العمال المباشرين لها" (١). وإعتبر المفكر واضع علم الاجتماع إبن خلدون هذه الدائرة والوظيفة ثالث أركان الدولة، بينما إعتبرها الوزير أبو سالم الركن الرابع (٢). وهذه الدائرة تمثلها في عصرنا وزارة المالية، أما الموظف الكبير الذي كان يشرف عليها أو يديرها، فكان يعرف في الدولة العباسية والدوستكية ودول أخرى بـ(ناظر الديوان)، بينما كان يُعرف بـ(رئيس ديوان النظر) في الدولة الفاطمية (٣).

(١٨) القادر بالله هو أبو العباس أحمد بن إسحاق بن المقتدر، تولى الخلافة بعد القبض على الخليفة الطائع سنة ٣٨١هـ = ٩٩١م.

(١٩) تولى بها الدولة بن عضد الدولة الحكم في العراق سنة (٣٧٩هـ = ٩٨٩م) بعد وفاة أخيه شرف الدولة.

(٢٠) تولى الملك شاهنشاه الملقب بسلطان الدولة الحكم بعد وفاة والده بها الدولة سنة (٤٠٣هـ = ١٠١٢م)، وإستولى أخوه مشرف الدولة على الحكم وخطب له رسمياً في السنة التالية، ونتيجة للتفاوض بينهما إنتقل شاهنشاه ملكاً الى إقليم فارس. وتوفي سنة (٤١٥هـ = ١٠٢٣م).

(٢١) راجع مجلة "سومر" مجلد ٢٥ لسنة ١٩٦٩ الجزء الأول: مقال الأستاذ الدكتور محمد باقر الحسيني بعنوان دراسة تحليلية للعناصر الزخرفية على النقود السلجوقية.

(١) إبن خلدون، مقدمة، ص٢٤٣.

(٢) الوزير أبو سالم محمد بن طلحة النصيبي، العقد الفريد للملك السعيد، ص١٥٨.

وكان لديوان الجباية في الدولة الدوستكية كغيرها من الدول فروع، أي دوائر تابعة له في الولايات. لقد كان ديوان الجباية موجوداً في الدولة الدوستكية، حيث أشار الفارقي في موضعين إلى وجوده وذكر لنا إسم "ناظر الديوان" وهو "إبن بركة" (٤). وكان إبن بركة بمثابة وزير المالية في الدولة في عهد الوزير المغربي، وإستمر في منصبه بعد وفاة هذا الوزير. كما أنط به نصرالدولة القيام بشؤون الوزارة إلى أن تولاه ابن جهير.

أما في ولايات الدولة، فكانت فيها أيضاً دواوين جباية تابعة للديوان (العام) في العاصمة فارقين. فمثلاً تولى ديوان الجباية في دياربكر سنة (٤١٥هـ = ١٠٢٤م) موظف مسيحي يعرف بـ(إبن الخمار) وتولاها في عهد واليها الأمير أبي الحسن سعد الدولة محمد بن نصرالدولة (٥). أما في دياربكر، فقد تولى ديوان الجباية أيضاً الشاعر إبن الأسد الفارقي آخر وزراء الدولة الدوستكية (٦).

وتجدر الإشارة إلى أن الموظفين التابعين لديوان الجباية من الذين كانوا يجيبون أموال الدولة من وجوهها المختلفة في الدولة الدوستكية، كانوا يدعون بـ(العمال) كما في الدول الأخرى. ولعل لفظ (النواب) كان يطلق عليهم وعلى غيرهم من الموظفين الكبار وإستعمله إبن الأثير، حيث قال إن معظم "نواب بني مروان" في دياربكر كانوا من المسيحيين (٧).

هذا وكان العمال يقومون بأعمال إضافية أخرى، كالإشراف على بناء المنشآت العمرانية إذ يوجد مثلاً إسم أحد عمال الدولة الدوستكية، وهو أبو طاهر العلاء بن (كاغد؟)، على إحدى تلك المنشآت بجانب إسم الأمير نصرالدولة. وفيما يلي صورة للأثر العمراني وهو قسم من سور دياربكر مع نص الكتابة الموجودة عليه:

#### نص الكتابة:

"بسملة... مما أمر بعمله مولانا الأمير السيد الأجل المؤيد المنصور عز الإسلام سعد الدين نصرالدولة وركن الملة ومجد الأمة شرف الأمراء أبو نصر أحمد بن مروان (؟) شهوز سنة (؟) عشرين وأربعمائة وجرى ذلك على يدي عامله أبي طاهر العلاء بن كاغد (؟) بن سهل".

الصورة والكتابة من (Amida - ص ٢٥) لثان برشم. وموجودتان أيضاً في بسري كونيار،

(٣) الدكتور محمد حمدي المناوي، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، ص ٥١. ذكر القلقشندي في صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٩٣ أن: صاحب (نظر الديوان) هو رأس لكل ولاية وله الولاية والعزل وإليه عرض الأرزاق على الخليفة والوزير.

(٤) الفارقي، ص ١٣١ و ١٤٧ قصداً بالإسم الكنية أما إسمه الحقيقي فلم يذكره الفارقي وذكر أيضاً في ص ١٤٧ أنه كان "إبن بركة ناظر الديوان".

(٥) الفارقي، ص ١٤٧، ذكر هنا أن إبن الخمار تولى أمر الديوان بينما قال في (ص ١٢٦) أن نصرالدولة عينه كاتباً للأمير محمد. ويمكن الجمع بين القولين بكونه كان مدير المالية وكاتباً للأمير المذكور في وقت واحد.

(٦) محمد بن شاكر الكتبي، فوات الوفيات، ج ١، ص ٢٢٩، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي. بغية الوعاة في طبقات النحاة، ص ٢١٨، الزركلي، الأعلام، ج ٢، ص ١٩٨. لا نستطيع أن نحدد تاريخ تولي إبن أسد ديوان الجباية.

(٧) إبن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٤٥.

ج ١، ص ٢٥ من (Diyarbakir Tarihi).

من الجدير بالذكر أنه لم نعثر على معلومات حول المصادر المالية للدولة الدوستكية، إلا أن تلك المصادر كانت بلاشك تتكون من ضريبة الأرض وبعض العقارات والواردات الزراعية والجزية والغمرك والمكوس وغيرها. كما لم نعثر أيضاً على معلومات حول الضرائب المختلفة ومقاديرها والمتوقع بالنظر لسياستها العادلة، إنها لم تفرض ضرائب ثقيلة على الشعب، كالتي فرضتها سابقاً الدولة الحمدانية، والموجودة في قائمة ابن حوقل، وكذا الضرائب الكثيرة التي فرضتها الدولة البويهية مثل ضريبة الحيوانات والمنسوجات والطواحين والأسواق والحوانيت والمراعي والملح والإرث. هذا بالإضافة الى مواردها المستحصلة من الجزية والمكوس وغيرها، مما تجده في (العراق في العصر البويهي ص ١٢-١٣ للدكتور محمد حسين الزبيدي). ولكن مع هذا، فقد أشار الفارقي الى بعض الضرائب في أواخر أيام الدولة، حيث قال إن تاج الدولة (تُتَش) لما احتل فارقين أسقط عن سكانها "المؤن والأعشار والأقساط والكلف وجميع البوائق" (٨).

وكان من عادة الملوك أن يسقطوا بعض الضرائب إذا تولوا الحكم، ولكنهم (باستثناء من عدل) سرعان ما يعودون لفرضها أثقل من قبل، وخاصة أمثال الملك تُتَش المعروف بظلمه وقسوته. ولا يخفى أن الدولة الدوستكية قد ورثت من الدولة العباسية والبويهية أراض أميرية وإقطاعات غير قليلة إنتقلت ملكيتها الى تحت تصرفها، وأصبحت مصدراً من مصادر ماليتها.

في الوقت الذي لم نعثر فيه على أرقام إحصائية لإيرادات الدولة الدوستكية، فإن لدينا أرقاماً لمقدار الخراج السنوي لعدد من مناطق ذلك الجزء من كُردستان. إذ تبين مقادير الأموال التي كانت تجبي من ضريبة الأرض الزراعية والجزية (التي كانت تؤخذ من أهل الذمة) وضريبة السوق والطواحين والعصير وغيرها. ولدينا بهذا الصدد ثلاث قوائم الأولى قائمة قدامة بن جعفر المتوفي سنة (٣٣٧هـ)،

(٨) الفارقي، ص ٢٣٦. المؤن: أصلها هدايا ثم إكتسبت مثل رسوم مقررة. راجع ص ٢٣ من تاريخ الضرائب العراقية لعباس العزاوي. الأعشار: الضريبة التي تؤخذ من الأموال التجارية في الطرق التجارية في أماكن معينة وفي الأسواق، وهي (المكس) ولا تعني الكلمة أن مقدار الضريبة هو العشر، أي عشر قيمة المال التجاري، بل كان يؤخذ مقدار ما من الدراهم ويسمى به (المآصر)، إذا أخذ من الأموال التجارية التي تنتقل عن طريق الأنهار. والمآصر هو السلسلة الحديدية التي تربط على جانبي النهر ممتدة في النهر لسد الطريق على السفن والأكلاك من العبور، إلا بعد أخذ الأعشار أي الضريبة منها. راجع أيضاً نفس المصدر، ص ٢٣.

الرصد، المرصد، المراصد: هي النقاط والمعابر البرية التي كانت تؤخذ فيها الضريبة من القوافل التجارية وبالكرديّة (باجكه). وكان نصرالدولة قد وضع قوة مرتزقة من السلاجقة في (الرصد)، على ما ذكرناه في موضوع العلاقات مع الدولة السلجوقية. وقد فسرت الرصد هناك بمنطقة الحدود مع الدولة البيزنطية، أي مراقبتها كحراس حدود لا بمعنى نقطة الضريبة (الغمرك) نظراً لأن المقام إقتضى ذلك.

الأقساط: الوارد في كلام الفارقي هو نوع من الضريبة التي كانت تؤخذ من الموائع كالزيوت ودهن السمسم والديس. وفي كتاب الخراج لأبي يوسف أن عياض غنم، عندما فتح القسم الذي كان بيد الفرس من ديار ربيعة من سهل ماردين ونصيبين حتى سنجان، فرض على كل رجل سنوباً ديناراً و(مدى) قمح و(قسطي) زيت و(قسطي) حل أي دهن السمسم. والقسط مكبال وهو نصف صاع أي حوالي نصف كيلوغرام. راجع الرجبي، فقه الملوك. ومفتاح الرتاج المرصد على خزانة كتاب الخراج، ج ١، ص ٣٠٤.

وتعود الى زمن المعتصم، أي الى النصف الثاني من القرن الثالث الهجري (القرن التاسع الميلادي). والثانية قائمة الوزير على بن عيسى، التي وضعها لخراج الدولة العباسية لسنة (٣٠٦هـ = ٩١٨هـ)، أي قبل الدولة الدوستكية بـ ٦٦ سنة. والثالثة قائمة ابن حوقل النصيبي وهي أهمها بإعتبارها قريبة العهد من الدولة الدوستكية، إذ أنها تعود الى سنة (٣٥٨هـ = ٩٦٨م) حين زار ابن حوقل مدينة نصيبين (نصيبين) والموصل من إقليم الجزيرة، أي قبل العهد الدوستكي بأربع عشرة سنة في عهد الحمدانيين.

إن إدراج قائمة ابن حوقل وما ورد في القائمتين المذكورتين هنا في الحاشية لا يخلو من فائدة، إذ يمكن عن طريقهما أخذ فكرة تقريبية عن مالية الدولة الدوستكية ومصادرها، وكذلك فكرة عن تلك المناطق نفسها من حيث الإنتاج، وعلى الخصوص بالإطلاع على قائمة ابن حوقل (٩). مع العلم أن الأخير ذكر بعض الأرقام بالدرهم والبعض الآخر بالدينار، فحولنا الدرهم الى الدينار مع العلم أن الدينار في وقته كان (١٥) درهماً (١٠).

(٩) مقدار الخراج السنوي بالدرهم من قائمة قدامة بن جعفر الموجودة في مؤلفه: كتاب الخراج، ص ٢٥١:  
 ٣.٢٠٠.٠٠٠ (أي ثلاثة ملايين ومائتا ألف درهم) قردي وبازيدي (أي القسم الجنوبي من بوتان والمنطقة الواقعة في غرب وجنوب غرب مدينة الجزيرة، وتوجد حالياً ثلاثة مدن في منطقة بازيدي وهي الجزيرة وههزهخ ضمن الحدود التركية ومدينة ديريك في الجانب السوري).  
 ٤.٢٠٠.٠٠٠ أرزن وميفارقين (أي منطقة غرزان وفارقين). أي أربعة ملايين ومائتا ألف درهم.  
 ٢.٠٠٠.٠٠٠ آمد (دياريكر). أي مائتا ألف درهم  
 ٩.٦٣٥.٠٠٠ ديار ربيعة. أي تسعة ملايين وستمئة وخمسة وثلاثين ألف درهم.  
 ١٩.٠٣٥.٠٠٠ درهم أي ١.٢٦٩.٠٠٠ دينار مقدار الخراج السنوي بموجب قائمة على بن عيسى حسبما ذكرها جرجي زيدان في (تاريخ التمدن الإسلامي) ج ٢، ص ١٠٩ - ١١٦. فالحساب كان بالدينار وهي:

٥٤٧٨	آمد سوى ما جمع في إقطاع كاسه وبعد الإحتسابات
٨٢٤٢٢	مال (من آمد)
٥٦٧٥٠	أرزن وميفارقين بعد الإحتسابات
٨٢٤٢٢	مال
٢٢٧٩٧	ديار ربيعة بعد الإحتسابات

المجموع: ٥٥٣٩٦٢ ديناراً

والجددير بالذكر أن كلاً من قدامة وعلي بن عيسى أدخلتا كغيرهما عدداً من مناطق كردستان الوسطى تحت إسم أرمينية، معتبرين إياها جزءاً منها مثل مناطق بدليس وخلاط وملازغر وأرديش، التي كانت ضمن الدولة الدوستكية. فيمكن إذن أن تقدر خراج هذه المناطق بحوالي مليوني درهم، إذا ما أخذنا بقائمة (ابن خرداذبه) العائدة الى القرن الثالث الهجري (القرن التاسع الميلادي). حيث ذكر بأن خراج أرمينية أربعة ملايين ونصف مليون درهم. راجع قائمته في تاريخ التمدن الإسلامي لجرجي زيدان، ج ٢، ص ١٠٩-١١٦ وراجع المجموع الكلي في المسالك والممالك لابن خرداذبه، ص ١٢٥.

إن خراج المناطق المذكورة يعادل ثلث خراج أرمينية حسب قائمة ابن خلدون الموجودة في مقدمته ص ١٨٠ وهو ثلاثة عشر مليون درهم، عدا وراوات أخرى غير داخلية ضمن هذا المبلغ، وهو مطابق لما ورد في كتاب الوزراء للجهمشباري ص ٢٨٦ وهما قائمة واحدة مختصة بزمان هارون الرشيد.

وإن القدرة الشرائية للدينار الواحد آنذاك كانت تعادل حوالي خمسين ديناراً عراقياً في سبعينيات القرن العشرين.

=هذا وقد اعتبرنا ديار ربيعة ضمن كردستان هنا، لأن قائمة قدامه حصرتها في منطقة نصيبين (نصيبين) وماردين ودارا وكفرتوتا ورأس العين من المناطق الكردية. وفصل على بن عيسى في قائمته أيضاً بين ديار ربيعة والموصل ومردين، وبهذا فهي تشمل زاخو ودهوك أو من ألقوش الى ماوراء زاخو. مع العلم إن مردين غير ماردين وبهذا يطابق تحديده لديار ربيعة تحديد قدامه لها.

والمقصود بعبارة "بعد الإحتسابات" في قائمة على بن عيسى، هو بعد خصم مبلغ من أصل الخراج من المجموع الكلي. إذ كان يخضم من مجموع إيرادات الدولة مبلغ يرصد لرواتب الموظفين والجنود وللخدمات الإجتماعية العامة للمنطقة. ومن ثم يرسل الباقي الى خزانة الدولة ببغداد وهذا الباقي هو الذي ينظم بقائمة الخراج. أما المقصود بكلمة "المال" الواردة في القائمة فيحتمل أنه مال (الضياح السلطانية) والإقطاع وتعرف الضياح السلطانية الخاصة بالخلفاء بالضياح الخاصة.

(١٠) قائمة ابن حوقل حسبما ذكرها في كتابه صورة الأرض ص ١٩٣-١٩٤، ١٩٦، ١٩٧ وكانت هذه الضرائب موجودة في العهد الحمداني. وهي كما يلي بالدينار:

#### نصيبين وأعمالها

وارداتها الزراعية من الحنطة والأرز والشعير والحبوب خمسة ملايين درهم.	٣٣٣ . ٣٣٣
الجزية.	٥٠٠٠
ضريبة الشراب وهي العشر.	٥٠٠٠
ضريبة السوق، أي ما يؤخذ عن الغنم والبقر والبقول والفاكهة.	٥٠٠٠
ضرائب الطواحين في القصبه والضياح المقبوضة والمشتراة والعقارات المسقفة كالحانات والحمامات والدور في رستاق أبين (الواقعة في الشمال الغربي من نصيبين، وهي المنطقة التي فيها الآن قرية (بنيبين) الواقعة بمسافة حوالي عشرين كيلومتراً الى الشرق ماردين والتي تحمل إسم (أبنين) وكانت تمتد الى قرية (محصرتي) الكبيرة الحالية.	١٦٠٠٠
من الحبوب مليون درهم.	٦٦٠ . ٦٦٦
من الضرائب المفروضة على العصير (أي الدبس) والطواحين وغيرها، والجزية.	٣٠٠ . ٠٠٠
قردي - باعيناثا - طنزه - شاتان	
من الحنطة والشعير.	١٠٠٠ . ٠٠٠
من الأموال التي تجبى من الجزية ومن ضرائب الطواحين.	٣٠٠ . ٠٠٠
بازبدي	
من الحنطة والشعير مليون درهم.	٦٦٠ . ٦٦٦
من الجزية والضرائب	٢٠٠٠
باهدرا	
من الحنطة والشعير.	١٠٠٠ . ٠٠٠
وبها من المال عن وجوه إسقائها ومياهاها.	٣٠٠ . ٠٠٠
دينار مجموع إيرادات الدولة من المناطق الكردية المذكورة.	٧٨٩ . ٦٦٥

ومن الجدير بالذكر أن عبارة ابن حوقل بصدد قيمة واردات الدولة الزراعية من نصيبين وردت "خمسة آلاف درهم" والصحيح "خمسة آلاف ألف درهم" أي خمسة ملايين درهم قيمة لعشرة آلاف (كر) والخطأ مطبعي أو إستنساخي وقد وقع في نفس الخطأ المذكور الدكتور فيصل السامر إذ لم ينتبه الى معرفته وتصحيحه وذلك في كتابه الدولة الحمدانية، ج ١، ص ٣٢٩. وقال ابن حوقل أن قيمه (الكر) كانت خمسمائة درهم.

## الخازن

كانت وظيفة الخازن هي الإشراف على الأموال الخاصة بالملك، وأن هذه الوظيفة كانت موجودة في أنظمة الدولة الكُردية. فقد ذكر الفارقي عند البحث عن تجديد جامع فارقين في عهد نصرالدولة في سنة (٤١٤هـ)، أنه أشرف على التجديد أبو السعيد الكبير بختيشوع الخازن وذلك في (ص١٢٣) من تاريخه. وقد ذكر ابن الجوزي في المنتظم، حوادث سنة (٤٥٥هـ) إسم خازن آخر هو (أبو الفرج الخازن) بمدينة آمد (ديار بكر)، والذي يحتمل أن يكون (أبا الفرج الزهرجي). راجع موضوع (الأدب).

## الطرّاز

الطرّاز كالحظية والسكة من شارات (علامات) الدولة، وهي العلامات التي تنسج على شعار الدولة وعلى ملابس الملوك والأمراء ورجال الدولة لتندل على مناصبهم، من خيوط ملونة ورسوم أو كتابات كإسم الملك أو نحو ذلك. ويطلق لفظ الطراز على نفس الملابس وعلى الدار (أي المعمل) الذي ينتجها أيضاً. وكان للطرّاز دائرة خاصة يشرف عليها موظف يسمى (صاحب الطراز).

كان الطراز موجوداً في الدولة البيزنطية والساسانية قبل الإسلام، وأول من أدخله إلى الإسلام كان عبدالمملك بن مروان، حيث كتب عبارة (لا إله إلا الله) بدلاً من عبارة (بإسم الأب والإبن والروح القدس)، التي كانت تكتب على الملابس الرسمية للدولة الأموية المصنوعة في مصر. وكان الصانع مسيحيون وكان التقليد بيزنطياً. ولما علم عبدالمملك بمعناها غيرّها بالعبارة المذكورة، وإستنكر الإمبراطور البيزنطي (ملك الروم) ذلك، لأن الطراز كان من حق الدولة البيزنطية وهي التي تختار ما تريده من العبارات المنسوجة على الملابس.

كان لكل دولة إسلامية طرازها الخاص بها، كالدولة الفاطمية التي كانت تمتلك في عهدها (دار الكسوة) الخاصة بالطرّاز وكانت قيمة ما يخرج منها في السنة (٦٠٠) ألف دينار. وفي سنة (٥١٦هـ) بلغ عدد القطع التي صدرت منها (١٤٠٣٥) قطعة من ملابس الطراز. أما الدولة العباسية، فكانت تصنع ملابس طرازها في مصر. ثم أنشأ خلفاؤها في قصورهم دوراً خاصة بنسج ملابس الطراز، ثم سُمح للنسّاجين في الأسواق بصنعها. وكانت ملابس الخلفاء والملوك من الحرير، وكان الطراز ينسج على الستائر أيضاً.

أما الدولة الدوستكية، فكان لها أيضاً طرازها الخاص بها، وكان شعار الدولة يُنسج على الملابس وعلى منسوجات أخرى. وكانت ملابس الطراز الدوستكي على الأقل في عهد نصرالدولة تصنع في مصر كل عام في معامل (تنيس) و(دمياط). وقد وردت الإشارة إلى ذلك في رسالة لداعي الدعاة الفاطمي (المؤيد في الدين الشيرازي)، الذي إقتبسه من رسالة نصرالدولة وهو يشيد بتقدير كل من



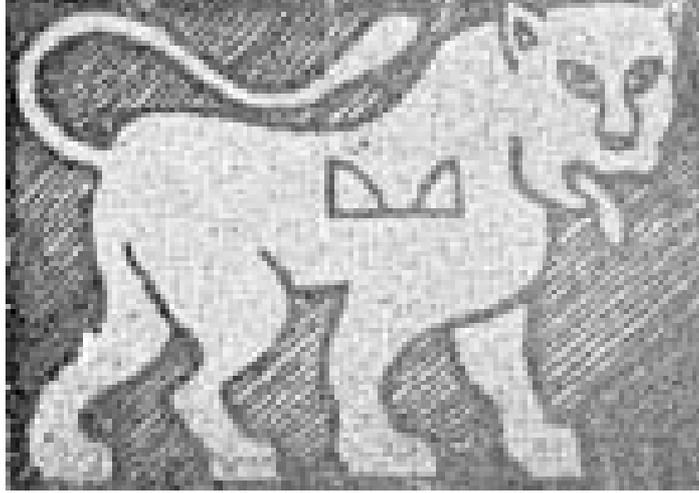
نموذج من نسيج تنيس- المتحف الإسلامي بالقاهرة

الخليفة الحاكم وإبنة الظاهر له وإرسالهما الهدايا والألطف إليه، من قوله: "وما كان جعل له بتنيس ودمياط من رسم الإستعمال". وقد ذكرنا ذلك في موضوع العلاقات مع الدولة الفاطمية. وقد شرحنا هناك مصطلح "رسم الإستعمال" و"الإستعمال". وكان يُطلق على تلك الملابس إسم "المستعملات" وقد إستعمل الخليفة العباسي لفظ "الإستعمال" بدلاً من (الطراز)، أي الشعار في كتاب إعترافه بحكم فخر الدولة البويهية سنة (٣٦٦هـ). حيث سمح له الخليفة بنسج "الإستعمال في جميع المناسج على أتم النيقة... وأن يثبتوا إسم أمير المؤمنين على طرز الكساء والفرش والأعلام والبنود".

### شعار الدولة

كان لكل دولة شعارها الخاص المنقوش على علمها وعلى غيره. أما شعار هذه الدولة الكردية، فلم نجد نصاً مؤكداً بخصوصه، ولكن يوجد رسم لصورة أسد مازال باقياً على جسر آمد (دياربكر)، الذي شيده نظام الدين بننصرالدولة سنة (٤٧٢هـ = ١٠٧٩-١٠٨٠م) وسيأتي ذكره في موضوع الآثار العمرانية. الصورة عبارة عن رسم (أسد) لبوءة قد أخرجت لسانها ومنقوش على الصورة مثلثان قاعدتاها مرتبطان بخط واحد. تناول الصورة بالدراسة (قان برشم) في كتابه القيم (Amida، ص٣٤) وتسأل عما إذا كان هذا شعار (بني مروان). وذكر أنه يوجد رسم مماثل على برج عند باب خربوت في آمد، كان الأمير ناصرالدولة منصور بن نظام الدين قد بنى وجدد (أو عمّر) هذا البرج سنة (٤٧٦هـ)، وعليه كتابة بإسمه. كما ذكره أيضاً بسري كونييار (ج٢، ص٣٦) وأكد على أن هذه الصورة مماثلة للصورة الموجودة على الجسر.

إن تكرار الصورة في أكثر من آثار الدولة الدوستكية يعطي ترجيحاً لملاحظة قان برشم، بكونها



شعار الدولة الدوستكية

شعاراً لها، مع أن ملامح الأسد بصورة عامة تعبر عن القوة (كما إن الأسد رمز للقوة والشجاعة). إلا أن نقطة واحدة توحى بالضعف الذي لا ينسجم ووظيفته التي هي شعار الدولة. وتلك النقطة هي لسان الأسد الخارج من فمه، إن كان تعبيراً عن حالة اللهث والنظر الى الماء وهو عطشان. ولكن تكرار اللسان الطالع في الصورة الموجودة على برج باب خربوت (باب الجبل) لا يشير الى هذا المعنى، إذ لا وجود للماء هناك. فيحتمل أن يكون لذلك معنى آخر فجهله، إن لم يكن إشارة الى المعنى التنجيمي وهو: أن لبرج الأسد الفلكي الفم و اللسان أي أن ما يتعلق بالفم واللسان له علاقة بهذا البرج من الناحية الطبية القديمة. كما إن لبرج الجوزاء العينين، ولبرج الثور الجبهة وبرج الجدي البطن. أما الرمز المنقوش على الجنب الأيمن للأسد وهو مثلثان ربط بين قاعدتيهما بخط، فيحتمل أنه رمز تنجيمي آخر. فالشكل المثلث في التنجيم القديم (وكذلك التنجيم في العهد الإسلامي) رمز للسعد كالشكل السداسي. بينما كان الشكلان المربع والمستطيل علامتي نحس. كما كان للشكل المثلث علاقة ببرج الأسد وبرج الحمل أيضاً. وهذا على ما كتبه (ماني) في كتابه (كفلايا) (١) أن برج الأسد الذي هو بطبيعته (ناري) من نوع الأبراج التي لها صفة (السعد)، وهو مرتبط بفلك السماء الرابعة أي أن الشمس سلطان الكواكب، وهي من كواكب (السعد) لا النحس ونسبتها للإنسان القلب (٢).

والمثلث يعود أيضاً الى كوكب المشتري السعيد، الذي هو أكبر كوكب في المجموعة ورمز (آهورامزدا) عند الزردشتيين.. فضلاً عن هذا، إن المثلث أصل الأشكال الهندسية وأقواها في

(١) پرويز ورجاوند، مرصد مراغه، ص ٥١-٥٢.

(٢) ذيل تذكرة أولي الألباب لداود الأنطاكي، ص ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٤ والذيل لأحد تلامذة الأنطاكي لم يُعرف إسمه.

العمارة، ولذلك إختاره الفراعنة في بناء أهراماتهم. أي أن الشكل المثلث تعبير عن الخير والحظ السعيد وعن القوة وله إرتباط بالأسد. أما في علم (السيمياء) فالمثلث هو رمز له علاقة بالماء. وهو يرمز الى إخضاع الماء لسيطرة الإنسان حتى إمكانية المشي عليه، كالمشي على الأرض عن طريق (السيمياء). ففي ذيل تذكرة أولي الألباب الصفحة (٦٣) أن فرخ طائر الخطاف إذا أحرق وكُتب برماده رموز معينة ثم خط الشخص على الماء "فإنك تمشي على الماء ويبري منك ذلك عياناً". والكتابة عبارة عن إثنين وثلاثين رمزاً، إثنى عشر منها مكتوبة بأوضاع مختلفة مشابهة للرمز المنقوش على الأسد، ولكنها أصغر في الكتاب طبعاً مما هو منقوش على حجر الجسر أي على رسم الأسد. فيستفاد منه أن ذلك الرمز هو من جملة الرموز السيميائية، التي تستخدم في العملية المذكورة مع قراءة دعاء معين لإخضاع الماء لسيطرة الإنسان والمشي عليه بدون خوف من الغرق. وهذا الرمز بمعناه السيميائي منسجم مع مدلول الجسر والغرض منه وكذلك مع الماء. ومما هو قمين بالذكر، أن الملوك الدوستكيين كانوا يعتقدون بالتنجيم كما سيجد القاريء ذلك أكثر من مرة في كتابنا هذا. وبناءً على ما تقدم من الرموز والمعاني المتعددة السامية التي ترمز إليها هيئة الأسد ونظراً لتكرار الصورة بنفس الهيئة على أثرين من آثار الدولة أرجح أيضاً أن الأسد بتلك الهيئة كان شعار هذه الدولة الكُردية.

## القوات المسلحة

### أ- الجيش

كان للدولة الدوستكية جيش نظامي يتسلم أفراده أرزاقهم ورواتبهم من الدولة. وكان يساند الجيش النظامي في حالات الطوارئ وأيام القتال متطوعون من أبناء الشعب دفاعاً عن الوطن. وكانت للجيش قيادة عليا في العاصمة فارقين تتكون من عدد من كبار القادة والقائد العام، الذي ذكره الفارقي بإسم "صاحب العسكر". وقد أطلق هذا الإسم على القائد العام في عدد من الدول الإسلامية في القرون الوسطى، غير إن الفارقي لم يذكر إسم القائد العام للجيش الدوستكي. وهذا في الواقع شيء غير مهم. فقد قال ذلك حينما ذكر أنه لما توفي نصرالدولة أرسل الوزير "صاحب العسكر الى الأمير نظام الدين فأحضره من داره بالمدينة"<sup>(١)</sup>.

وأعطانا أيضاً مورخنا الجليل (الفارقي) إسم وظيفة هامة في قيادة الجيش الدوستكي وهي وظيفة (عرض الجيش) أو (إستعراض الجيش). وكان صاحب هذه الوظيفة يدعى بـ(عارض الجيش). وكان العارض هو (أبو الحكيم بن الحديثي)، وذلك في فترة من عهد نصرالدولة. وقال بصد ذكر الأسباب التي دفعت بنصرالدولة لإناطة منصب الوزارة بفخر الدولة إبن جهير: "أن أبا الحكيم بن الحديثي الذي كان عارض الجيش جلس ذات يوم يلعب بالشطرنج مع بعض الخدم فتشاجرا فضرب أبو الحكيم رأس

(١) الفارقي، ص ١٧٨.

الخادم فشجّه..."(٢).

يظهر مما قاله الفارقي أن نصرالدولة عزله بسبب هذه الحادثة، ثم أعاده الى وظيفته. أما وظيفة العارض فهي القيام باستعراض الجيش في كل فترة معينة ليدفع الى كل من الجنود والقادة راتبهم وأرزاقهم، وعندما يمرون أمامه يتفقد ملابس كل واحد منهم وسلاحه ودابته إن كان خيلاً، وكان إستعراض الجيش على هذه الصورة في العهد العباسي(٣).

كانت للجيش دائرة عسكرية خاصة تسمى (ديوان الجند) تشرف على الشؤون العسكرية من تنظيم سجلات بأسماء الجنود، ونوعهم من المشاة أو الفرسان ونوعية سلاح كل واحد منهم وما إلى ذلك. هذا بالإضافة الى واجبات التموين والتسليح وغيرهما، وهي عموماً تشابه واجبات وزارة الدفاع في العصر الحالي.

أما بالنسبة لتنظيمات الجيش الدوستكي، فقد وصلت إلينا إشارات قليلة عنه، منها أن الجيش كان ينقسم الى مشاة (رجالة) والى خيالة، كما يتضح من كلام الفارقي عن عارض الجيش والحادثة التي ذكرناها باختصار(٤).

وكانت للجيش أيضاً وحدات (رماة السهام)، كما يظهر من كلام الفارقي بصدد ثورة سكان فارقين على شيروه، وكيف أنه أمر الجنود الكُرج بأن يرشقوهم بالنشاب، فرشقوهم بالسهام وقتلوا منهم جماعة(٥).

ومن ناحية أخرى يُتوقع أن الجيش كان ينقسم، كما في الدول ذات الجيوش في القرون الوسطى أو معظمها، الى وحدات مؤلفة من عشرة جنود ومئة وألف وعشرة آلاف. وكان القادة أي الضباط وضباط الصف بالترتيب عريف ونقيب وقائد وأمير(٦).

أما سلاح الجيش، فكان السيوف والرماح والخوذ والدروع والتروس (مهتال). وأسلحة الرماة هي السيوف والتروس وأقواس النشاب (تير وكهقان). وكانت هذه الأسلحة التقليدية للجيوش في القرون

(٢) الفارقي، ص ١٤٩-١٥٠ ندرج هنا بعضاً من كلام الفارقي لما لا يخلو من فائدة وهو إن أبا الحكيم بعد أن إشتكى عليه الخادم لدى نصرالدولة، إنهمزم وإلتجأ الى الأمير مرزيان بن پلاش بن كك، وكان ابن عم نصرالدولة وزوج بنت عمه هند بنت علي بن منصور بن كك... فطلبه نصرالدولة فلم يسلمه. فنفذ جماعة فلم يلتفت إليهم. فأعلم الأمير فنفذ خياله ورجاله. فلبس الأمير مرزيان السلاح وخرج لقتالهم. فعادوا وأعلموا الأمير فخرج بنفسه... الى دار الأمير مرزيان. فلما سمع خرج إليه وقال: أحسنت يا ابن عمي قد جئت تأخذ أبا الحكيم وهو عند بنت عمك وفي دار ابن عمك كأنك قصدت (خرشنة) أو بعض حصون الروم فإستحي الأمير وعاد...".

(٣) راجع جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، ج ١، ص ١٦٣.

(٤) الفارقي، ص ١٤٩.

(٥) الفارقي، ص ٩٨.

(٦) جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، ج ١، ص ١٩١، الطبعة الثانية. كان ذلك نظام الوحدات في الدولة العباسية وفي (الفنون الإسلامية والوظائف، ج ٢، ص ٨٨٠). أن القائد في العصر العباسي يطلق على من يتولى إمرة (١٠٠٠) جندي ولعل الصواب (١٠٠٠) جندي وقال: لم يقصر إستعمال لفظ القائد على الدولة العباسية، بل إستخدم في الولايات المتفرعة عنها.

الوسطى، علماً أنه كانت هناك أسلحة أخرى لا يمتلكها بعض من جيوش المنطقة، كالمنجنيق والدبابات والنفط. حيث كان النفط يستخدم في الحروب أيضاً، إذ تُعجن به المواد لتُقذف بها القلاع والى ما وراء الأسوار.

أما عناصر الجيش الدوستكي، فكانت متكونة من الكُرد ومن غيرهم. فكان في صفوفه جنود غير قليلين من الكُرد - الجورجيين. ولما قام حاجب شيروه بن مه م بمؤامرتة وإغتيال مهمد الدولة سعيد بن مروان في قلعة هتاج سنة (٤٠٠ هـ = ١٠١١ م) وإستولى على عاصمة الدولة، أصبح هؤلاء الجنود قوة مخلصة له. ولكن لا نعلم ما آل إليه مصيرهم بعد أن إسترجع نصرالدولة العاصمة وقضى على شيروه. وقد ذكر الفارقي بأن هؤلاء الجنود وكانوا "جماعة كثيرة"، قد أتوا الى البلاد مع أمير كُردجي يدعى (إبن أبي الليث)، كان قد إنهزم أمام ملك الكُرد، وقال: إن نسلهم (أي نسل هذا الأمير) "الى الآن بتفليس بخدمة ملك الكُرد" (٧)، علماً أن الفارقي قد زار جورجيا سنة (٥٤٨ هـ) وأقام في تفليس مدة عند ملكها (ديمتري بن داود) وسافر برفقته الى ولاية دربند خزران وغيرها (٨).

لقد إستخدمت الدولة الدوستكية في جيشها أيضاً (إبن خان) التركي مع قوته البالغة ألف فارس من الأتراك (التركمان)، ثم إستدعاه أمير حلب عطية بن صالح بن مرداس وإستفاد من قواته في منازعة إبن أخيه وفي قتال القوات البيزنطية. ولكن عطية غدر به، فإلتحق إبن خان التركي بقوات إبن أخيه محمود وساعده على إحتلال حلب سنة (٤٥٧ هـ = ١٠٦٥ م) (٩).

هذا ونستنتج من عبارة مغلقة من كلام داعي الدعاة الفاطمي (هبة الله الشيرازي)، بصدد علاقات الملك الدوستكي نصرالدولة بالسلاجقة، أنه كانت ضمن القوات المسلحة الكُردية قوة سلجوقية إستخدمتها ووصفها بـ(الأعاجم). ولما شعر نصرالدولة بسوء نية السلاجقة، قام بحملة تطهيرية. فأبعد بذلك كافة أو معظم تلك القوة التركمانية من المراكز التي كانت تتمركز فيها (١٠) ولا يُستبعد أن تكون هذه القوة هي قوة إبن خان.

كانت في صفوف الجيش الدوستكي عناصر عربية ومسيحية من الأرمن والسريان، الذين كانوا في البلاد الدوستكية، إذ يستبعد جداً عدم إنخراط عناصر من الأقليات القومية، التي كانت تعيش مع الشعب الكُرد في الجيش الدوستكي. علماً بأن الفارقي ذكر أن المسيحيين إستولوا على أجهزة الدولة وتمكنوا منها في الفترة الواقعة بين وزارة أبي القاسم المغربي ووزارة فخر الدولة إبن جهير (١١).

وإن ذلك الإستيلاء أو الإنخراط الواسع في أجهزة الدولة لم يكن مقتصرأ على الأجهزة الإدارية فقط، بل تعداها الى الأجهزة العسكرية أيضاً. وقد أشار إبن الأثير الى ذلك الإنخراط بقوله، إن معظم عمال بني مروان كانوا من المسيحيين (١٢)، حتى إن عارض الجيش الدوستكي (أبا الحكيم بن

(٧) الفارقي، ص ٩٧، ٩٨.

(٨) الفارقي، ص ٤٢: مقدمة الناشر.

(٩) إبن العديم، زبدة الحلب في تاريخ حلب، ج ١، ص ٢٩٤.

(١٠) المؤيد في الدين، سيرة المؤيد، ص ١٣٨. راجع كلامه في موضوع العلاقات مع الدولة السلجوقية.

(١١) الفارقي، ص ١٤٩.

الحديثي) كان مسيحياً، على ما يظهر من سياق كلام الفارقي، الذي يردف كلامه بصدد إستيلاء المسيحيين على أجهزة الدولة بذكر أبي الحكيم والشجار الذي وقع بينه وبين خادم لنصرالدولة. أما عدد القوات الدوستكية الزاحفة على الموصل فلم يصل إلينا بصددها الرقم النهائي. إلا أن ذلك لا يمنعنا من أن نذكر أن عدد القوات الدوستكية الزاحفة على الموصل سنة (٣٨٠هـ = ٩٩٠م) بقيادة الأمير باد بن دوستك كان ستة آلاف مقاتل (١٣)، بينهم متطوعون كثيرون من الكرد البشنويين التابعين لإمارة فنك في بوتان (١٤).

أخيراً إطلعنا على إسم قائد آخر من قادة الجيش الدوستكي هو (عيسى بن خلاط)، الذي تمكن من أسر أحد أمراء بني عقيل، وهو شرف الدين قرواش أو أحد إخوته في القتال الدائر في منطقة طورعبدین (طوری)، وذلك سنة (٤٠٤هـ = ١٠١٣م) (١٥).

## ب - الشرطة

كانت للدولة الدوستكية بجانب قوات الجيش قوات الشرطة، التي كانت واجباتها كما هو معروف المحافظة على الأمن داخل المدن ومنع وقوع الجرائم والقبض على المجرمين، ومساعدة القاضي في تنفيذ الأحكام ومساعدة المحتسب أحياناً في جمع الضرائب وما إلى ذلك. وقد ورد نص في تاريخ الفارقي بخصوص الشرطة ما ذكره أن (إبن فليوس) كان مدير الشرطة أو أحد ضباطها وكانت أعماله غير محبذة لدى الأمير مههد الدولة ولذا أراد قتله مراراً غير إنه كان يتراجع عن ذلك حباً لشيره (١٦).

وقد أطلق الفارقي إسم (الحراس) على القوات المسلحة المرابطة في حصون آكل وجاتره واليماني من حصون دياربكر، حيث ذكر أن التاجر بهات إشتري قرية بني نوح في سلسلة فترانا وجعلها وفقاً على حراس هذه الحصون الثلاثة (١٧).

ولا نعلم هل إن الحراس كانوا من قوات الجيش النظامي، أم كانوا يعتبرونهم قوة خاصة مستقلة

(١٢) إبن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٤٥.

(١٣) الروذراوي، ذيل تجارب الأمم، ص ١٧٦.

(١٤) إبن الأثير، ج ٩، ص ٤٢.

(١٥) إيليا برشنايا، تاريخ إيليا، ص ٨٤.

(١٦) الفارقي، ص ٨٧. في الأعلات الخطيرة إبن فيلوس بتقديم الباء على اللام.

(١٧) نفس المصدر، ص ١٦٧. تقع قلعة آكل في شمال مدينة دياربكر بمسافة حوالي (٥٠ كلم) على ضفة نهر دجلة الغربية، وأكل (ناغل) الآن مركز ناحية تابع لقضاء مركز دياربكر وفيها الكثير من المواقع الأثرية، في مقدمتها القلعة المشرفة على دجلة التي جعلت قرية بني نوح وفقاً على حراسها. وهذه القلعة موجودة آثارها الآن وتعود الى تاريخ أقدم من العصر الدوستكي، بل الى ما قبل الإسلام. وعلى الجانب الشرقي من القلعة صورة لرجل طوله متران مع كتابة مسمارية تعود الى العهد الآشوري. وتوجد في آكل أيضاً قبور منحوتة في الصخور. وفيها كذلك آثار =

## عن الجيش والشرطة؟

=إسلامية منها مزار النبي ذي الكفل (حسب إعتقاد السكان)، وهو مزار قديم توجد فيه كتابات كوفية ببناء المزار تعود الى سنة (٤٨٧هـ) من قبل أبي بكر بن مودود. وفي آكل أيضاً مزار هارون بن يبري جان، وقبة عالية لأحد أمراء بني نيسان، الذين حكموا دياربكر وأطرافها فترة من القرن السادس الهجري. أما مزار (ذي النون)، فهو عبارة عن كهف فيه كتابة مشوهة. كما يوجد كهف آخر عند قرية (حاجي) القريبة من آكل فيه كتابة لاتينية قديمة. ومن آثارها أيضاً مدرسة قديمة متروكة عليها كتابة وقفية بتاريخ ١٠١٦هـ وجامع على قبته كتابة كوفية. راجع بسري كونيار، ج٣، ص ٢٧٠-٢٨٤ من Diyarbakir Tarihi. وراجع أيضاً أوليا چلبي، سياحتنامه، ج٤، ص ٢١-٢٢. أما قلعتا الجاترة واليماني، فلم أتمكن من تحديد موقعيهما. وفي فتوح الشام للواقدي، ج٢، ص ٨٩ أن إسم الحصن الأخير كان (انكل) وسميت باليماني بعد أن فُتح على يد حذيفة بن اليمان بعد فتح فارقين. ولعل انكل هي آكل وهو غير حصن اليماني.

